الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية للجرائم النسوية: دراسة حالة على مرتكبات جرائم القتل العمد داخل سجن القناطر

د/ نجلاء الورداني عبدالهادي عبدالواحد *

مستخلص

تستهدف الدراسة تحليل العلاقة بين الأعراف والتقاليد المجتمعية؛ بما في ذلك أدوار النوع الاجتماعي والتوقعات الثقافية والإجرام النسوي المعاصر، ولهذا جاءت أهم تساؤلاتها كيف تصبح الأعراف والتقاليد عوامل محركة لارتكاب النساء لجرائم القتل العمد؟. وتندرج الدراسة تحت إطار الدراسات الوصفية، واعتمدت في ضوء أهدافها وتساؤلاتها على المدخل الإيكولوحي فضلًا عن منهج دراسة الحالة بتطبيق دليل مقابلة متعمقة على (١٧) امرأة يمثلن مختلف المراحل العمرية داخل"سجن النساء بالقناطر الخيرية محافظة القليوبية"، إذ تتناول قضايا القتل العمد التي ارتكبتها المرأة بنفسها وحكم فيها بالإعدام؛ منذ عام (٢٠١٧) وحتى منتصف (٢٠٢٣). وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن الموروث الثقافي ما زال يؤثر إلى حد كبير على النظرة الاجتماعية للمرأة، والتي تحصرها داخل أدوارها التقليدية. ومن ثم؛ توصي الدراسة بضرورة محاربة الموروثات الثقافية والعادات والأعراف المخالفة للشرائع السماوية لما لها من تأثيرات سلبية ومخاطر على الأسر والمجتمعات، خاصة المتعلقة بالمطلقات والأرامل.

الكلمات المفتاحية:

الأبعاد السوسيوثقافية، الأبعاد الاقتصادية، الجرائم النسوية، جرائم القتل العمد، سجن القناطر.

---

*) **مدرس علم الاجتماع الجنائي، قسم الفلسفة وعلم الاجتماع، كلية التربية، جامعة عين شمس**

Abstract:

The study aims to analyze the relationship between societal norms and traditions. Including gender roles, cultural expectations, and contemporary feminist criminality, which is why her most important questions are: How do customs and traditions become driving factors for women committing premeditated murder?.The study falls within the framework of descriptive studies, and in light of its objectives and questions, it relied on the ecological approach as well as the case study approach by applying an in-depth interview guide to (17) women representing different age stages inside the "Women's Prison in Qanater al-Khairiya, Qalyubia Governorate," as it deals with cases of premeditated murder that the woman committed herself and was sentenced to death. From (2017) until mid-(2023). The study reached a number of results, the most important of which is that cultural heritage still greatly affects the social view of women, confining them to their traditional roles. Hence; The study recommends the necessity of combating cultural legacies, customs and customs that contradict divine laws because of their negative effects and risks on families and societies, especially those related to divorced women and widows.

Keywords:

Sociocultural dimensions, economic dimensions, feminist crimes, premeditated murders, Qanater prison.

مقدمة الدراسة

تعتبر الجريمة منتج اجتماعي لمقدمات سلوكية يكتسبها الفرد من الواقع السيء الذي ينشأ ويحيا بداخله، عرفتها المجتمعات المختلفة عبر مراحلها كافة، إلا أنها ارتبطت تاريخيًا في أذهان البشر وعقولهم بالذكور دون الإناث لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة متناسين تلك الجرائم التي ترتكبها النساء خفية، أو لكونها تبقى رهينة السجلات والوقائع الأمنية دون الإشارة إليها أو التوثيق لها. بينما في عصرنا الراهن بعد اقتحام المرأة مختلف ميادين الحياة ومنافسة الرجل فيها وبقوة؛ بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية والسجون للرجال فقط –كما يقولون على ألسنة العامة–؛ بل للأسف ارتكبت المرأة الجرائم بأشكالها ودخلت السجون بفعل تضافر عوامل ودوافع مختلفة أوقعتها في حبائل الجرائم وعقوباتها. وبالتالي نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح "جرائم النساء" أو "الإجرام النسوي أو الأنثوي" فانضم لمصطلحات قواميس علم الإجرام، وحددت غايته في بحث ودراسة ظاهرة إجرام النساء توصلًا لمعرفة أسباب تلك الظاهرة وتشخيص طرق علاجها. وحيث أن الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها عوامل كثيرة، تستوجب فهمها في ضوء السياقات الثقافية والاقتصادية والمجتمعية المحيطة بها، وسيطرت جرائم الرجال على اهتمام الدراسات السوسيولوجية والجنائية بالأخص جرائم العنف ضد المرأة وقتل النساء والفتيات، وانخفاض إحصاءات ودراسات جرائم النساء مقارنة بجرائم الرجال. كان لزامًا فهم الدوافع الظاهرة والكامنة وراء ارتكاب النساء للجرائم لاسيما الخطيرة منها، كالقتل العمد، إذ يتطلب تحليلًا وتفسيرًا للتدخلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد تدفع المرأة إلى هذا المسار. مما جعل الدراسة تستهدف إجابات أكثر عمقًا وحضورًا حول العوامل التي تساهم في تورط النساء في جرائم القتل العمد، وكيفية تفاعل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتشكيل مساراتهن الإجرامية، والبحث حول ارتباط الجريمة النسوية بالفقر والحرمان الاقتصادي، أم بالأعراف الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة التي قد تفرض ضغوطًا نفسية ومادية قاسية على النساء، أم بالدور الذي تلعبه قضايا الشرف والانتقام، العنف الأسري، التمييز، أم بغياب الدعم المجتمعي والأسري ودوره في دفع المرأة نحو ارتكاب الجرائم، وقد تحقق ذلك من خلال دراسة ميدانية لمرتكبات جرائم القتل العمد داخل سجن النساء بالقناطر ودراسة دوافعهن؛ والكشف عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهن، ودراسة مسارات حياتهن قبل وبعد ارتكاب الجريمة، مع الأخذ في الاعتبار دراسة خصائص المجني عليهم، وإن كانت الضحية أحد دوافع ارتكاب

الجريمة، حتى يتثنى للدراسة تقديم إطار نظري يربط بين النظريات السوسيولوجية للجرائم النسوية والواقع المعاش للمرأة المصرية، سعيًا لتقديم رؤى أكثر عمقًا حول الظاهرة المدروسة، والمساهمة في صياغة آليات علاجية ووقائية أكثر فعالية وحضورًا.

أولًا- الإطار النظري للدراسة

١- إشكالية الدراسة

يوضح مؤشر الجريمة العالمي"**تامبيوNumbeo**" وفقًا لآخر إحصاءاته (٢٠٢٥) أن مصر تحتل المرتبة (٦٦)عالميًا و(١٩) إفريقيًا بمعدل جريمة(٤٧.٣) ومؤشر أمان (٥٢.٧) (Crime-Index by Country.2025)، و(٧) عربيًا خلال عام (٢٠٢٤) (معدلات الجريمة٢٠٢٤)، بشكل عام يشهد معدل الجريمة في مصر صعودًا وهبوطًا منذ (٢٠١٢) وحتى(٢٠٢٣)، إذ بلغ أدنى مستوياته (٢٠١٢) مسجلًا(٤٤.٣) في المؤشر وذروته (٢٠١٥) مسجلًا(٦٠.١) (Crime-index,2015) وتشير الإحصاءات إلى أن معدل جرائم القتل في مصر يعتبر منخفضًا نسبيًا مقارنة بدول أخرى، ففي (٢٠١٧) بلغ معدل القتل(١.٣٤) لكل(١٠٠) ألف نسمة، وهو انخفاض ملحوظ عن السنوات السابقة، ولكن يجدر القول أن هذه الأرقام لا تعكس الصورة الكاملة لوجود عوامل تؤثر على دقة الإحصاءات. كما أقر المؤشر تطور أنواع الجرائم وطرق تنفيذها؛ فالقتل العمد زاد بنسبة (١٣٠%) حسب إحصاءات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية لعام(٢٠١٧) (إحصاءات وزارة الداخلية،٢٠١٧).

ومن جانب آخر؛ رصدت إحدى دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تزايد جرائم القتل التي ترتكبها النساء؛ إذ ارتفعت نسبة جرائم النساء إلى(٧٩%)، مشيرة إلى أعلى نسبة لجرائم القتل تحدث نهاية الأسبوع أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس تاركات يوم الجمعة لا يرتكبن به جرائم نهائيًا ربما لكونه عطلة رسمية يجتمع فيها أفراد الأسرة، كما أوضحت نتائجها تفاوت أوقات ارتكاب النساء لجرائم القتل العمد طبقًا لشهور السنة ما بين(٧٣.٤%) و(٨٢.٦%)؛ إذ ترتفع معدلاتها في فصل الصيف خاصة يوليو وأغسطس وسبتمبر وتبلغ نسبتها(١٢.٨%) بينما لا تتجاوز نسبتها في فصل الشتاء(٣.٤%). وبينت الدراسة أن الأداة المستخدمة في القتل تكشف النقاب عن ارتفاع نسبة العنف لدى القاتلات في الآونة الأخيرة؛ حيث احتلت الآلات الحادة المرتبة الأولى بنسبة (٣٧%)، تلتها الأسلحة البيضاء(٢٥.٣%)، والخنق(١٧.١%)، والأسلحة النارية (٧.٢%)، والتسميم (٦.٣%)، والحرق بالنار(٥.٣%)، ليأتي الضرب بالعصا في المرتبة الأخيرة إذ وصلت نسبته إلى(١.٩%). وعن دوافع القتل جاء

الانتقام في المرتبة الأولى بنسبة (٢٩.٩%) وتعددت أسبابه ما بين الاغتصاب وهتك العرض، والدفاع عن الشرف، والخيانة الزوجية، وتعدد الزوجات، والقسوة في المعاملة من قبل القتيل المجني عليه. وأقرت البيانات الخاصة بتوزيع القاتلات وفقًا للحالة الزواجية أن الغالبية العظمى متزوجات بنسبة(١٣.٩٥%) تليهن من لم يسبق لهن الزواج(٨.٧٨%)، والمطلقات(٤.٦%)، والأرامل(٢.٧%) (تقرير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠٠٦).

وتتزايد جرائم القتل العمد التي ترتكبها النساء داخل المساكن بنسبة (٧٢.٨%) بينما تبلغ خارجها(٢٧.٢%)، وهو ما يؤكد أن جرائم النساء لها طبيعة خاصة تتمثل في وجود علاقة معروفة أو قرابة بين القاتلة والقتيل. وقد أكدت إحصاءات الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية أن محافظات الوجه البحري تحتل الصدارة في ارتكاب المرأة لجرائم القتل العمد بنسبة(٤٨.٢%) ثم محافظات الوجه القبلي(٣٥.٢%)، وجاءت المحافظات الحضرية في الترتيب الثالث وتشمل القاهرة والإسكندرية بنسبة (١٥.٢%) خلال العشر سنوات الأخيرة، ومحافظات الحدود المرتبة الأخيرة فلم تزد نسبتها عن(١%) لانخفاض الكثافة السكانية بها. وجاءت دراسة أخرى وأوضحت أن أعلى نسبة قاتلات في الفئة العمرية من(٣٠:٤٠)عام ونسبتهن(٣٣.٧%)، ثم عمر(٢٠:٣٠) عام(٢٧.٦%)، و(٤٠) لأقل من (٥٠) (٢٠.٣%)، و(٥٠) لأقل من(٦٠) نسبة(٩.٩%)، وبلغت اللاتي قتلن في الفئة العمرية من(١٨) لأقل من(٢٠) عام (٥.٥%)، وبالتالي تكون أكبر نسبة قاتلات قتلن وهن في مرحلة الشباب من(٢٠:٤٠) عاما بنسبة(٦١.٣%). وأشارت الدراسة إلى أن مرتكبات جرائم القتل العمد اللاتي لم يسبق لهن الزواج(٧%) والمطلقات(٤.٣%)، والأرامل(٣.٤%)، وأن العلاقات الزوجية أكثر أنواع العلاقات العائلية ارتباطًا بجرائم القتل العمد لدى النساء، وتنخفض النسبة من(٦٧%) في الجرائم التي ترتكبها الزوجة الأولى إلى(٢٢.٥%) في حالة الزوجة الثانية و(٥%) في حالة الزوجة الثالثة، و(٤.١%) في حالة الزوجة الرابعة، والقتل لخلافات عائلية (١٤.٨%)، والعار(١٢%)، والسرقة (١٠.٥%)، والمشاجرات(٥.١%)، والدفاع عن النفس(٣.٣٨%) ودافع الغيرة لعزوف الزوج عن زوجته وتوجهه نحو أخرى قد ينتج عنه قتل الأنثى الجديدة أو قتل الرجل نفسه سواء كان الزوج أو العشيق، وبلغت نسبة ارتكاب المرأة للقتل لنزاع على أرض زراعية(١.٣%)، والقتل لنزاع على الإرث(١.١%)، والثأر(١%)، والقتل للدفاع عن المال(٨%)، والقتل لإرضاء رغبة جنسية (٦%) (فادية أبوشهبه وأخرون،٢٠٠٣)، وأن النزاع الأسري يشكل محورًا لجرائم القتل التي ترتكبها النساء مثل مصروف

البيت وترتيبات إعداد الزواج، والشجار بين القاتلة وأفراد أسرتها (عبدالغني، ماجدة، ٢٠٠٦. ص٢١-٣٩).

ونتاج لما سبق ذكره؛ من إحصاءات يتجلى خلالها خطورة الظاهرة المدروسة وارتفاع معدلات ارتكابها، واستمرارية حدوثها، وحاجتها الملحة لدراسات ميدانية حديثة. كما يؤكد علماء الإجرام النسوي على تأثير الذكوريات على الجرائم النسائية، وهو ما أوضحته(Pat Carlen) من أن الجرائم التي ترتكبها المرأة لا يمكن فصلها عن الخلفية الذكورية المهيمنة في المجتمع، والتي تحدد القواعد والمعايير للسلوك المقبول وغير المقبول، لذا صكت مفهوم "الرفض العقلاني للجريمة"، حيث التصورات الذكورية الناظرة للنساء المجرمات بكونهن غير عقلانيات، إذ رأت أن قرار المرأة بارتكاب الجريمة يكون"عقلانيًا" في سياق ظروفها القمعية، خاصة الفقر، والإساءة، ونقص الفرص. فالمجتمع الذكوري يوجد "صفقة" اجتماعية للنساء(الأمان مقابل الخضوع)،عندما تُكسر الصفقة (بسبب الفقر أو العنف)، تلجأ المرأة للجريمة (Jakhmola, Ankita & Arya, Diwanshi. p.5-10). لذلك تسعى الدراسة الحالية لمحاولة تجاوز التحليلات السطحية لجرائم القتل العمد التي ترتكبها النساء بالتركيز على فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل السياقات الحياتية والتجارب المعيشية لمرتكبات هذه الجرائم، **فجاءت إشكالية الدراسة: ما الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية التي تسهم في ارتكاب النساء لجرائم القتل العمد داخل المجتمع المصري؟ وما المسارات الحياتية لمرتكبات هذه الجرائم؟ وكيف تتشكل دوافعهن في ظل هذه الأبعاد؟ وما آليات الدعم الاجتماعي لأسر الضحايا والجانيات؟ وما الإجراءات العلاجية والوقائية لمواجهة الإجرام النسوي؟**

٢- أهمية موضوع الدراسة

الأهمية النظرية

١- كشف العوامل المحركة لارتكاب النساء لجرائم القتل العمد، وغير الموجودة في سياق جرائم القتل التي يرتكبها الرجال.

٢- تجاوز الصور النمطية لأدوار المرأة المرسومة داخل الإطار الثقافي للمجتمع المصري، وبالتالي فهم أكثر عمقًا لدور المرأة في الجريمة والعنف.

٣- قد يسهم تحليل الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية للجرائم النسوية في صك مفاهيم مستحدثة أو تعديل مفاهيم حاضرة في علم اجتماع الجريمة؛ مثال "العنف الأنثوي المُستثار ظرفيًا" أو "استراتيجيات البقاء العنيفة لدى المرأة في البيئات القمعية".

الأهمية التطبيقية

١- قد تُسهم هذه الدراسة بشكل مباشر في دفع عجلة تبني الدولة لبرامج تمكين اقتصادي أكثر شمولية، مما يعزز استقلالية النساء ويحسّن من جودة حياتهن المعيشية.

٢- لفت انتباه مؤسسات المجتمع المدني لحملات توعوية تُسلِّط الضوء على ضرورة تغيير المفاهيم الذكورية والموروثات الثقافية الدافعة لجرائم القتل التي ترتكبها النساء، سعيًا لبناء مجتمع أكثر إنصافًا.

٣- أهداف الدراسة

يتحدد الهدف العام للدراسة في "كشف الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية التي تسهم في ارتكاب النساء لجرائم القتل العمد داخل المجتمع المصري"، وينبثق عنه **عدة أهداف فرعية** تتمثل في:

أ- تحليل العلاقة بين الأعراف والتقاليد المجتمعية؛ بما في ذلك أدوار النوع الاجتماعي والتوقعات الثقافية ودفع النساء لارتكاب جرائم القتل العمد.

ب- دراسة تأثير الضغوط الاقتصادية (الفقر، البطالة، انخفاض الدخل) على توجه النساء نحو جرائم القتل العمد.

ت- فحص تأثير المفاهيم الثقافية حول الشرف والانتقام في سياق ارتكاب النساء لجريمة القتل العمد.

ث- تقييم دور شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية (الأسرة، الأصدقاء، المنظمات المجتمعية)، والمستحدثة (وسائل التواصل الاجتماعي) في حياة النساء المرتكبات لجرائم القتل العمد.

٤- تساؤلات الدراسة

أ- كيف تصبح الأعراف والتقاليد عوامل محركة لارتكاب النساء لجرائم القتل العمد؟

ب- هل تدفع الضغوط الاقتصادية النساء لارتكاب جرائم القتل العمد؟

ت- لماذا تؤثر المفاهيم الثقافية حول الشرف والانتقام في ارتكاب النساء لجريمة القتل العمد؟

ث- ما دور شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية والمستحدثة في حياة النساء المرتكبات لجرائم القتل؟

٥- مفاهيم الدراسة

مفهوم الجريمة "Crime"

تعتبر الجريمة من الناحية القانونية "العمل الخارجي الذي يأتيه الفرد مخالفًا قانونًا نص على عقاب فاعله، بحيث لا يبرره أداء الواجب أو استخدام الحق"، ويرى "تابانTappan" "أن الجريمة فعل أو امتناع عمدي يرتكب مخالفًا للقانون الجنائي دون مبرر ودون الحاجة للدفاع

الشرعي، ولذا نصت الدولة على اعتباره جريمة"(Holdawy,Simon.D,1988.p90)، وبالتالي فالجريمة طبقًا للمفهوم القانوني "أفعال نص القانون على تجريمها وعقاب مرتكبيها، أو أنماط سلوكية حرمها قانون العقوبات شرط المحاكمة وثبوت الإدانة"(الورداني،٢٠٢١.ص١٣)، ووفقًا لهذا التعريف تنقسم الجرائم إلى ثلاثة أنواع جنايات وجنح ومخالفات(مادة٩،الباب الثاني قانون العقوبات المعدل،٢٠٢١). أما التعريف السوسيولوجي للجريمة فتعود أول محاولة لعالم الاجتماع الفرنسي "دوركايم Durkheim" الذي عرف الجريمة بأنها "الفعل الذي يقع مخالفًا للضمير الجمعي مؤثرًا في التضامن الاجتماعي"(شتا،١٩٩٧.ص٢٧)، بينما يرى "روبرت ميرتون Robert Merton" "الجريمة كل سلوك يخرج عن نطاق قواعد الضبط الاجتماعي"، فالسلوك المنحرف لا ينشأ نتيجة لبواعث ودوافع فردية، وإنما هو حصيلة الربط بين المعايير والأنظمة المختلفة التي أقرها وحددها المجتمع(Merton,k. Robert,1957,p131-132-147-148). في حين يعرف "سوزرلاند Sutherland" الجريمة بأنها "سلوك تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع وأفراده، ولهذا وجب عقاب مرتكبيه" (Curran and Renzetti, 1994, P184-185)، وبالتالي نجد مفهوم "سوزرلاند" يشتمل على شقين: الأول؛ أن الجريمة انحراف عن المعايير والأعراف التي تقرها الجماعة متمثلة في المجتمع أو الدولة، والثاني؛ محاولة عدد من الأفراد انتهاك تلك المعايير والأعراف. ويتفق هذا مع تأكيد العديد من علماء الاجتماع تعريفهم للجريمة بكونها "انتهاك لمعايير السلوك المماثلة المعمول بها في مختلف المجتمعات، والتي تختلف من مجتمع لأخر"(Sellin, Thorsten1950-1951, p.419). ومن ثم؛ يتبلور التعريف الإجرائي للجريمة، بما يتلاءم وموضوع البحث، بكونها "كل فعل يخالف المعايير والضوابط الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع ونصت مواد قانون العقوبات على عقاب فاعله بالسجن كالسرقة أو الإعدام والسجن المؤبد كالقتل العمد".

مفهوم القتل العمد "Premeditated murder"

يتبنى البحث مفهوم القتل العمد كما ورد تفصيلًا بالقانون المصري، حيث يعرف قانونيًا بأنه الجريمة التي يقوم فيها الشخص بإحداث وفاة شخص آخر عن عمد وبنية مسبقة طبقًا لقانون العقوبات المصري وتحديدًا المادة (٢٣٠)، وتتطلب جريمة القتل العمد توافر ثلاثة أركان أساسية: الركن المادي؛ ويتضمن الفعل الإجرامي الذي أدى إلى وفاة المجني عليه سواء كان ضربًا أو طعنًا، أو استخدامًا للسلاح شرط أن يسبب الوفاة. والركن المعنوي؛ ويتجسد في نية الجاني الواضحة لإزهاق روح المجني عليه. والركن القانوني؛ وهو توافر الظروف القانونية التي تُجرم

الفعل. كما يعاقب القانون المشتركين في جريمة القتل بالتحريض أو بالإتفاق أو بالمساعدة بأي طريقة كانت حتى التستر على الجاني بعد وقوع الجريمة أو إخفاء أثارها. وتتحدد العقوبات المفروضة على القتل العمد وفقًا لقانون العقوبات المصري في مادة (٢٣٠) كل من قتل نفسًا عمدًا مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام، ومادة (٢٣١) الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقًا على حدوث أمر أو موقوفًا على شرط، ومادة(٢٣٢) الترصد هو تربص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه، ومادة (٢٣٣) من قتل أحدًا عمدًا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلًا أو آجلًا يعد قاتلًا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام، ومادة (٢٣٤) من قتل نفسًا عمدًا من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد. ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى، وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد. وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي، ومادة (٢٣٥) المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالسجن المؤبد (الكتاب الثالث، الباب الأول، قانون العقوبات المصري المعدل لسنة٢٠٢١). وبالتالي يتحدد التعريف الإجرائي لجرائم القتل العمد النسوية بوصفها "كل فعل إجرامي قامت به المرأة بنفسها أو بمساعدة الغير أدى إلى وفاة المجني عليه مخالفة للمعايير والضوابط الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع، ونصت مواد القتل العمد بقانون العقوبات المصري على عقاب فاعله بالإعدام أو السجن المؤبد والمشدد".

٦- أدبيات الدراسة

يمثل استعراض الدراسات السابقة خطوة بالغة الأهمية لبناء قاعدة معرفية توضح أبعاد إشكالية الدراسة بتحليل وتقييم أعمال ذات الصلة بها؛ سعيًا لتحديد الثغرات المعرفية وتأطير إسهامات دراستنا ضمن الأبحاث والدراسات المطروحة.

أولا: دراسات تتناول الفروق الجندرية لأنماط السلوك الإجرامي وتفسيراتها السوسيولوجية

جاءت دراسة **(بنطالب،٢٠٢٤)** تراقب التطور الكرونولوجي للنظريات والاتجاهات التي تناولت جرائم المرأة وتحديد منطلقاتها التفسيرية لفهم أعمق للظاهرة، إذ اتجه العديد من الباحثين

لتركيز اهتمامهم على دراسة الاختلاف القائم بين جرائم المرأة وجرائم الرجل من حيث الكم والنوع والجسامة، وبالتالي جعل الجريمة النسوية متغيرًا تابعًا بسبب ضالته الكمية، مما أدى لإنتاج دراسات انتقدت فيما بعد بسبب منطلقاتها غير الموضوعية المعتمدة على التعميمات والتخمينات غير الإمبريقية والمرتبطة بالأبعاد السوسيوثقافية والتاريخية السائدة والداعمة لأفكار نمطية. لكن مع التحولات المجتمعية والثقافية وما فرضته المستحدثات على مستوى الأفكار والقيم وتغير الأدوار والوظائف الاجتماعية، ظهرت دراسات واكبت النموذج الفكري والاجتماعي السائد محاولة رصد خصوصية الجريمة النسوية من منطلقات مختلفة مرتبطة بالبناء الاجتماعي ومتجاوزة النظريات الكلاسيكية التقليدية. وعليه فقد **أوصت** الدراسة بأن الباحث في مجال الجريمة مطالب بجمع معظم الاتجاهات والنظريات وأن يكون انتقائيًا في اختياراته حتى يتجنب السقوط في التحيز النظري لاتجاه دون أخر. في حين تُعد دراسة **(Guerreiro,Ana,et al,2022)** تمرينًا حول مساهمات علم الجريمة النسوي في دراسة الجانيات، إذ تعكس بشكل خاص تورط النساء في الجريمة المنظمة والأدوار التي يلعبنها داخل الجماعات الإجرامية. ولتحقيق هذا الغرض؛ تنقسم المقالة **لثلاثة أقسام** رئيسة: يستعرض القسم **الأول**؛ تطور دراسات النساء والجريمة، مع التركيز على وجهات النظر المختلفة للجريمة القائمة على النوع الاجتماعي واستكشاف أهمية علم الجريمة النسوي في الكشف عن الدور الخفي للمرأة في الجريمة. ويركز **الثاني**؛ على الدراسات المتعلقة بتورط النساء في الجريمة المنظمة، ويقدم نظرة عامة حديثة لهذه الظاهرة. بينما يدمج ويناقش **الثالث** هاتين المجموعتين من الأدبيات والأدلة: من ناحية، كيف تساهم الأدبيات حول النساء والجريمة المنظمة في علم الجريمة النسوي ودراسات النوع الاجتماعي، ومن ناحية أخرى؛ كيف تُعلِم وتُعلَم بالنقاشات العامة في علم الجريمة. **وتخلص** الدراسة لوجود حاجة لمزيد من الدراسات حول النوع الاجتماعي والجريمة المنظمة، مع التركيز بشكل خاص على الأساليب النوعية، إذ يمكن لها أن تشرح بعمق الأسباب والآليات الكامنة وراء تورط النساء في الجماعات الإجرامية. بينما تناقش دراسة **(Nicola,Lacey,2018)** مصير النساء في نظام العدالة الجنائية الإنجليزي في القرن العشرين. بالاعتماد على المصادر الأدبية والقانونية، حيث تناولت **أولاً**؛ بعض الإحصائيات لتوضيح اتجاهات تجريم النساء وسجنهن خلال القرن(٢٠). **ثانيًا**؛ المقارنة بين مفاهيم الذات والوكالة المسؤولة في علم الجريمة والقانون الجنائي والعملية الجنائية والروايات الأدبية في القرن(٢٠). **ثالثًا**؛ التركيز على التمثيلات الأدبية للنساء مستكشفة السلوك المخالف للمعايير النسائية في الخيال عن أنماط تجريم النساء. **وأخيرًا**؛ الآثار المترتبة على هذا

التفسير للمنهجية في العلوم الاجتماعية. وانتهت الدراسة إلى أن البحث في الجريمة النسائية يتطلب نهجًا يجمع بين التحليل القانوني والأدبي. فالاعتماد فقط على الإحصائيات الرسمية قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، حيث أن عدد الجرائم المبلغ عنها لا يعكس العدد الحقيقي للجرائم المرتكبة، ولا يعكس الدوافع الحقيقية ورائها، وفهم أفضل لكيفية تأثر النساء بالظروف الاجتماعية والثقافية وتفاعلهن بطرق قد تؤدي للسلوك الإجرامي أو العكس. وأوصت الدراسة بأن فهم أسباب الجريمة النسائية وأنماطها لا يتم بمعزل عن فهم تأثير التوقعات الجنسانية والأدوار الاجتماعية على سلوك المرأة، وكيف يتم تصوير هذه التأثيرات في الثقافة الشعبية والأدب، حيث يؤثر للأدب على تشكيل الرأي العام حول قضايا العدالة وتسليط الضوء على الظلم الاجتماعي، إذ أثرت روايات (تشارلز ديكنز) على إصلاحات السجون في القرن(١٩)، وروايات (هاربر لي) على النقاش حول العدالة العرقية في الولايات المتحدة. في السياق الحالي؛ يمكن أن يساعدنا الأدب على فهم كيف أن النماذج القديمة للأنوثة لا تزال قائمة في اللاوعي الجماعي رغم التغيرات الاجتماعية والسياسية الكبيرة. في حين أن النساء قد اكتسبن حقوقًا أكبر وفرصًا أكثر في المجتمع، فإن الصور النمطية للأنوثة "الضعيفة" أو "المتعاطفة" أو "الضحية" لا تزال تؤثر على كيفية رؤيتنا للجريمة النسائية، وكيف يتم التعامل معها في نظام العدالة الجنائية. وهذا يساهم في الفجوة المستمرة بين معدلات الإجرام النسائي والرجالي، حتى في الحالات التي لا توجد فيها فروق واضحة في السلوك الفعلي.

ثانيا: دراسات تتعلق بإحصاءات ونسب الجرائم النسوية

ناقشت دراسة (**Gavrilova,Evelina,2021**) جوانب الجريمة النسائية من خلال:١- اتجاهات المشاركة؛ أظهرت بيانات نظام الإبلاغ الوطني عن الحوادث (NIBRS) اتجاهًا متزايدًا في جرائم الإناث واتجاهًا متناقصًا في جرائم الذكور، ففي عام (١٩٩٥) ارتكبت النساء(٢٣%) من الجرائم، والتي ارتفعت إلى(٣٣%) عام(٢٠١٥)، وتزداد مشاركة الإناث في جميع الأعمار فوق (١٨) عامًا.٢- الأرباح غير المشروعة: وجدت الدراسات أن هناك فجوة في الأرباح الإجرامية بين الرجال والنساء، حيث تحصل النساء على أرباح أقل، وتميل للانخراط في جرائم السرقة من المتاجر التي تحقق أرباحًا أعلى لهن أو تتناسب مع أنشطتهن المنزلية العادية.٣- القبض: بشكل عام، يتم التعامل مع النساء بشكل أفضل في عملية العدالة. فمن غير المرجح أن يتم القبض على النساء بتهمة سرقة السيارات والسطو مقارنة بالرجال.٤- السجن والحكم: تظهر البيانات نسبة المسجونات أقل بكثير من اللواتي تم الإبلاغ عن جرائمهن أو القبض عليهن.

ويشير هذا لتحيز العدالة لصالح النساء، مما يؤدي إلى أنظمة أحكام أقصر أو أخف.**٥**– تكلفة الفرصة البديلة للجريمة: تستجيب النساء لحوافز سوق العمل. وقد وجدت الأبحاث أن سياسات الرعاية الاجتماعية، مثل برنامج المساعدة الغذائية التكميلية (SNAP) وبرنامج ائتمان الدخل المكتسب(EITC) يمكن أن تقلل من الإجرام النسائي، لا سيما بين الأمهات العازبات والنساء الأكبر سناً. ومن ثم؛ تتحدد مسارات الجريمة:**١**– التعليم؛ يشير البحث إلى أن التعليم يمكن أن يقلل من معدلات توقيف النساء بتهمة ارتكاب جرائم العنف والممتلكات. ومع ذلك، يبدو أن إصلاحات التعليم أكثر فعالية في ردع الرجال عنها في ردع النساء.**٢**– الأقران والشبكات؛ غالبًا ما تتميز الشبكات الإجرامية بتشابه الجنس، حيث يميل الرجال لارتكاب الجرائم مع الرجال وتميل النساء لارتكاب الجرائم مع النساء. ويوضح هذا وجود حاجز أمام دخول النساء إلى الجريمة المنظمة يحد من فرصهن غير المشروعة، ويبدو أن النساء يتأثرن بشبكتهن الإجرامية بشكل أقل من الرجال في قرار مشاركتهن في الجريمة. وخلصت الدراسة لوجود حاجة لمزيد من المساهمات النظرية والتجريبية لمعالجة الفجوة بين الجنسين في أدبيات اقتصاديات الجريمة. أيضًا تشير الأبحاث إلى أن الرجال والنساء يستجيبون لحوافز مختلفة، مما يدعو لتطوير نموذج اقتصادي للجريمة خاص بالجنس، كذلك الحاجة لمزيد من الدراسات السببية حول آثار سياسات الردع والعمل على الجريمة، مع التركيز على إنشاء صلاحية خارجية للنتائج وتوسيع مجموعة الأدوات المتاحة لصناع السياسات. وتهدف دراسة (**Campaniello,Nadia,2014**) إلى فهم التحولات في الأدوار الاجتماعية والتقدم التكنولوجي الذي حرر النساء من واجبات المنزل بالإضافة الى أن انخفاض معدلات الزواج والإنجاب أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في الجريمة، وتميل النساء لارتكاب جرائم الممتلكات، مثل السرقة والاحتيال، وجرائم المخدرات. في (الولايات المتحدة)، تُشكل جرائم الممتلكات ما يقرب (٧٠%) من إجمالي الجرائم التي ترتكبها النساء، مقارنة بـ(٥٠%) تقريبًا بين الرجال. وتُظهر بيانات (الولايات المتحدة، وإنجلترا، وويلز، وإيطاليا) أن نسبة المعتقلات لجرائم الممتلكات أعلى بكثير من تلك المتعلقة بالجرائم العنيفة. على سبيل المثال، بين عامي (١٩٨٠:٢٠١١) في (الولايات المتحدة)، كانت نسبة النساء المعتقلات لجرائم الممتلكات ضعف نسبة المعتقلات لجرائم العنف. ومع ذلك، ارتفعت نسبة النساء المعتقلات لجرائم العنف (بزيادة ٩٦%) بوتيرة أسرع من نسبة المعتقلات لجرائم الممتلكات (بزيادة ٧٧%) خلال نفس الفترة. وأوضحت أسباب الفجوة بين الجنسين في الجريمة لانخفاض القدرات الإجرامية لدى النساء وميلهن الأكبر لتجنب المخاطر. وتواجه النساء، في المتوسط، تكاليف متوقعة أعلى

لارتكاب الجريمة مقارنة بالرجال، مثل احتمال القبض عليهن واحتمال انخفاض الأرباح من الأنشطة غير المشروعة. وتقل احتمالية ارتكاب النساء للجرائم عند وجود أطفال صغار، بالإضافة إلى أن النظام القضائي أكثر تساهلاً مع المجرمات مقارنة بالرجال. وتوصلت النتائج إلى أن صانعي السياسات يجب أن يأخذوا في الاعتبار أن التغييرات الإيجابية التي تقلص الفجوات بين الجنسين في سوق العمل والتغيرات الإيجابية في الأدوار الاجتماعية شجعت المزيد من النساء على المشاركة في الجريمة. كما متوقع أن تساهم السياسات الهادفة للحد من فجوة الأجور بين العاملات الماهرات وغير الماهرات، مثل تشجيع تعليم الإناث، في تقليل الجريمة بين النساء الأقل حظًا. وكذلك سياسات دعم الأسرة المشجعة للزواج والإنجاب.

ثالثا: دراسات ترصد دوافع الجرائم النسوية وآليات المواجهة

حللت دراسة **(Samridhi,2024)** شبكة المؤثرات المعقدة التي تشكل مسارات المرأة نحو السلوك الإجرامي؛ مع التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية كعدم المساواة الاقتصادية وفرص العمل المحدودة والصراعات المالية للنساء إلى ممارسة أنشطة غير قانونية من أجل البقاء أو تعزيز نفوذهن الاقتصادي، أيضًا آثار الخلفية التعليمية، والوضع الوظيفي، ومستوى الدخل على تعرض المرأة للإغراءات الإجرامية، ونقاط الضعف الناتجة عن الصدمات النفسية وسوء المعاملة واضطرابات الصحة العقلية وتعاطي المخدرات وتجارب الطفولة السيئة، بالإضافة لاستكشاف التأثيرات العائلية والاجتماعية، والتعرض لنماذج القدوة الإجرامية، وضغط الأقران بشكل كبير على احتمالية تورط المرأة في أنشطة إجرامية. وتقيم الدراسة بشكل نقدي دور أنظمة العدالة الجنائية وممارسات إنفاذ القانون، والوصول إلى الموارد القانونية في منع أو تعزيز السلوك الإجرامي للمرأة. ونتيجة لتوضيح هذه العوامل المعقدة **توصي** واضعي السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة تطوير تدخلات أكثر استهدافًا وأنظمة دعم وسياسات تعالج الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي للمرأة وتقليل المخاطر المرتبطة بتورطهن في الجريمة. بينما رصدت دراسة **(Barnali Deka &Subhram Rajkhowa,2024)** إجرام الإناث في القرن الحادي والعشرين الصعوبات الاقتصادية وعدم المساواة كدوافع مهمة لإجرامهن، حيث يدفع الفقر والتهميش الاقتصادي العديد من النساء إلى جرائم منخفضة المستوى كوسيلة للبقاء. وبمرور الوقت؛ كان هناك تحول ملحوظ في أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء، من الجرائم غير عنيفة لجرائم أكثر تنظيماً وخطورة، مما يعكس تغييرات مجتمعية أوسع والدور المتطور للمرأة في الاقتصاد. وقد ساهمت العولمة والتطورات التكنولوجية في هذه الأنماط المتغيرة، مما وفر طرقاً

جديدة للجرائم مثل الاحتيال الإلكتروني وتسهيل الجرائم العابرة للحدود كالاتجار بالبشر. إن الآثار المجتمعية لهذه الاتجاهات عميقة، حيث تتحدى المعايير النمطية للجنسين وتستلزم نهجاً أكثر حساسية للنوع الاجتماعي داخل نظام العدالة الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة الاقتصادية لإجرام الإناث كبيرة، حيث يؤدي سجن النساء، لا سيما اللاتي يعتبرن مقدمات الرعاية الأساسيات، إلى زعزعة استقرار الأسر وعواقب اقتصادية طويلة الأجل. ويؤكد **التحليل** على **الحاجة** إلى إصلاحات سياسية تقلل حدة الفقر وتحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ نهج العدالة التصالحية. أيضًا تسليط الضوء على أهمية مراعاة التداخل في فهم إجرام الإناث، حيث تتقاطع عوامل مثل العرق والطبقة مع النوع الاجتماعي للتأثير على تورط المرأة في الجريمة. في حين كشفت دراسة(**João,Maria et al,2023**) دور الجنس والعمر في جرائم النساء وانحرافهن في البرتغال، مستندةً إلى آراء مرتكبات الجرائم من مختلف الأجيال–الطفولة والشباب والبلوغ. واستنادًا لتحليل (٤٩) مقابلة مع مرتكبات جرائم يختلفن من حيث الطبقة الاجتماعية، والأقاليم الحضرية، والاستجابات القضائية. واعتمدت على بيانات جُمعت من ثلاث مجموعات بحثية في البرتغال بين عامي (٢٠٠٧–٢٠١٣)، تغطي كل منها جيلًا معينًا، وكان السؤال المحوري في هذا التحليل المتبادل: كيف تصف أجيال مختلفة من مرتكبات الجرائم سلوكهن الإجرامي؟. وجاءت(العينة الفرعية١)بين عامي(٢٠٠٧–٢٠١٠). أُجريت مقابلات مع (١٨) فتاة، تتراوح أعمارهن بين (١١:٧) عامًا، من بينهن(١١) فتاة مستفيدة من تدابير حماية الطفل المجتمعية، وسكنّ في ستة أحياء سكنية عامة بمنطقة لشبونة الحضرية. كان الهدف هو فهم عمليات التنشئة الاجتماعية للأطفال في بيئات متعددة المشاكل وانخراطهم في الانحراف. و(العينة الفرعية٢)، أُجريت بين عامي (٢٠٠٨–٢٠١١) مقابلات شبه منظمة مع (١٩) فتاة مدانة تتراوح أعمارهن بين(١٨:١٤) عامًا لاستكشاف تجارب ومعاني التجاوزات في مسارات حياة المجرمات. أما (العينة الفرعية٣) بين عامي (٢٠٠٩–٢٠١٣)، وفيها أُجريت مقابلات مع نساء (أجنبيات) مُدانات يقضين عقوبة بالسجن في سجنين للنساء من أجل فهم الآليات المتقاطعة التي تقود هؤلاء النساء إلى الجريمة والسجن. وتم الرجوع إلى الملفات الفردية لجميع السجينات الأجنبيات من الجنسيات قيد الدراسة، وتم اختيار النساء اللاتي سيتم مقابلتهن بناءً على الجريمة التي أُدينن بها (جرائم مختلفة)، ومدة العقوبة (قضاء الوقت لأكثر من عامين ولفترات مختلفة)، والعودة إلى الإجرام (العائدين وغير العائدين) والعمر(بما في ذلك السجينات الأصغر والأكبر سنًا). أُجريت مقابلات مع (١٢) امرأة مُدانات، تتراوح أعمارهن بين (٤٩:٢٠)

عامًا. وكشفت النتائج عن مجموعة من التغيرات عبر الأجيال، مع زيادة ملحوظة في تورط الفئات الأصغر سنًا في الجرائم كشكل من أشكال التحرر. تظهر المجرمات الشابات والمسنات أنماطًا من الجرائم تعكس أشكالًا متعددة ومتناقضة للأنوثة القديمة والجديدة. **وتؤكد** الدراسة أن مسارات الفتيات والنساء نحو الجريمة وخلالها لها خصوصياتها، وتعكس كيف يتم إعادة تشكيل وبناء نوع الجنس باستمرار عبر الزمن وفي سياقات اجتماعية ومؤسسية مختلفة. والظروف الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، تدفع بعض النساء للانخراط في الجريمة. وأن الفتيات والنساء، حتى عند ارتكابهن جرائم، لا يرفضن بالضرورة أدوارهن التقليدية المتعلقة بالجنس، بالإضافة لأهمية وجود مقاربة تقاطعية لفهم الجريمة النسائية في ضوء تداخل الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية والعرق والأصل العرقي.

وسعت دراسة (**محمد،وفاء،٢٠٢٢**) إلى التعرف على حجم جرائم المرأة وأنواعها فى محافظة (سوهاج) طبقاً لعام (٢٠١٩)، والوقوف على العوامل الاجتماعية التى أدت لارتكابها وهي الأسرة، السكن، جماعة الرفاق وبالمثل العوامل الاقتصادية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي وأسلوب المسح الاجتماعى الشامل بفحص (٣٦) حالة إجرام، واستمارة استبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، بالإضافة للمقابلة والملاحظة بالمشاركة، واستعانت الباحثة بنظرية الضبط (لميرتون) والضبط الاجتماعي (لهيرشي) والنسائية والمخالطة الفاصلة. وكشفت النتائج عن أن الفئة العمرية التى تقع من (٢٠-٤٠) عاما هى الأكثر إجراماً، وأن تعدد مظاهر التفكك الأسري كالطلاق والمرض المزمن وانشغال الوالدين فى العمل أسباب حقيقية لإجرام المرأة. أيضًا غالبية أباء عينة الدراسة أميون ومنهم من يقرأ ويكتب، وأكثر من ثلثى العينة لا يكفي دخلهم لسد احتياجات الحياة والسبب يرجع لارتفاع الأسعار أو تعاطى أحد أفرادها للمخدرات، وربع العينة أباؤهم في حالة بطالة. **وأوصت** بإجراء دراسات مستقلة عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي للمرأة وارتباطه بالجرائم وتعميق دور الأسرة في بناء المجتمع، **ووضع برنامج** إسعافى لكل الأسر الفقيرة والمحتاجة للاعتماد على الذات، وإيجاد طرق رسمية حكومية وأهلية لرعاية النساء الأرامل والمطلقات خاصة من لديهن أبناء تخلى عنهم آباؤهم. أما دراسة (**الخروصية، ابتسام،٢٠١٩**) تأتي كإحدى المحاولات لاختبار مدى إمكانية الاستفادة من الاتجاهات النظرية (البيولوجية، النفسية، الوظيفية، المادية التاريخية، التفاعلية الرمزية، الدور، التبادل الاجتماعي، التفكك الاجتماعي، الاختلاط التفاضلي، الوصم) في تفسير وتحليل جرائم المرأة في المجتمع العماني، ولهذا اعتمدت على المسح الاجتماعي الشامل لجميع المحكومات العمانيات نزيلات السجن

المركزي بولاية (سمائل)، واستخدمت الاستبيان كأدة رئيسة لجمع البيانات لصعوبة التعامل مع السيدات المدانات بارتكاب الجرائم، والتي غالبًا ما تكون أكثر تحفظًا وأقل تعاونًا خوفًا من التشهير أو إحساسًا بالخجل من الوجود في المؤسسة العقابية (السجن)، وتوصلت لآليات تحد من أشكال الجرائم المرتكبة من قبل المرأة العمانية. وتوضح دراسة **(Saeed,2018)** العوامل الاجتماعية والاقتصادية للإجرام بين الآناث الباكستانيات، حيث أن صعوبة الظروف الاقتصادية والأمية، العنف ضد المرأة، البيئة الأسرية، والعادات والتقاليد عوامل مهمة لإجرام المرأة، فالحرمان والرغبات والأعباء وقلة اشباع الحاجات تجعلها مجرمة، **وتكشف** النتائج أن التعليم يلعب دوًرا مهًما في التنشئة الاجتماعية وبناء الشخصية للمرأة، وأن معظم الفتيات الأميات والشابات اللواتي ينتمين إلى الخلفية الحضرية متورطات في جرائم، وأفادت المجرمات أنهن ارتكبن جريمة بسبب مشكلة مالية وبطالة الزوج والحاجة إلى المال لتربية أبنائهن. وركزت **(المازني،حنان،٢٠١٨)** على دور الأسرة وأنماط التنشئة الأسرية والاجتماعية التي تتلقاها المرأة بوصفها أهم عوامل الإجرام النسوي، وكذلك الوصم الذي يلحق المرأة بعد ارتكابها للفعل الإجرامي مما يؤدي لعودتها للجريمة، واعتمدت على المنهج الوصفي ودراسة كمية لسجلات السجينات التي أمدتها المؤسسة بها، ودراسة كيفية بإجراء المقابلات مع السجينات. وتوصلت لعدة نتائج لعل أهمها أن ظاهرة الإجرام عند المرأة لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد فقط؛ بل لعدة عوامل تتداخل فيما بينها. **وأوصت** الاهتمام بالمطلقات والأرامل وضمان ما يوفر العيش الكريم لأبنائهن.

رابعا: دراسات ترتبط بطبيعة وحجم جرائم القتل العمد

١- دراسات تفسر طبيعة جرائم القتل العمد ودوافع النساء لارتكابها:

تتحدد المشكلة البحثية لدراسة **(Biomy,Amina,2021)** في محاولة التعرف على الدوافع والأبعاد المجتمعية التي تدفع الزوجات لقتل أزواجهن في مصر خلال الفترة من (١٩٨٥) إلى (٢٠٠٨). وتستند لإطار نظري يدمج بين عدة نظريات سوسيولوجية ونفسية لفهم الظاهرة كنظرية الصراع والتبادل الاجتماعي والنسوية والتعلم الاجتماعي والإجهاد والدور الاجتماعي، كما اعتمدت على المنهج التشخيصي والتحليلي، حيث يتضمن المنهج جانبين: الجانب النوعي يتمثل في دراسة الحالات المتعمقة لبعض الزوجات اللاتي ارتكبن جرائم قتل ضد أزواجهن، وذلك من خلال المقابلات الشخصية المتعمقة وتحليل الوثائق والسجلات القضائية. يهدف هذا الجانب إلى فهم الدوافع الذاتية والتجارب الشخصية والظروف المحيطة بالجريمة، بالإضافة لإجراء مقابلات مع عدد من المتخصصين(مثل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين) الذين لديهم خبرة

في قضايا العنف الأسري. والجانب الكمي بتحليل البيانات الإحصائية للجرائم الصادرة عن إدارة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية في مصر من (١٩٨٥) إلى (٢٠٠٨)، إذ يهدف هذا الجانب لتحديد حجم الظاهرة واتجاهاتها الزمنية وأنماطها المختلفة على المستوى الكلي لاستخلاص المعلومات حول طبيعة الجرائم ودوافعها التي أدت إليها. معاناة المرأة من البطالة والفقر. وتوصلت النتائج إلى أن التهميش الاجتماعي أصبح يفوق قدرات الإنسان بسبب التراكمات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي جعلت البدائل المتاحة للرجال للتعامل مع الفقر على نطاق أوسع من البدائل والفرص المتاحة للمرأة داخل المجتمع. أيضًا تزداد شدة هذه المعاناة كلما قلت المجتمعات المتقدمة والنامية على المستوى الإنتاجي والثقافي والمستويات التشريعية في ضوء مصفوفة القيمة والتراث التاريخي الذي يزيد من الرجولة وتحطيم النسوية، مما يؤدي بمجمله في خلق اجتماعية البيئة التي تسهل انحراف المرأة والسلوك الإجرامي نتيجة الفقر والضغوط الاجتماعية والاختلافات بين الجنسين/الطبقة. واستهدفت دراسة (**الجوير، سارة،٢٠١٧**) جرائم القتل المرتكبة من قبل النساء السعوديات وغير السعوديات في المجتمع السعودي، بالتعرف على حجم جرائم القتل بين النساء، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لمرتكباتها والعوامل الدافعة لارتكابها. واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وجمعت البيانات من مرتكبات جريمة القتل في منطقة الرياض بواسطة الاستبانة، وتكَّون مجتمع الدراسة من السجينات المرتكبات لجريمة القتل المودعات في سجن النساء ومؤسسة رعاية الفتيات بالرياض، ولكن نظًرا لصغر حجم مجتمع الدراسة أجري أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددهن(٥٠) مبحوثة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها غالبية القاتلات يقعن في الفئة العمرية أقل من(٣٠)عاما، مستواهن التعليمي متدني ثانوي فأقل، إضافة إلى تدني المستوى التعليمي للأباء، جنس الضحية أكثرهم ذكور، تمثلت الدوافع في سوء المعاملة والتعامل بقسوة وعنف مع الجانية. وجاءت أهم التوصيات في الإسراع في البت وتنفيذ أحكام قضايا القتل، والإعلان عنها لتكون رادعًا ضد ارتكابها والحد منها. وشخصت دراسة (**نصرالله، واحدة،٢٠١٦**) المسببات الحقيقية الدافعة لأحد أنواع السلوك الإجرامي المتمثل بجرائم النساء التي زادت مؤخرًا، نظرًا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحاولت بواسطة نتائجها تنمية الوعي وتحصين المرأة وإشراكها في التصدي للجريمة وتحميلها مسؤولية الحفاظ على كيان المجتمع واستقراره. واعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها؛ المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي فضلاً عن الوسائل الإحصائية. وتم التطبيق على عينة مكونة من (٣٤) امرأة من نزيلات إصلاحية

الكبار/النساء في مدينة (السليمانية)، والعينة قصدية اختيرت بطريقة المسح الشامل وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبيان تضمنت (٢٠) سؤالاً أساسيا متعلق بالجريمة ودوافعها. وبعد تحليل النتائج توصلت لمجموعة من الاستنتاجات أهمها:١-غالبية المبحوثات من المتزوجات وتزوجن رغماً عنهن،٢- تحتل جريمة القتل المرتبة الأولى من بين الجرائم التي ارتكبتها المبحوثات تليها تعاطي المخدرات والإتجار بها ثم الجرائم الأخلاقية،٣- الظروف الاجتماعية ساهمت بشكل مباشر بدفع المبحوثات إلى ارتكابهن السلوك الإجرامي وفي مقدمتها الخلافات الزوجية وإهمال الزوج،٤- أكبر نسبة من جرائم القتل التي ارتكبتها المبحوثات هي قتل الزوج وقمن بتنفيذها مع عشاقهن،٥- غالبية مرتكبات جريمة القتل استخدمن (مسدس) كوسيلة لتنفيذ أعمالهن الإجرامية،٦-غالبية مرتكبات الجريمة يشعرن بالندم لتورطهن في الجريمة. وأخيراَ؛ جاءت الدراسة بمجموعة من المقترحات١- الاهتمام بدراسة جرائم النساءغير المبلغ عنها التي لا تظهر في السجلات الرسمية،٢- تكثيف الدراسات والبحوث لمعرفة الحجم الحقيقي الواقعي لجرائم النساء وليس ما هو مسجل فقط،٣- توعية الأسر من خلال ندوات علمية تسهم في تغير اتجاهات الأسرة بتدخلها في زواج أبنائها،٤- لابد من وضع أسس الوقاية والعلاج اللازمين حيث الآثار الاجتماعية الخطيرة التي تتركها جرائم النساء على الأسرة والمجتمع،٥- مراقبة المنحرفات بصورة مستمرة حتى لا ينحرف الأسوياء منهن وردعهن عن السلوك الإجرامي. بينما حللت دراسة **(Giovanna,Lima,2014)** كيفية تصوير وسائل الإعلام للنساء القاتلات خاصة تصوير برامج الجريمة الخيالية والحقيقية للقاتلات. هل يصورونها بشكل إيجابي أم سلبي؟ هل يصورونها بشكل واقعي؟ هل عروض الجريمة الحقيقية أكثر واقعية من عروض الجرائم الخيالية؟ تم استكشاف كل من هذه الأسئلة وتبين أن برامج الجريمة الحقيقية، على الرغم من أنها ليست واقعية تمامًا، تصور النساء بشكل أكثر واقعية من البرامج الخيالية. من المهم دراسة هذه الصور من أجل فهم كيفية تصوير القاتلات، وكيف ينظر المجتمع إلى هؤلاء المجرمات ويفسر سلوكهن، وما هي الخطوات اللازمة لمنع وتغيير الطريقة التي تعالج بها وسائل الإعلام هذه الجريمة. ورأت أن هذه العروض تساعد المجتمع على فهم الأسباب والسمات الفردية، التي يمكن أن تضر بدورها بالطريقة التي ننظر بها إلى المجرمين ونفهمهم ونتعامل معهم، حيث ربما ما زالوا ينظرون لتلك الأسباب والتفسيرات لجرائم القتل بدلاً من التعرف على الجوانب الظرفية وحالات الدفاع عن النفس، وكان الاستنتاج الآخر هو أنه من بين (١٠) حالات من العقول الإجرامية، في أكثر من النصف(٦)، كان الجناة قتلة متسلسلين. وأوصت الدراسة اتخاذ القرار باختيار أعمال الدراما

الإجرامية الشعبية التي تعرض لكونها تصل لأكبر عدد من المشاهدين. بينما تسعى دراسة **(Kathryn,M.Whiteley,2012)** لتقديم المزيد من المعرفة فيما يتعلق بالنساء المدانات بجرائم القتل اللواتي قتلن المقربين وغير المقربين. تتضمن روايات سبع نساء، أدينت جميعهن بالقتل وقضين أحكامًا طويلة في مركز (دام فيليس فروست)، وهو سجن أمني متوسط وشديد الحراسة يقع في ضواحي (ملبورن،أستراليا). وأجريت مقابلات موسعة، أولًا؛ ركزت الأبحاث الجنائية النسوية الغربية الأكبر حجمًا فيما يتعلق بالنساء اللاتي يقتلن على جرائم القتل دوافعهم وأساليبهم وراء جرائم القتل. ثانيًا؛ طبيعة العلاقة بين المرأة والضحية/الضحايا. وأنتهت إلى أن الصوت الفعلي لمرتكبة جرائم القتل لا يزال إلى حد كبير غائب عن البحوث الموجودة. مع أخذ هذا في الاعتبار، لتقديم الصوت رسميًا من النساء اللواتي قتلن من خلال تصوراتهن الشخصية، وتجاوز ما هو أبعد من ذلك البيانات الكمية ومراجعات السجلات النوعية.

٢- دراسات استهدفت إحصاءات جرائم القتل التي ترتكبها النساء:

رأت دراسة **(Rajkhowa&Deka,2023)** أن لفترات طويلة تم تجاهل إجرام النساء بناءً على الاقتناع الشائع بأن النساء صادقات وأقل عرضة للجريمة. مما دفع الباحثين إلى التعمق في الأسباب الكامنة لتزايد تورط النساء في الأنشطة الإجرامية؛ مع التركيز على دور البيئة الاجتماعية في تحويلهن لمجرمات، حيث يتضح التحدي عند فحص بيانات الجريمة المتاحة من مكتب سجلات الجريمة الوطني(NCRB) ، إذ يمثلن المدانات بجرائم بموجب قانون العقوبات الهندي(IPC) (٦.٣%) وفقًا لعام(٢٠٠٩)، وعدد المعتقلات بسبب الأنشطة الإجرامية كان(١٥١,٦٧٥) عام (٢٠٠٣)، و(١٥٤,٦٣٥) عام (٢٠٠٧). كما أن طبيعة الجرائم التي ترتكبها النساء تتحول من جرائم أخف نسبيًا مثل الاتجار بالمخدرات والدعارة إلى جرائم أكثر بشاعة مثل القتل، ففي (٢٠٠٥) قبض على (٣,٤٣٩) امرأة بتهمة القتل، وارتفع العدد إلى (٣,٨١٢) عام (٢٠٠٧)، و(٤,٠٠٧)عام(٢٠٠٩)، مما يمثل زيادة بنسبة (٥.٤%) عام (٢٠٠٥) إلى (٦%)عام (٢٠٠٧). نهايةً (٦.٤%) عام (٢٠٠٩) وفقًا لإحصاءات (NCRB). جاءت نتيجة الدراسة تؤكد ارتفاع عدد النساء المتورطات في تجاوزات قانونية وأنشطة إجرامية في الهند خاصة جرائم القتل، مما يعكس اتجاهًا عالميًا. ورصدت دراسة **(Frei, Andreas et al,2018)** أدبيات القاتلات المتسلسلات عام (١٩٨٦)، حيث نسبة الإناث إلى الذكور تبلغ (١) إلى (٦) في القتلة المتسلسلين، وهي نسبة مماثلة للقتل "العادي". وفي دراسة أخرى عام (١٩٩٧) على (٣٤) حالة من القاتلات المتسلسلات الأمريكيات، وجد أن نصفهن كان لديهن شريك ذكر،

وأن متوسط أعمارهن كان(٣٣) عامًا، وكانت (٦) منهن ممرضات. في حوالي ثلاثة أرباع الحالات، وكان الكسب المادي أحد الدوافع والتسمم هو الطريقة الأكثر شيوعًا للقتل، كما قتلت معظم النساء أشخاصًا يعرفنهم. وقد قام (ويلسون وهيلتون) عام (١٩٩٨) بتحليل (١٠٥) قاتلات متسلسلات ووجدوا أن الوسيلة المفضلة للقتل التسمم، وكانت الفترة بين أول قتل واعتقال أطول مما كانت عليه عند استخدام طرق قتل أخرى. أما دراسة (كيليهر) عام (١٩٩٨) تناولت (٨٦) حالة أمريكية ووجدوا أن الضحايا كانوا في الغالب أطفالًا أو مسنين أو أزواجًا. النساء المصنفات على أنهن "أرامل سوداء" كان لديهن أطول فترة نشاط – أكثر من(١٠) سنوات. ووجد (هولمز) عام (١٩٩٨) أن القاتلات المتسلسلات كن "مستقرات جغرافيًا" وعشن في نفس المنطقة التي ارتكبن فيها جرائمهن وأن معظم حالات القتل من الأزواج. وأظهرت النتائج عدم وجود نظرية واحدة يمكنها تفسير ظاهرة القتل المتسلسل، سواء للذكور أو الإناث. تشمل التفسيرات المقترحة العوامل البيولوجية/الوراثية، والنفسية، والاجتماعية. يُعتقد أن التعزيز الإيجابي قد يدفع الجرائم المستقبلية. تم وصف سمات الشخصية السيكوباتية وتجارب الطفولة المسيئة بشكل مستمر في القتلة المتسلسلين من الذكور والإناث.

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة

باستعراض الدراسات السابقة **اتفقت** الدراسة معها من حيث استخدامها للمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وعدد من النظريات، كما تبلور لديها أبعاد دراستها الميدانية بالتعمق في التجارب الذاتية والدوافع السوسيوثقافية والاقتصادية المعقدة وراء ارتكاب النساء للجرائم عامة والقتل خاصة، وتفسيرها في ضوء اتجاهات نظرية أكثر حداثة وشمولًا، في سياق محلي (سجن القناطر بمحافظة القاهرة)، والذي يضم عددًا كبيرًا من السجينات في مختلف الجرائم. وهذا بتحليل تأثير الأعراف والقيم الاجتماعية كدوافع لارتكاب النساء لجرائم القتل العمد، والعنف القائم على النوع الاجتماعي حيث الربط بين تعرض النساء للعنف (جسديًا، نفسيًا، جنسيًا) وارتكابهن لجرائم القتل كشكل من أشكال رد الفعل أو الدفاع عن النفس، أو الانتقام، وبالمثل تناول الجوانب الاقتصادية: الفقر والحرمان، البطالة، وعدم الاستقرار المالي كدوافع لارتكاب النساء لجرائم القتل، وبالأخص في السياق المصري، والعلاقة بين ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة ووقوعها في دائرة الجريمة. نهايةً؛ مدى تأثير حضور أو غياب الدعم الاجتماعي، وترابط أو تفكك العلاقات الأسرية على سلوك النساء الإجرامي. بينما **اختلفت** الدراسة في تناولها فترة زمنية أكثر حداثة مقارنة بالدراسات السابقة، حيث قضايا القتل العمد التي ارتكبتها المرأة بنفسها؛ منذ عام (٢٠١٧)

وحتى منتصف (٢٠٢٣)، علّنا نصل لدوافع حديثة لارتكاب جرائم القتل العمد لم يتم التطرق لها فيما سبق، ثم نتائج وتوصيات تسهم بتقديم رؤى جديدة في تطوير برامج الوقاية وإعادة التأهيل، والتدخلات الاجتماعية الموجهة للنساء المعرضات للخطر أو مرتكبات هذه الجرائم.

٧- نظريات علم الإجرام المفسرة لموضوع الدراسة

أ- الاتجاه النسوي:

لم تظهر المدرسة النسوية في علم الإجرام حتى أواخر الستينيات والسبعينيات، رغم وجود جذور لها أواخر القرن (١٩). حيث هدف علماء الإجرام النسوي لفهم المجرمات، والضحايا من النساء، والعاملات في نظام العدالة الجنائية، كرد فعل لتركيز علم الإجرام السائد آنذاك على الجناة والضحايا الذكور. ومن بين الاهتمامات الرئيسة للمدرسة النسوية في علم الإجرام دور الجنس والتمييز الجنسي في العقوبة والسجن، النوع الاجتماعي، العرق، الطبقة، تأثير الإيذاء على حياة النساء، زيادة نسبة المسجونات رغم انخفاض معدلات الجريمة، تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تجارب النساء مع الجريمة ونظام العدالة الجنائية (Blad,John,2022.p,1). وفيما يلي نظريات علم الإجرام النسوي الأساسية:

١- **النظام الأبوي**؛ يرى الطبيعة الأبوية للمجتمع عامل رئيسي في تفسير تجارب النساء مع الجريمة، وأختبرت أبحاث (Meda Chesney-Lind) كيفية تأثير النظام الأبوي على تجريم الفتيات والنساء ودوره في تشكيل نظام للطبقات الاجتماعية يستخدم سياسات وممارسات رقابية واسعة لتعزيز سلطة الذكور وإبقاء الفتيات والنساء خاضعات للرجال، وبالمثل تحدت (Frances Heidensohn) المفاهيم التقليدية للجريمة والعدالة بتسليط الضوء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتجارب النساء، أيضًا ركزت (Gillian Balfour) على إعادة تصور الإجرام النسوي ليتناسب مع التحديات الحالية، بما في ذلك تأثير النظام الأبوي والعولمة (Jakhmola,Ankita&Arya,Diwanshi.p5-10).

٢- **المسارات الجنسانية:** تجادل بأن مشاركة النساء في الجريمة غالبًا ما تكون نتيجة لمسارات جنسانية (محمد،إسراء٢٠١٧،ص١٨-٢٠) تشمل تجارب مثل إساءة المعاملة في الطفولة والفقر ونقص الفرص، مما يدفع النساء للانخراط في أنشطة إجرامية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة. كما تأخذ في الاعتبار تأثير الأدوار والتوقعات الجنسانية على تجارب النساء مع الجريمة. وتعد (Kathleen Daly) أبرز الباحثات في مجال

المسارات الجنسانية، حيث قدمت نظريات اختلاف تجارب النساء الجانحات عن الرجال، وأن مساراتهن نحو الجريمة عادةً ما تكون مرتبطة بتجارب العنف والضحية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وضرورة تطوير"مسارات الجريمة النسائية" التي تأخذ في اعتبارها تجارب التهميش والفقر والعنف التي تواجهها المرأة.

٣- **التقاطعية:** مفهوم يقر بأن الهويات الاجتماعية، مثل العرق والنوع الاجتماعي والطبقة والجنس، تتقاطع وتتفاعل بطرق معقدة. يستخدم علماء الإجرام النسوي هذا الإطار لفهم كيف تتقاطع أشكال متعددة من الاضطهاد لتشكيل تجارب النساء مع الجريمة ونظام العدالة الجنائية. مثال؛ قد تواجه النساء ذوات البشرة الملونة تحديات فريدة في نظام العدالة الجنائية لا تواجهها النساء البيض، وقدمت(Pat Carlen) تحليلات نقدية لمفهوم "المجرمة" دافعت بها عن ضرورة فهم الجريمة النسائية ضمن سياقات أوسع تشمل الطبقة الاجتماعية والعرق والنوع الاجتماعي.

٤- **الذكوريات:** يستكشف علماء الإجرام النسوي أيضًا تأثير الذكوريات على الجرائم النسائية، وهو ما أوضحته (Pat Carlen) من أن الجرائم التي ترتكبها المرأة لا يمكن فصلها عن الخلفية الذكورية المهيمنة في المجتمع، والتي تحدد القواعد والمعايير للسلوك المقبول وغير المقبول، لذا صقت مفهوم "الرفض العقلاني للجريمة"، حيث التصورات الذكورية الناظرة للنساء المجرمات بكونهن غير عقلانيات، إذ رأت أن قرار المرأة بارتكاب الجريمة يكون"عقلانيًا" في سياق ظروفها القمعية، خاصة الفقر، والإساءة، ونقص الفرص. فالمجتمع الذكوري يوجد"صفقة" اجتماعية للنساء(الأمان مقابل الخضوع)،عندها تُكسر الصفقة(بسبب الفقر أو العنف)، وتلجأ المرأة للجريمة (Jakhmola,Ankita&Arya,Diwanshi.p5-10).

٥- **التمكين:** تناولت (Mary Wollstonecraft) أهمية التعليم والمساواة للمرأة، فأفكارها حول القيود المفروضة على النساء تؤدي إلى شخصيات "معيبة" يمكن أن تُفسر في سياق السلوك الإجرامي كاستجابة للحرمان وعدم المساواة، وبالتالي يحقق التمكين للنساء مقاومة الإيذاء، الدعوة إلى سياسات تدعم حقوق المرأة وسلامتها، تعزيز مشاركة المرأة في نظام العدالة الجنائية (Wollstonecraft,1792).

٦- **النظرية النسوية الليبرالية:** ترصد(FredaAdler) والتي تمثل الموجه الثانية من الاتجاه النسوي؛ زيادة مشاركة المرأة في الجريمة (خاصة الجرائم العنيفة) ترجع لتحرر

المرأة ودخولها مجالات كانت حكراً على الرجال، إذ ترى المساواة في الفرص قد تؤدي للمساواة في الجريمة، وهي نظرة ليبرالية في جوهرها(Adler,Freda,1975.P219). ومثلها(Rita Simon) حيث أشارت إلى أن التغيرات في أدوار المرأة الاجتماعية وزيادة مشاركتها في القوى العاملة يمكن أن يحدث تغيرات في أنماط الجرائم النسائية (.Simon,Rita,1975.P17)، فالنسوية الليبرالية في علم الإجرام تركز على تحليل دور القوانين والسياسات في خلق أوجه عدم المساواة التي قد تدفع النساء نحو الجريمة، الدعوة لإصلاحات قانونية واجتماعية تهدف لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، الفروقات في التجريم والعقاب التي تواجهها النساء مقارنة بالرجال، والتي قد تنبع من التحيزات الجندرية في النظام العدلي.٧

٧- **النظرية النسوية الراديكالية:** يؤمن هؤلاء النسويات بأن أحد الأسباب الرئيسية لجميع أشكال عدم المساواة بين الجنسين والأمراض الاجتماعية والنشاط الإجرامي هو هيمنة الذكور والمزايا التي مُنحت لهم، كما تركز على تجارب النساء وحياتهن.

٨- **النظرية النسوية الماركسية:** يرى مؤيدوها أن العلاقات الاجتماعية للشخص تتحدد أساسًا بالبنية الاقتصادية للمجتمع. وهي تدعم فكرة النسوية الليبرالية، التي تؤكد أن النساء ليس لديهن فرص كافية للمشاركة في المجتمع لكونهن يعشن في عالم يهيمن عليه الذكور.

٩- **علم الإجرام النسوي الاشتراكي:** يهتم بالطرق التي تشكل بها الرأسمالية الأبوية تجارب كل من الرجال والنساء

١٠- **النسوية ما بعد الحداثة:** ترى النسويات ما بعد الحداثيات أنه من المهم التأكيد على تعددية النساء عند الأخذ في الاعتبار كيف يتقاطع النوع الاجتماعي والجريمة والانحراف لتشكيل الواقع، حيث حللت الجريمة والعدالة؛ مع التركيز على تحدي المفاهيم التقليدية للسلوك الإجرامي والضحية والجاني. ورفضت وجود "نموذج" ثابت للجريمة، إذ سعت لتفكيك الخطابات الذكورية وفهم كيفية بناء الواقع الاجتماعي للجريمة (ChesneyLind,Meda &Morash,Merry,2016.p3-41).

ومن ثم؛ يقدم الاتجاه النسوي تفسيرات شاملة لجرائم المرأة والقتل ضمنها، بالتركيز على السياقات الاجتماعية والثقافية كالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاضطهاد فتلجأ المرأة للقتل كالدفاع عن النفس. أو الهياكل الأبوية وعدم المساواة فتضع الرجال موقع السلطة والنساء توابع،

مما يقوض قدرتها على إتخاذ القرارات أو الهروب من المواقف المؤذية. الانحراف المزدوج ووصم النساء المجرمات، فعندما ترتكب المرأة جريمة عنيفة كالقتل، فإنها غالبًا ما تواجه وصمة إضافية تُعرف بـ "الانحراف المزدوج"، حيث لا تُعتبر المرأة مجرمة فحسب، بل "منحرفة" عن التوقعات المجتمعية لدورها كأنثى، أيضًا تدرك النظريات النسوية أن هناك عوامل نفسية واجتماعية تتشابك لتؤثر على سلوك المرأة، مثل التعرض المستمر للصدمات النفسية، الشعور بالكبت والإحباط وعدم التقدير، نقص الدعم العاطفي والمادي.

ب- الضغوط العامة والإجرام النسوي:

تعتبر نظرية الضغوط العامة إحدى النظريات السوسيولوجية الأساسية، التي تفسر السلوك الإجرامي والانحراف كنتيجة للتفاوت بين الأهداف الثقافية التي يضعها المجتمع والوسائل المشروعة والمتاحة للأفراد لتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي عندما يواجه الأفراد هذا التفاوت، فإنهم يتعرضون لـ"ضغط" أو "توتر" قد يدفعهم إلى تبني وسائل غير مشروعة، بما في ذلك الجريمة.

١- روبرت ميرتون (الأنومي والإجرام النسوي وآليات الدفاع)

قدم (ميرتون) تصورًا جديدًا للأنومي في تفسيره لمظاهر الانحراف السلوكي داخل المجتمع ومن بينها السلوكيات العنيفة، يتبين عمق التحليل النظري في معالجته للوظائف الكامنة للنسق في مقابل الوظائف الظاهرة التي يتوقعها المجتمع (الحسيني، السيد، ١٩٨٣، ص٨٠)، وهو تفسير متشابه مع ما قدمه (روبرت إجنيو). حيث يرى أن بعض البناءات الاجتماعية تمارس ضغوطاً واضحة على عدد من أفراد المجتمع تدفعهم للإنخراط في أنماط من العنف والانحراف غير الملتزم بقواعد السلوك المدعومة اجتماعيًا، وهذا بفعل الأهداف الثقافية غير القابلة للتحقق وفق الأساليب المشروعة التي يقرها التنظيم الاجتماعي مما يدفعهم للبحث عن أساليب غير مشروعة لتحقيقها(Friel,2014,1). لهذا يقر (ميرتون) بأن هناك عاملين أساسين ضمن العوامل التي تهدف إلى تحقيقها مختلف البناءات والتنظيمات الاجتماعية والمعتقدات الثقافية، والمعبرة عن ضروريات أي مجتمع من المجتمعات البشرية، يشمل العامل الأول؛ الأهداف والغايات التي تحددها الثقافة ويعلق عليها المجتمع أهمية من منطلق أنها متصلة بأهدافه وطموحاته ويعتمد عليها بقاؤه وتطوره كتكوين الثروات وتراكمها كأحد المعايير المهمة للنجاح. وتعطي ثقافة المجتمع المواكبة لتلك الغايات شرعية تحتم على أفراد المجتمع العمل على تحقيقها، بينما يتعلق العامل الثاني؛ بتحديد وتنظيم الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف وتحصيل تلك الغايات كالتعليم والعمل، وتحاول المجموعات البشرية مهما اختلفت بنيتها وتنظيمها أن توائم دائماً فيما

بين الأهداف والغايات التي يسعى الأفراد لتحقيقها من جهة، وبين الوسائل التي يتيحها التنظيم الاجتماعي في الوصول لهذه الأهداف وتلك الغايات من جهة أخرى، والتي غالبًا ما تكون ذات صلة بتقاليد المجتمع وقيمه. وحين تختلف أو تخالف الوسائل عادات المجتمع وقيمه فإن استخدامها يصبح غير مشروع، ويقصد هنا الأساليب غير المشروعة لتحقيق الثروة كالاحتيال والفساد والرذيلة والجريمة والعنف، وعندها يصبح النسق ضارًا وظيفيًا ويعاني البناء الاجتماعي حالة من التوتر تهدد كيانه واستمراريته (السمري، عدلي،١٩٩٩، ص٥٤-٥٧). وفي سياق الإجرام النسوي لاسيما جرائم القتل العمد، يمكن لنظرية الضغوط لدى(ميرتون) تفسير العديد من الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية التي تدفع المرأة لارتكاب هذه الجرائم، حيث تختلف الضغوط التي تواجهها المرأة في المجتمع المعاصر عن تلك التي يواجهها الرجل، والتي غالبًا ما تتناحر مع الأدوار الجندرية والتوقعات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية. فالضغوط السوسيوثقافية كالعنف الأسري والاضطهاد؛ وهو البعد الأكثر شيوعًا في تفسير جرائم القتل التي ترتكبها المرأة، حيث تتعرض العديد من النساء لعنف جسدي، ونفسي، أو جنسي من قبل الشريك الحميم أو أحد أفراد الأسرة، أو جميعهم. وتفشل الوسائل المشروعة للهروب منه مثل اللجوء للقانون، والدعم الأسري. تصل عندها المرأة لنقطة اليأس الشديد، وحينها ترى القتل الوسيلة الوحيدة لإنهاء هذا الضغط المستمر وحماية نفسها أو أطفالها. وهنا؛ يكون القتل استجابة "ابتكارية" للضغط، أي استخدام وسيلة غير مقبولة اجتماعيًا لتحقيق هدف مقبول، كذلك التوقعات الجندرية التي لا تزال هناك صرامة لوجودها لدى عدد من المجتمعات مثال دور المرأة كربة منزل، أو خضوعها للرجل، أو الحفاظ على شرف العائلة. عندما تفشل المرأة في تلبية هذه التوقعات أو تتعرض لضغوط تتعارض معها، ينشأ صراع داخلي وخارجي يؤدي لضغوط نفسية واجتماعية هائلة، أيضًا عندما تواجه المرأة وصمة اجتماعية قوية عند محاولتها الخروج عن الأعراف كطلب الطلاق، أو الإبلاغ عن العنف الأسري، أو الزواج بعد وفاة زوجها، مما يحد من خياراتها المشروعة ويزيد من عزلتها، فيزيد الضغط عليها. أو التحولات المتلاحقة في الأدوار الجندرية والقيم داخل المجتمعات المعاصرة، تجد المرأة نفسها في صراع بين القيم التقليدية التي نشأت عليها والتوقعات الحديثة، فيظهر نوع من "الأنومي" يزيد من معدلات الضغوط لديها. كذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجه النساء خاصة المعيلات أو اللاتي يعشن اقتصاديات صعبة لتوفير احتياجات أسرهن، أو أن المرأة معتمدة اقتصاديًا على شريك مسيء أو نظام أبوي يحد من

استقلاليتها، أو الفجوة في الأجور والتمييز في العمل؛ كلها ضغوطات قد تنتهي بارتكاب جرائم عدة قد يتخللها القتل العمد، وفي أحيان كثيرة أولها.

٢- روبرت أجنيو (الضغوط العامة: قراءة واقع الجرائم النسوية)

انطلقت نظرية (أجنيو) منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين؛ ومحورها أن الجرائم والعنف نتاجًا للشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط. ويعرف (أجنيو) الضغط بأنه مجموعة من الحوادث أو الظروف التي لا يرغبها الفرد، كما حدد ثلاثة أنواع من الضغوط التي يتعرض لها الأفراد وهي؛ الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية ووجود مثير سلبي، وإزاحة مثير ذي قيمة إيجابية. وقد خضعت نظريته لعدة مراجعات خلال سنوات (١٩٩٦/٢٠٠١/٢٠٠٢/٢٠٠٤) (Agnew,1992.p49).قدم(أجنيو) تحليلًا لهذه الضغوط؛ يتمثل في:١-الفشل في تحقيق الأهداف المرغوبة؛ عندما يفشل الأفراد في تحقيق أهداف يعتبرونها مهمة ومقبولة اجتماعيًا مثل النجاح المالي، أو الحصول على وظيفة، أو تكوين أسرة.٢- فقدان المحفزات ذات القيمة الإيجابية؛ أي يفقد الأفراد شيئًا ذا قيمة لديهم كفقدان وظيفة، وفاة شخص عزيز، انتهاء علاقة مهمة، فقدان الحرية.٣- التعرض لمؤثرات سلبية أو لمواقف مؤذية كالعنف الجسدي أو النفسي، الإساءة، التنمر، التمييز..إلخ (Agnew, 1992,p50-53). ويرى (أجنيو) أن هذه الضغوط تولد مشاعر سلبية قوية مثل الغضب، الإحباط، اليأس، القلق، الاكتئاب. وإذا لم يتمكن الأفراد من التعامل مع هذه المشاعر بطرق بناءة كالدعم الاجتماعي، أو التكيف الإيجابي، فقد يلجأون لسلوكيات إجرامية كوسيلة للتكيف وتخفيف الألم، أو الانتقام (Agnew,1996,p66-70). وتفسر نظرية (أجنيو) الجرائم النسوية من خلال التركيز على أنواع الضغوط الفريدة التي تواجهها النساء، وكيفية استجابتهن لهذه الضغوط مقارنة بالرجال، حيث غالبًا ما تختلف طبيعة هذه الضغوط وتأثيرها على النساء نظرًا لأدوارهن الاجتماعية والجندرية والتوقعات المجتمعية، والظروف الاقتصادية.

نحو إطار تصوري نظري مفسر لموضوع الدراسة:

١- يفسر **الاتجاه النسوي** الجريمة النسائية ضمن سياق أوسع يتضمن ديناميكيات القوة والنوع الاجتماعي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والاضطهاد. يهدف إلى تجاوز التفسيرات السطحية أو الفردية، وتقديم تحليل أكثر شمولية يراعي تجارب النساء الفريدة في مجتمع غالبًا ما يكون ذكوريًا. وبدلًا من التركيز حول "لماذا تقتل المرأة؟"، يتجه

لفهم "ما دوافع المرأة للقتل؟"، وغالبًا ما يكون العنف والإساءة المنهجية التي تتعرض لها المرأة.

٢- أوضحت نظرية الضغوط الاجتماعية **(ميرتون)** كيف أن الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية في المجتمع المعاصر يمكن أن تخلق ضغوطًا فريدة على النساء. عندما لا تتوافر الوسائل المشروعة الكافية للتكيف مع هذه الضغوط (الفقر، العنف الأسري، القيود الاجتماعية، ضعف الدعم المؤسسي)، فإن بعض النساء قد يلجأن لسلوكيات منحرفة، بما فيها القتل العمد، كاستجابة يائسة للخلاص من الظروف القاسية. هذا المنظور يساعد على فهم الجريمة النسوية ليس كظاهرة فردية معزولة، بل كمنتج للتفاعل المعقد بين الفرد والهياكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة به.

٣- تكمل نظرية الضغوط العامة **(لأجنيو)** نظرية (ميرتون) كإطار غني لفهم الأسباب الكامنة وراء الجرائم النسوية، خصوصًا القتل. تركز نظريته على أن النساء، مثلهن مثل الرجال، يرتكبن الجرائم استجابة للضغوط والمشاعر السلبية. ومع هذا؛ فإن طبيعة هذه الضغوط مثال (العنف الأسري والتمييز الجندري) وطرق استجابة المرأة لها (الاكتئاب الداخلي مقابل الغضب الخارجي) دومًا ما تكون مختلفة نظرًا للأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية المميزة لحياتهن.

ثانيًا- الإطار المنهجي لظاهرة "جرائم القتل العمد النسوية"

أ- نوع الدراسة: تندرج الدراسة ضمن إطار الدراسات الوصفية، التي يمكن عن طريقها الحصول على قدر من معلومات كمية وكيفية تصور الواقع وتسهم في تحليله بشكل محدد المعالم والاتجاهات (عامر، نوال،١٩٨٦.ص١١). الأمر الذي يساعد في توضيح إشكالية الدراسة والوصول لمجموعة نتائج واستنتاجات تفسرها وتحلل أبعادها.

ب- منهج الدراسة: في ضوء الأهداف والتساؤلات اعتمدت الدراسة على منهجين؛**(١)** المدخل الإيكولوجي في علم الاجتماع، حيث يجبر الباحث على الربط بين مجموعة من العوامل في دراسته لحياة الجماعة البشرية سواء كانت عوامل اجتماعية وثقافية، أو اقتصادية أم فيزيقية، وهي بدروها تساعده على تحديد الضغوط البيئية الحياتية التي تسهم في تبني سلوك معين دون غيره(الجوهري، الخريجي،١٩٩٧،ص٧٧،٨١)؛ إذ أوضحت منظمة الصحة العالمية مثلًا أن العنف الموجه نحو الأفراد لا يقتصر على طبيعة سلوك الفرد العنيف، وإنما هو

نتاج نموذج إيكولوجي بيئي من المهم معرفة تأثيره في كيفية تكوين السلوك العنيف ضد الآخر (عياش، ليث،٢٠١٠،ص١٠). ولما كانت الجريمة عامةً هي سلوكيات في جوهرها عنف مُمارس على الأفراد حتى وإن بدت غير ذلك كجرائم النصب مثلًا، تسبب ضررًا ما يلحق بالضحية سواء مادي أو معنوي أو نفسي، خاصة جرائم القتل وما تتسم به من غلظة ووحشية تصبح نتيجتها فقدان فردين للحياة الجاني والمجني عليه، وأوقات أخرى فقدان فرد وسجن آخر. لذا استخدمت الدراسة هذا المنهج سعيًا منها لدراسة البيئات التي نشأت وعشن بها القاتلات، بل مختلف البيئات التي يحتككن بها وينتقلن بينها سواء بيئة العائلة أم بيئة الزواج، أم بيئة العمل.(٢) منهج دراسة الحالة من خلال دليل دراسة في موقف مقابلة متعمقة لعدد من الحالات **(سبع عشرة امرأة قاتلة)** داخل (سجن النساء بالقناطر الخيرية)؛ حيث تعد ظاهرة ارتفاع معدلات جرائم القتل النسوي في حد ذاتها بكافة جوانبها من أفراد وتفاعلات وممارسات اجتماعية هي وحدة التحليل الرئيسة لدراسة الحالة. كما لم تكتفِ الدراسة بهذا، وانما تطرقت لمقابلة عدد من الإخباريين **(سبع وثلاثين إخباريا)**.

ت- مجالات الدراسة:

١- **المجال البشري:** أُجريت الدراسة على المحكوم عليهن من النساء في قضايا القتل العمد داخل سجن القناطر، وقد روعي أن تتضمن العينة مرتكبات جرائم القتل التي تتسم بالعنف والغلظة؛ حيث دراسة وتحليل أفعال وشخصيات مرتكباتها للوقوف على الدوافع الفاعلة في لجوء النساء إلى مثل هذه النوعيات من الجرائم كأساليب لحل مشكلاتهن أو استمرار تفاعلاتهن في الحياة اليومية كما يريدن. أيضًا أستثنت الدراسة جرائم التحريض على القتل، فقد استهدفت من قامت بفعل القتل ومارسته بنفسها، وبلغ عدد الحالات **سبع عشرة امرأة**، بالإضافة لمقابلة **سبع وثلاثين إخباريا** للوصول لأقصى حد متاح من التفسيرات التي تُوصل إلى جميع العوامل التي كانت دافعًا لارتكاب هذه الجرائم وارتفاع معدلاتها.**(ملحق١، جدول وصف خصائص الجانيات والمجني عليهم وجرائم القتل ونوعياتها)**

٢- **المجال المكاني:** هو المنطقة الجغرافية للدراسة الميدانية "سجن النساء بالقناطر الخيرية- محافظة القليوبية". ولم تكتفِ الدراسة بهذا؛ بل ذهبت الباحثة قدر استطاعتها إلى مكاتب محاميي المرتكبات لجرائم القتل والمجني عليهم وأسرهم، حيث سافرت مدينة أسيوط، وسوهاج، وبعض مدن الوجه البحري.

٣- **المجال الزمني:** استغرق كتابة دليل المقابلة الميداني وتحديد بنوده وتنقيحه أسبوعين، ثم تطبيقه فيما تخطى العامين من منتصف(٢٠٢٢) وحتى أوآخر(٢٠٢٤)، حيث تناولت الدراسة قضايا القتل العمد التي ارتكبتها المرأة بنفسها؛ منذ عام (٢٠١٧) وحتى منتصف (٢٠٢٣).

ث- **عينة الدراسة:** العينة القصدية؛ اختيرت العينة بالطريقة الغرضية المقصودة، والتي تتكون من وحدات معينة اعتقادًا أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل (العزاوي، رحيم،٢٠٠٧،ص١٧٣)، **حيث اختيرت من قامت بفعل القتل عمدًا وبنفسها، فجاءت مفردات الدراسة سبع عشرة امرأة.**

ج- **أدوات جمع البيانات:**

استعانت الدراسة بعدد من المصادر والأدوات لجمع البيانات اللازمة، ففي الجانب النظري استعانت بالتراث المكتوب والإحصاءات اللازمة، أما الجانب الميداني فقد استخدمت:

١- **تقنيات البحث الوثائقي:** طريقة بواسطتها تُجمع المعطيات من سجلات المؤسسة السجنية والمحاضر الخاصة بالجرائم ومرتكبيها. أي البيانات والمعلومات الخاصة بمرتكبات جرائم القتل العمد وبالمثل المجني عليهم، وتشمل (البيانات الأساسية للجانية والمجني عليه، نوع الضحية، المشاركين في ارتكاب الجريمة، وقت ارتكابها، الأداة المستخدمة، ظروف ارتكابها، سنة الحكم، وقت تنفيذ الحكم، مدة سجن الجانية حتى التنفيذ، مكان الجريمة، عقاب تعرضت له الجانية أثناء السجن حتى الحكم النهائي عليها، زيارات الجانية ومن هم الزائرون، التاريخ الجنائي للجانية وعائلتها، التاريخ الجنائي للمجني عليه وعائلته). للمساعدة على المقارنة بين صدق أقوال الجانية وما تم قراءته، وتجميع أكبر قدر من المعلومات حول جريمة القتل ومرتكبتها.

٢- **الملاحظة:** استخدمتها الدراسة لكونها أداة تسجل عمليات التفاعل تسجيلًا مفصلًا وبشكل دوري، وتمت أثناء زيارة القاتلات بسجن النساء بالقناطر الخيرية، أيضًا أثناء مقابلة الأخباريين، وتم ملاحظة:١-سلوكيات الحالات وطريقة تفاعلاتهن مع الدوائر البشرية المحيطة بهن داخل السجن.٢- ندم الجانية على فعلها من عدمه.٣- رغبة الجانيات في الحياة وتخفيف الحكم أم يأسهن.٤- أسر القاتلات والضحايا، والبيئات المحيطة بهن.

٣- **دليل دراسة حالة في موقف مقابلة:** طبق الدليل على **سبع عشرة** امرأة مرتكبة لجريمة القتل العمد بنفسها. ووُضع دليل لمقابلة الجانيات تضمن **البند الأول؛** محددات الوجود الفردي والاجتماعي لمرتكبات جرائم القتل العمد، وبالمثل المجني عليهم (البيانات الأساسية–الحالة التعليمية–الحالة الاجتماعية–الحالة المهنية–حجم الدخل ومصادره). و**البند الثاني؛** ظروف ارتكاب الجريمة، تاريخ وقوعها، المنطقة التي ارتكبت بها، الأسلحة المستخدمة في ارتكابها، الدوافع التي دفعت الجانية لارتكابها، الطريقة التي ارتكبت بها، طبيعة العلاقة القائمة بين الجانية والمجني عليه، دور المجني عليه كدافع لارتكاب الجريمة. في حين تناول **البند الثالث؛** التاريخ الجنائي لمرتكبات جرائم القتل العمد أو أحد أفراد أسرتها، ودراستها من حيث عددها ونوعيتها، وأسباب ارتكابها، والعقوبة التي تم التعرض لها، وكذلك المجني عليهم. وشمل **البند الرابع؛** مدى تقييم المرتكبة لجريمتها، ونظرتها للعقوبة التي وقعت عليها ومدى ملائمتها لفعلها. و**البند الخامس؛** أساليب التوجيه والتربية التي تعرضت لها الجانيات والمجني عليهم داخل أسرهم، وجهة نظر الجانية في البيئة المحيطة بها وما تحمله من تقاليد وأعراف، أهم وظيفة تقوم به الأسرة من وجهة نظر الجانية وآليات الدعم الأسري المقدمة لها، التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجانية، الضغوط البيئية والموروثات الثقافية التي تمارس عليها، أهم المشاكلات التي تواجهها الجانية وآليات التغلب عليها، تأثير التحولات التي مر بها المجتمع في الآونة الأخيرة على الجانية والمجني عليه ودورها كدافع للقتل العمد، التغيرات التي طرأت على قيم المجتمع المصري ومعاييره السلوكية فتسببت في مثل هذه الجرائم. ويحتوي **البند السادس؛** نوعية الأصدقاء والأقارب المحيطة بالجانيات والمجني عليهم ومدى علاقاتهم بهم وتأثيرهم على ارتكاب الجانية لجريمة القتل العمد، موقف الجانية من الالتزام الديني والأخلاقي كما تعكسه اتجاهات الأسرة التي نشأت بها، مدى تأثير وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي على الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع من وجهة نظر الجانية وكيفية مواجهتها لها. وأخيرًا **البند السابع؛** وشمل مصير أفراد أسرة الجانية بعد ارتكابها لجريمة القتل العمد، التعرف على العقوبة التي وقعت عليها، مصائر أسر المجني عليهم، شعور أسر الضحايا بعد معرفة العقوبة التي وقعت على الجانيات. ومر الدليل بمجموعة مراحل بدأت بصياغته وتعديله؛ حيث تم صياغته في ضوء أهداف الدراسة

وتساؤلاتها، ثم عرض على عدد من المتخصصين وذوي الصلة بالظاهرة المدروسة حتى يتسنى لنا معرفة مدى ارتباط العبارة الواردة بالهدف المراد قياسه وسلامة صياغتها، وإضافة ما يرونه من تعديلات؛ لتحقيق أعلى درجة من الصدق في مناقشة النتائج وتفسيراتها المختلفة.

٤- **الاستعانة بالإخباريين:** تم مقابلة سبع وثلاثين إخباريا (ثلاث أمهات للجانيات- والدة أحد المجني عليهم- ثلاثة أمناء شرطة- أربعة محامين للجانيات- محامي أحد الضحايا- أخ وخال أحد الجانيات- خمس أبناء للجانيات (٢ذكور،٣آناث)- ست موظفين بالسجن- ثلاث أبناء للمجني عليهم (ذكر،٢ آناث)- تسع أفراد من المحيطين بالمجني عليهم والجانيات وجيرانهم). ووضع **دليل لهم** شمل عدة بنود دارت حول صلة الإخباري بالجانية أو المجني عليه، معلوماته عن الجانية أو المجني عليه، ظروف ارتكاب الجريمة ودوافعها والأداة المستخدمة، مصير أسرة الجانية أو المجني عليه بعد ارتكاب الجريمة، مدى رضا أسرة المجني عليه بالعقوبة الموقعة على الجانية، ندم الجانية من عدمه على ما اقترفته من سلوك، رؤيته الخاصة للجريمة وظروف ارتكابها وملائمة العقوبة للفعل المقترف من قبل الجانية.

ح- إجراءات مقابلة الحالات والإخباريين: حيث كان إطار المقابلة بالجانيات غير مرن؛ مع صعوبة الحصول على خطاب رسمي أو تصريح أمني بالزيارة وإجراء الدراسة الميدانية. مما دفع الباحثة للجوء لمقابلة عدد من الإخباريين سواء أفراد محيطين بالجانية داخل المؤسسة العقابية (السجانات، المشرفات، النبطشيات)، أو أفراد من خارج المؤسسة العقابية (أهالي ومحاميي الجانيات والمجني عليهم، أمناء الشرطة ببعض الأقسام التي حررت بها المحاضر). وجاءت إجراءات المقابلة وتطبيق الدليل **كالتالي:** ١- طلب معظم الأفراد الذين تعاملت معهم الباحثة داخل سجن القناطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تكليفها بإعطاء أموال أو شراء بعض المتطلبات؛ بالأخص السجائر نظير مقابلتهم والجلوس معهم وإعطائها بعض البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة خصوصًا نبطشيات العنابر والمشرفات، وموظفي السجلات الخاصة ببيانات القاتلات **(لتحديد العينة وفقًا للخصائص المقصودة).** ٢- قامت بزيارة المبحوثات داخل السجن مع أسرهن مقابل تحمل جزء من الزيارات أو مصاريف المواصلات ذهاب ورجوع كأحد أفراد عائلتهن وإجراء المقابلة معهن (خاصة البائعات). ٣- تم تسجيل نتائج المقابلات مباشرة نظرًا لعدم وجود تصاريح لها وأخذ الموبيل قبل الدخول للسجينات والأوراق والأقلام، فاحتفظت

بالمعلومات والبيانات التي حصلت عليها من المبحوثات قدر الإمكان، حتى الخروج من السجن والوصول إلى أقرب مكان آمن تستطيع تسجيل ما لاحظت وما سمعت من الحالات. ٤- ذهبت قدر استطاعتها إلى مكاتب محاميي المرتكبات لجرائم القتل والضحايا، وأيضًا أهالي المجني عليهم والقاتلات قدر ما توافر لها.٥- استطاعت التعرف على أحد مسؤولي البوابة الرئيسية وإحدى المشرفات فساعدا الباحثة نظير مقابل مادي، النبطشيات دورهم مهم داخل السجون في تسريب المعلومات. ٦- لجأت للاستفسار عن بعض الأمور الخاصة بمرتكبات جرائم القتل أو المجني عليهم من الأهالي أو المحامين عن طريق التجوال أو الواتساب أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو الجيران والأصدقاء، أو معلومات الجريمة المنشورة على الفيسبوك وفي الجرائد الإلكترونية. ٧- المقابلات الخاصة بالقاتلات تم معظمها وقت الزيارة؛ الذي لا يتجاوز في الأغلب ساعة واحدة وسط جمع من الأفراد، لهذا كان لزامًا البحث عن مصادر أخرى للدراسة الميدانية.٨- كان للملاحظة دور مهم في جمع المعلومات والتفصيلات الدقيقة.

ثالثًا- مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها والنظرية

١- الخصائص الديموغرافية لمفردات العينة

جدول(١): المرحلة العمرية للجانية والمجني عليه وقت ارتكاب جريمة القتل العمد

المرحلة العمرية	الجانية		المجني عليه	
	ك	%	ك	%
أقل من ٢٠ عامًا	٠	٠%	٤	٢٢.٢%
من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا	٣	١٧.٦%	٢	١١.١%
من ٣٠ إلى ٤٠ عامًا	٥	٢٩.٤%	٤	٢٢.٢%
من ٤٠ إلى ٥٠ عامًا	٧	٤١.٢%	٣	١٦.٧%
٥٠ عامًا فأكثر	٢	١١.٨%	٥	٢٧.٨%
المجموع	**١٧**	**١٠٠%**	**١٨**	**١٠٠%**

يوضح الجدول تركز أعلى نسبة للجانيات في الفئة العمرية (٣٠:٥٠)؛ ووصلت نسبتها ما يقرب من (٧٠.٦%)، بينما وصلت نسبة الفئة العمرية (٤٠:٥٠) بمفردها ما يقرب (٤١.٢%)، وبالتالي نحن أمام عدة تساؤلات تثير الانتباه لعل أهمها لماذا تُقدِم المرأة في مثل هذه المرحلة العمرية على ارتكاب الجرائم في أبشع صورها "جريمة القتل"، لا سيما أنها من المفترض أن ترسخت لديها كافة الأفكار والمهام الخاصة بحياتها سواء المنزلية أو العملية إن كانت تعمل. أيضًا حينما نعلم أن معظم الجرائم المرتكبة في هذا العمر كانت قتل الأزواج أو الأبناء بنسبة (٣٨.٩%) من المجني عليهم ودوافع الشرف والانتقام (١٦.٧%) والخيانة (٢٢.٢%)، مما يستوجب ضرورة البحث عن الدوافع الكامنة وراء هذه الجرائم وعلاقتها بما يحيط بالمرأة من ثقافات وضغوط اجتماعية؛ إذ نتحدث عن امرأة تنتقل من مرحلة الشباب ورعونته لبداية طريقها نحو النضج والرشد رافضة بداخلها ثقافات تقودها للاعتراف بما لا ترغبه وترتضيه، فحسب **قول أكثر من حالة:**" الست في مصر أول ماعيالها تكبر وبالذات لو بنات واتجوزوا لازم تسلم نفسها للعجز والشيخوخة"، "عندنا في الصعيد البنت طالما اتجوزت وخلفت بقت جدة على طول مش خلاص جابت عيال هيخلفوا ويجيبوا عيال". ونجد **حالات أقرت** ما هو أصعب:"بصي الراجل في مصر يستاهل القتل أصله بعد ما بيكبر بيتهيألّه إنه رجع صغير تاني يا اما يطلب طلبات غريبة، يا اما يهملك خالص ويشوفك أم العيال، يا اما يروح يشتري موبيل ويدخل على النت يتفرج ويكلم بنات، دا حتى دلوقتي عملوا برامج تخلي اللي ميعرفش يقرأ ويكتب يدخل الفيس والنت بالصوت ويسجل ويتكلم". ويتفق هذا مع دراسة **(João,Maria,etal,2023)**، والتي تعكس أشكالًا متعددة ومتناقضة للأنوثة القديمة والجديدة، وتؤكد أن مسارات الفتيات والنساء نحو الجريمة وخلالها لها خصوصياتها، بالإضافة لأهمية وجود مقاربة تقاطعية لفهم الجريمة النسائية، مع الأخذ في الاعتبار تداخل عوامل مثل الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية والأصل العرقي، وهو ما استخدمه علماء الإجرام النسوي لفهم كيف تقاطع أشكال متعددة من الاضطهاد لتشكيل تجارب النساء مع الجريمة ونظام العدالة الجنائية. كما نجد **(حالة (٨)-٤٨عام-متزوجة-إعدادية-ربة منزل) تتحدث** عن قتلها لابنتها بسبب رؤيتها لها مع عشيقها:" أنا زوجي وأهلي هم السبب، زوجي أهملني وأهمل مطالبي، أهمل إحساسي ومشاعري، أهمل حتى احتياجي لزوجي كست، فاكر إن الشقة الكويسة والبيت والفلوس كل حاجة، وكل ما كنت ألفت نظره أو أقوله أنت بتهملني كانت كلمته إن خلاص كبرنا وخلفنا ولازم نفكر في مستقبل العيال، كنت لما أطلب طلب منه أو نشتري حاجة كان بيبعت معاي أخوه، وكنت أقوله تعال أنت يقولي مش فاضي

للهيافات ديه ويقل مني، فقربت من أخوه، ولما حبيت أبطل علاقتي بأخوه، وطلبت منه نسيب البيت وظروفنا تسمح، كانت نار عليا منه ومن أهله وأهلي"، إن اهمال الزوج كان أحد الدوافع غير المباشرة لارتكاب المرأة لجريمة القتل وعادات الأسرة الممتدة. وهذا ما أشارت إليه دراسة **(الجوير، سارة،٢٠١٧)** من أن الزوج والخلافات الأسرية أحد دوافع القتل لدى المرأة، وأشارت إليه نظريات **الإجرام النسوي،** حيث قدمت **(PatCarlen)** تحليلات نقدية لمفهوم "المجرمة" دافعت بها عن حتمية فهم جرائم المرأة ضمن سياقات الطبقة والعِرق والنوع الاجتماعي. وبالنظر للتوزيع العمري للمجني عليهم جاءت أعلى نسبة(٥٠)عام فأكثر بنسبة (٢٧.٨%)، يليها أقل من(٢٠) بنسبة(٢٢.٢%) لعله يرجع لكثرة حالات المجني عليهم من الأبناء، أيضًا جاءت الفئة العمرية من (٣٠:٤٠) عاما بنسبة (٢٢.٢%)، ثم من (٤٠:٥٠) نسبة (١٦.٧%)، و(٢٠:٣٠) عاما نسبة(١١.١%). **نهايةً**؛ تجدر الإشارة أن عدم وجود أية جرائم قتل مرتكبة في المرحلة العمرية أقل من(٢٠) عامًا سببه أن جرائم الفتيات قد تندرج تحت تصنيفات أخرى كجرائم الأحداث. ويتفق هذا مع دراسة **(Gavrilova,Evelina,2021)**، إذ تزداد مشاركة الإناث لارتكاب الجرائم في جميع الأعمار فوق (١٨) عامًا.

جدول(٢): الحالة الاجتماعية للجانية والمجني عليه وقت ارتكاب جريمة القتل العمد

الحالة الاجتماعية	الجانية		المجني عليه	
	ك	%	ك	%
أعزب	٠	٠%	٧	٣٨.٩%
متزوج	٦	٣٥.٣%	٨	٤٤.٤%
مطلق	٦	٣٥.٣%	١	٥.٦%
أرمل	٥	٢٩.٤%	٢	١١.١%
المجموع	**١٧**	**١٠٠%**	**١٨**	**١٠٠%**

يظهر الجدول تساوي نسب الجانيات المتزوجات والمطلقات (٣٥.٣%)، يليها الأرامل من الجانيات بنسبة (٢٩.٤%)، مما يدل على حجم المعاناة التي تتكبدها المرأة المتزوجة والمطلقة والأرملة، والتي تختلف دوافعها من حرمان عاطفي وإهمال الزوج إلى ظروف اقتصادية طاحنة أو

بلطجة وابتزاز، حيث **عبرت (حالة(١١)-٤٩عام- مطلقة-تعليم فوق الجامعي) بقولها:**"منتظرة أيه من مجتمع المرأة أغلبية الوقت بتعاني، طلاق وعنف ضدها، ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، غلاء أسعار، ثورات وحروب، ديون، مجتمع بيقابل المرأة المطلقة بسوء نية وكأنها حق للجميع، أو لو اتجوزت كأنها ارتكبت جريمة وبالذات لو معها بنات، مفيش أخلاق ولا دين، كل الناس في حالها إلا في الكلام ونقد الغير وخراب حياته، كل واحد همه نفسه وأولاده، اللي معاه فايض وكان بيعطف على الناس بطل بقى بيشيله خايف من بكرا حتى أهلك بطلت تعطف عليكي وتساعدك، مفيش حد حاسس بك حتى ولادك اللي من بطنك، لما تتعاملي مع رجل في الشغل مراته تطلع عليكي سمعة خايفة تخطفي جوزها، مجتمع يضطرك للخيانة علشان عيب تتجوزي ومعاكي ولاد حتى لو باباهم رافض يأخذهم، أو الحضانة ويعذبك على ما تشوفيهم، وقانون بيحمي الست في الورق بس، وأهل تقولك عاوزة تتجوزي ومعاكي بنات وجوزك يستغلهم ويعمل فيهم حاجات وحشة، أو تتجوزي وتجيب العار". لخصت هذه المبحوثة مشكلات المجتمع المصري من ظروف اقتصادية سيئة وارتفاع مستويات المعيشة، أساليب تنشئة اجتماعية وأسرية خاطئة، موروثات ثقافية تحتاج إلى إعادة بناء وتنقية مما يشوبها من عادات وتقاليد تقف حائلًا في أحيان كثيرة أمام المرأة ورغبتها في الحياة، ضعف وازع ديني وأخلاقي، مشكلات عائلية، سلوكيات أبناء اتسمت بالغلظة والحدة تجاه آبائهم وذويهم في بعض الأحيان، صراعات سياسية، عدم إحساس الشعوب بالأمان والاستقرار داخل أوطانهم. ربما يعود إدراك **حالة(١١)** لكل ما تحدثت به لكونها مستوى تعليمي فوق جامعي وتبلغ من العمر(٤٩) عامًا، عاملة، قتلت بدافع الابتزاز المادي(**ملحق(١) جدول وصف الحالات**)، كما لوحظ عليها أثناء المقابلة أنها يائسة من الحياة وهي من استرسلت الحكي، بل لديها رغبة بسرعة انتهاء إجرات القضية وتنفيذ حكم الإعدام. ورغم أن البيانات الواردة بالجدول توضح أن نسب النساء غير المتزوجات منعدمة (٠%)، إلا أن هذا لا ينفي عدم ارتكابهن لجرائم القتل، بل تفسير ذلك يعود إلى أن العينة لم تتناول كل جرائم القتل في كل الفترات، كما ترتكز معظم جرائم هذه الفئة في الدعارة، وهو ما تم ملاحظته بسجن القناطر. في حين تتلخص الحالة الاجتماعية للمجني عليهم في أن معظمهم من المتزوجين بنسبة (٤٤.٤%) والأعازب (٣٨.٩%)، يليهم الأرامل (١١.١%)، وهذا يتوافق مع أن النسبة العليا للمجني عليهم تتركز في الأزواج والأبناء كما هو مبين من تحليل جدول المراحل العمرية"**جدول١**".

جدول(٣): النوع

النوع	الجانية		المجني عليه	
	ك	%	ك	%
ذكور	-	%٠	١١	%٦١.١
إناث	١٧	%١٠٠	٧	%٣٨.٩
المجموع	**١٧**	**%١٠٠**	**١٨**	**%١٠٠**

يتبين من الجدول ارتفاع نسبة المجني عليهم من الذكور(٦١.١%)، وفي الوقت ذاته عدم انخفاض نسبة الإناث (٣٨.٩%)، مما يؤكد أن المرأة أصبحت تقتل من يهدد مصلحتها أو يعرض حياتها وأسرتها للخطر. بينما جاءت نسبة الجانيات(١٠٠%) إناث، نظرًا لتناول الدراسة حالات الإجرام النسوي. ويتوزع عدد الإناث المجني عليهن أربعة أبناء من الإناث، وإحدى الجارات، ووالدة زوج، وشريكة عمل، ويرتفع قتل الابنة لعدة دوافع كقضايا الشرف أو اكتشاف الابنة لخيانة الأم، أو لأنها هي التي تتواجد مع أمها طوال الوقت مما يعرضها للخطر في حالة فساد الأم وسوء خلقها. قديمًا دلت الإحصاءات أن غالبية الجرائم للرجال للظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تحيط بهم وتدفعهم في أوقات كثيرة لاتخاذ مسلك عدواني، ولكن هناك علماء حاولوا انكار الزيادة الكمية لجرائم الرجال عن النساء أمثال "لومبروزو"، الذي ذهب إلى أنه إذا أضيفت جرائم البغاء التي تمارسها النساء إلى مجموع جرائمها لتساوت مع جرائم الرجال، بالإضافة لإشارة بعض الباحثين لنقص الإحصاءات عن جرائم المرأة التي تتم في الخفاء، مثل سرقة الخادمات للمنازل، وجرائم الإجهاض وسرقة المحلات، مقارنةً بجرائم الرجال التي تتم في العلن، وهذا ما تناولته دراسة(**BARBARA RAFFEL PRICE.1979**)، حيث أشارت لعدم تمييز المجرمة الجديدة من حيث نطاق الجريمة وخطورتها، وتجاهل علم الاجتماع ونظرياته الكلاسيكية لفترات طويلة إجرام النساء باستثناء ما يتعلق بجرائم العاطفة والبغاء، لذا توصلت الدراسة للفرضية القائلة بأن صانعي القرار يميلون إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعامل مع النساء المتهمات بالجرائم، بحيث تصبح الجرائم النسائية "المخفية" سابقًا جزءً من الإحصاءات الرسمية، كما ركزت (**Gillian Balfour**) أحد رائدات الاتجاه النسوي على إعادة تصور إجرام النساء ليتناسب مع التحديات الحالية، بما في ذلك تأثير النظام الأبوي والعولمة. **وتستنتج**

الدراسة– برؤيتها الميدانية، والإحصاءات الحديثة في الآونة الأخيرة– أن جرائم النساء ارتفعت– وبنسب ملحوظة، حتى كادت تقترب من جرائم الرجال وتسبقها غلظة ووحشية؛ ولذا لا يعد عامل الجنس عاملًا حيويًا ومهمًا في تفسير الجرائم، وهذا لأن اختلاف المرأة عن الرجل في نوعية وكيفية الجرائم يعود لعدة عوامل، **لعل أهمها:** الاختلاف في التكوين العضوي والنفسي بين الرجل والمرأة، اختلاف المركز الاجتماعي والمكانة التي تحتلها المرأة في البيئات الثقافية والاجتماعية المختلفة، مدى تأثر المرأة بالعوامل الاجتماعية والحياتية والموروثات الثقافية التي تعيش في كنفها. وبالتالي تحديد مدى تفاعلها مع الوسط الاجتماعي والبيئي المحيط بها. وأكدت دراسة **(Rajkhowa & Deka,2023)** على ارتفاع عدد النساء المتورطات في تجاوزات قانونية وأنشطة إجرامية خاصة القتل، كما أن طبيعة الجرائم تتحول من جرائم أخف إلى جرائم أكثر غلظة، وتدعمها نسويات ما بعد الحداثيات بالتركيز على تحدي المفاهيم التقليدية للسلوك الإجرامي والضحية والجاني، ورفض وجود "نموذج" ثابت للجريمة وفهم كيفية بناءالواقع الاجتماعي لها.

جدول(٤): الحالة التعليمية للجانية والمجني عليه وقت ارتكاب جريمة القتل العمد

الحالة التعليمية	الجانية		المجني عليه	
	ك	%	ك	%
أمي	٠	٠%	٠	٠%
يجيد الكتابة	٠	٠%	٠	٠%
يجيد القراءة والكتابة	١	٥.٩%	٠	٠%
شهادة أقل من المتوسط	٥	٢٩.٤%	٧	٣٨.٩%
شهادة متوسطة	٧	٤١.٢%	٨	٤٤.٤%
تعليم جامعي	٣	١٧.٦%	٣	١٦.٧%
تعليم فوق الجامعي	١	٥.٩%	-	٠%
المجموع	**١٧**	**١٠٠%**	**١٨**	**١٠٠%**

يوضح الجدول ارتفاع نسبة الجانيات الحاصلات على شهادة التعليم المتوسط (٤١.٢%)، وبالمثل المراحل التعليمية ما قبل التعليم المتوسط (٢٩.٤%) والجامعي (١٧.٦%)، واختفت نسبة الأمية تمامًا(٠%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**الجوير،سارة،٢٠١٧**) أن مرتكبات جرائم القتل تعليمهن ثانوي فأقل. واللافت للانتباه انطباق هذا على المجني عليهم حيث بلغت نسبة شهادة متوسطة (٤٤.٤%) وشهادة أقل من المتوسط (٣٨.٩%)، يليه نسبة التعليم الجامعي (١٦.٧%). مما **يستنتج منه** أن التعليم لم يعد حائلًا دون ارتكاب المرأة لمثل هذه النوعيات من الجرائم، أو مانعًا من وقوع المجني عليهم في تلك المشكلات التي سببت لهم فقد حياتهم، حيث أوضحت الدراسة أن هناك من الضحايا من كانت أداة فاعلة لارتكاب الجريمة ضدها. كما لاحظت الباحثة –وبقوة– أثناء ذهابها المتكرر لسجن النساء بالقناطر الخيرية، وجلوسها مع العاملين به والمحامين والزائرين للمسجونين رجالًا ونساءً، أن التعليم لم يعد من أدوات مقاومة الجرائم داخل المجتمع، بل أن نسب المتعلمين داخل السجون في زيادة مطردة، وقد أشارت دراسة (**Gavrilova,Evelina,2021**) أن إصلاحات التعليم أكثر فعالية لردع الرجال عن النساء.

جدول(٥): الحالة المهنية للجانية والمجني عليه وقت ارتكاب جريمة القتل العمد

الحالة المهنية	الجانية		المجني عليه	
	ك	%	ك	%
طالب	٠	٠%	٤	٢٢.٢%
ربة منزل	٥	٢٩.٤%	٣	١٦.٧%
دون عمل	٠	٠%	٥	٢٧.٨%
موظف	٥	٢٩.٤%	٢	١١.١%
حرفي	٠	٠%	١	٥.٦%
بائع	٤	٢٣.٦%	١	٥.٦%
صاحب عمل	٣	١٧.٦%	٢	١١.١%
المجموع	**١٧**	**١٠٠%**	**١٨**	**١٠٠%**

تشير البيانات الواردة بالجدول إلى ارتفاع نسبة ربات البيوت والموظفات (٥٨.٨%) من مجمل حالات الدراسة، يليهن البائعات بنسبة (٢٣.٦%)، **وهنا تتساءل الدراسة:** لماذا ترتفع نسبة الجانيات من ربات البيوت مقارنة بالمرأة العاملة التي قد تدفعها ضغوط الحياة والعمل إلى ممارسة الجريمة؟. بتتبع إجابات المبحوثات والمقابلات الأخرى لأهالي الجانيات والمجني عليهم، والمحامين، وكل من له علاقة بالجريمة، تبين أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي حدثت في المجتمع تمكنت من البيت المصري بكل زواياه، ورغم إيجابيات هذه التغيرات فسلبياتها من سوء استخدام ومشكلات نتجت عنها أثرت على الأسرة والروابط الاجتماعية بداخلها، كما ظهر معها نظام جديد من التطلعات الأسرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والعاطفية التي لحقت بالأسرة ودافعت عنها المرأة بقوة ولا تعلم تأثيراتها؛ فعلى حد تعبير **غالبية المبحوثات:**"الله يلعن الفيس بوك دمر البنات خلاها قاعدة ليل ونهار عليه وتتعرف على شباب فاشلة وترتبط بها"(**حالة(١٧)-٥٤عام-أرملة-تعليم إبتدائي-ربة منزل، وحالة(١)-٤٦عام-أرملة-دبلوم فني تجاري- تجارة آثاث**)، "زمان كانت البنت مغمضة دلوقتي العيّلة عارفة أكثر منك، وعارفة كل حاجة دون خشى وأدب"(**حالة١**)،"الفيس سهل علينا الخيانة والواتس والنت والماسنجر، سهل علينا كل حاجة صراحة" (**الحالات (٨)-٤٨عام-متزوجة-إعدادية-ربة منزل، وحالة (٤)-٣٧عام-متزوجة-تعليم جامعي-ربة منزل، وحالة(٣)-٢٥عام-تعليم جامعي-ربة منزل**). وتدعم دراسة (**ÇELİK,HANDE,2008**) التفسيرات السابقة، حيث أوضحت أن غالبية المجرمات في منتصف العمر، متزوجات، ربات بيوت، حاصلات على شهادة الإبتدائية أو قادرات على القراءة والكتابة، تعرضن للعنف من أسرهن أو أزواجهن، وأوصت بأهمية فهم الظروف الفريدة لإجرام الإناث وتصميم سياسات تقلل إجرامهن. بينما جاءت أعلى نسبة **للمجني عليهم** دون عمل (٢٧.٨%) وجميعهم ذكور وسبب مباشر لقتلهم، حيث جاءت نسبة (١١.١%) ممن يمارس أعمال البلطجة على الجانية لتحقيق غرض ما سواء الحصول على مال أو الزواج بقريبة للجانية غصبًا عنها، ونسبة (١١.١%) الطمع في الجانية والرغبة في الحصول على مالها والإنفاق عليهم، ونسبة (٥.٦%) تعرض لسرقة أعضاء وقتل تحت وهم من الجانية بالحصول على عمل، وهنا يتبين لنا خطر البطالة والضغوط الاقتصادية في ارتكاب جرائم القتل سواء بدفع الجانية لارتكابها حيث جاءت نسبة (٣٣.٣%) من مفردات العينة ارتكبت جريمة القتل نتاج ظروف اقتصادية طاحنة، ونسبة (٢٧.٨%) نتاج ابتزاز مادي وبلطجة من الضحايا. يليها نسبة الطلاب (٢٢.٢%) نظرًا لقضايا القتل بدافع الخيانة أو

الشرف، فحينما تخون المرأة لا يكتشف خيانتها سوى من هم أكثر احتكاكًا والتصاقًا بها، فيكون في الغالب الأزواج والأبناء هم ضحاياها، حتى وإن لم يكن عن طريق قتل أحدهم؛ بل بإهمالها للجميع وما ينتج عن فعلها من نتائج وآثار سلبية تلحق بالأسرة والعائلة بأكملها، وهذا ما أكدته مقابلة أهل القاتلات. أيضًا لوحظ أن أهالي الجانية التي قتلت بدافع الخيانة إما أنهم يتميزون بالشدة الزائدة أو اللين الزائد، وبالمثل لوحظ رغم فخر الأهل بالقاتلة حفاظًا على شرف وعرض أسرتها وعائلتها، ألا أنهم يلومونها –في الوقت نفسه– لكونها فشلت في تربية ابنتها وحمايتها، وبالتالي يتأكد دور التنشئة الأسرية وتأثيراتها المختلفة، ودور العادات والتقاليد الذي ظهر جليًا في قضايا الشرف معانقًا لدور التنشئة الاجتماعية وأعراف المجتمع، وموروثاته الشعبية. ثم ربات البيوت بنسبة (١٦.٧%)، إذ جاءت نسبة (٥.٦%) قتل بدافع خوف الجانية من فضح أمرها من سوء خلقها للعائلة وأفراد مجتمعها، ونسبة (١١.١%) لإستيلاء الجانية على مدخرات الضحية. ومن ثم؛ تؤكد الدراسة على ضرورة حرص الأفراد على عدم الإفصاح المطلق عما يملكون ويدخرون (**ملحق١**).

جدول(٦): حجم الدخل الشهري للجانية والمجني عليه وقت ارتكاب جريمة القتل العمد

حجم الدخل	الجانية		المجني عليه	
	ك	%	ك	%
أقل من ٣٠٠٠	٨	٤٧.١%	٨	٤٤.٤%
من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠	٤	٢٣.٥%	٢	١١.١%
أكثر من ٥٠٠٠	١	٥.٩%	٢	١١.١%
غير محدد	٤	٢٣.٥%	٦	٣٣.٤%
المجموع	**١٧**	**١٠٠%**	**١٨**	**١٠٠%**

يفسر الجدول ارتفاع نسبة الجانيات ممن يقل دخلهن عن (٣٠٠٠) ونسبتهن (٤٧.١%)، بينما تساوت باقي النسب، فصاحبات الدخل (٣٠٠٠:٥٠٠٠) مماثلة لمن أقرن بعدم تحديد دخلهن؛ لاختلافه من شهر لآخر. في حين جاءت أعلى نسبة من أصحاب الدخول للمجني

عليهم أقل من (٣٠٠٠) بنسبة (٤٤.٤%) وغير محدد نسبة (٣٣.٤%)، وربما يرجع السبب لارتفاع نسبة المجني عليهم من الطلبة القاصرات وربات البيوت، من هم دون عمل، والبلطجية.

٢- ظروف ارتكاب الجريمة والدوافع التي دفعت الجانية لارتكابها.

جدول(٧): تصنيف جرائم القتل العمد طبقًا لعدد الجناة

نوع الجريمة	ك	%
جرائم فردية ارتكبتها الجانية بمفردها	١٢	٦٦.٧%
جرائم جماعية لها شركاء في ارتكابها	٦	٣٣.٣%
المجموع	١٨	**١٠٠%**

ترتفع نسبة الجرائم التي ارتكبتها المرأة بمفردها ونسبتها (٦٦.٧%)-كما مبين بالجدول، وهذا لا ينفي انخفاض نسبة الجرائم التي كان لها فيها شركاء ونسبتها (٣٣.٣%)، مما يوضح كيف أن المرأة أصبحت تخطط للجريمة وطريقة ارتكابها. أيضًا ارتفاع نسبة الجرائم الفردية لا يعني عدم تحريض أفراد لها، لكن ما يعنينا تفسيره أن المرأة هي من قامت بفعل القتل ونفذته. فالمرأة أصبحت تمارس الجرائم خِفيةً بمفردها وعلانيةً بمشاركتها غيرها، فهي تُقبل على ارتكاب الجرائم لا تهاب العنف، سواء تعرضت له من الغير أو قامت به بنفسها، فمشاهدات وملاحظات الحوارات بين السجينات **أظهرت** أن البيئات التي ينتقل بينها الفرد تغير من سلوكياته، سواء للأحسن أو للأسوأ، وبالمثل قد يتغير الفرد بعد دخوله السجن أكثر من مرة أو تختلف سلوكياته بعد خروجه من السجن عما قبل دخوله، وهذا ما أكدته أكثر من دراسة اجتماعية ونفسية من أن الفرد قد يخرج من السجن أكثر عنفًا وارتكابًا للجرائم والسلوكيات المنحرفة. لهذا أوصت دراسة **(نصرالله، واحدة،٢٠١٦)** بمراقبة المنحرفات بصورة مستمرة حتى لا ينحرف الأسوياء منهن وردعهن عن السلوك الإجرامي، كما ترى الدراسة الحالية ضرورة جعل المؤسسات العقابية مؤسسات للتأهيل وإعادة تربية السجينات بهدف إدماجهن أكثر سواء في المجتمعات حال خروجهن وتقليل جرائمهن.

جدول (٨): محل ارتكاب جرائم القتل العمد

محل ارتكاب جرائم القتل العمد	ك	%
العواصم الكبرى	١٠	%٥٥.٥
صعيد مصر	٥	%٢٧.٨
ريف مصر	٢	%١١.١
مدن ساحلية	١	%٥.٦
المجموع	**١٨**	**%١٠٠**

جاءت أعلى نسبة لمحل ارتكاب جرائم القتل العمد بالعواصم الكبرى (٥٥.٥%)، يليها صعيد مصر(٢٧.٨%)، وأقل نسبة بالمدن الساحلية (٥.٩%) كما موضح بالجدول السابق. ولكن ما حرصت الدراسة عليه من عرض الجدول ليس تحديد أي المناطق أكثر حضورًا في ارتكاب جرائم القتل النسوي بداخلها، ولكن لأسباب مغايرة تمامًا؛ **وهي:** أن هناك جرائم تُرتكَب في العواصم، يرجع أصول ونشأة مرتكبيها إلى صعيد مصر وما تحمله عقولهم من أعراف وموروثات ثقافية تدفعهم لارتكاب الجريمة، بل الأدهى فرحتهم وفخرهم بارتكاب نوعيات خاصة من الجرائم، كجرائم الثأر والشرف. أيضًا وجود جرائم تُرتكب في مناطق ثم يُسجَن مرتكبوها في مناطق أخرى، والسبب عدم توافر سجون بها أو أن السجون مزدحمة بالأفراد، أو أن السجون شديدة الإجراءات وحادة في تنفيذ الأحكام والعقوبات، وهو ما أوضحته الدراسة الميدانية، من أن هناك العديد من السجينات اللاتي انتقلن من السجن التابع لهن لسجن القناطر نظرًا لسهولة تعامله مع السجينات قياسًا بالسجون الأخرى، بحيث يقال عنه "**سجن مُرفه**"، وبالفعل **أثبتت** المعاينة الفعلية ومقابلة الجانيات أن سجن القناطر يستطيع المسجون بداخله العيش حياة قريبة من حياته داخل بيته طالما يمتلك المال والسجائر، لكنه لا ينفي أن السجن سجن، كما يعد من السجون التي تُمارس بها عدد من النشاطات. أو رغبة بعض الأهالي في قضاء المرأة لمدة عقوبتها أو تنفيذ ما حُكِم به عليها –سواء سجن أم إعدام– في منطقة غير منطقتها حفاظًا على مكانة العائلة ومحاولةً لإخفاء فعلها، باستخدام العديد من المبررات التي تختلف من أسرة لأخرى حسب ظروفها وما هو متاح إليها؛ فتارة تكون الحجة بسفرها أو مرضها، وأخرى تكون موتها، لا سيما العائلات ذوي النفوذ والمكانات العائلية والمهنية المرموقة، وهو ما يجعل المبحوثات يرفضن

الحوار في حالات كثيرة خشية فضح أسرهن، وما يؤكد هذا **قول والدة حالة (٤)**:"بنتي جابت العار لكل العيلة تخون وتقتل بتها كمان، هي ديه ست، حكمت عليا أنا وأخواتها لا نطلع ولا ندخل، وخلت بينا وبين جوزها وأهله تار، نزور مين ونروح لمين السجن، ديه كلبة لا تسوى، يارب تموت وتغور، حتى موتها ولا هيعمل حاجة ولا هينسي الناس، تقتل بتها علشان راجل وسرير، هي الست طالما مستورة عاوزة ايه تاني، حكمت على عيلة رجالة وستات بالميتة وهم عايشين، ديه متعلمة حتى، هي جاهلة، مين يعبر عيلة بناتها اكده يمشوا في الحرام ويقتلوا عويلاتهم، وفاكرة لو كانت اطلقت كنا هنجوزها ومعها عيله بنته ومش صغيرة، كل اللي داخل عليا يقولي ولا ربيتي ولا أدبتي، ومعاهم حق"، كذلك **أقوال النبطشية (حالة٤)**:"السجينة ديه على طول تردد مكنتش أعرف كل دا هيحصل يارتني موت ولا حصل كدا قتلت بنتي الطفلة الصغيرة وحرقتها، وجبت العار لأهلي وأولادي، وعلى طول لوحدها بتكلم نفسها بالكلام دا، ونفسها في الإعدام يريحها، وبعدين السجينة ديه من الصعيد واتعمل حاجات كثيرة علشان تيجي هنا السجن، هي من عيلة كبيرة واضح، ومن يوم ما جات الحبس محدش جه يزورها، بس في واحد قريبها بيجيب لها مصاريف كل فين وفين، أنتي عارفة كل حاجة هنا بفلوس". وتؤكد دراسة **(الخروصية، ابتسام،٢٠١٩)** استخدامها الاستبيان كأدة جمع البيانات لصعوبة التعامل مع المدانات خوفًا من التشهير أو إحساسًا بالخجل من الوجود في السجن.

جدول (٩): الأداة المستخدمة في جرائم القتل العمد

الأداة المستخدمة في جرائم القتل العمد	ك	%
الخنق	٢	%١١.١
السم	١	%٥.٦
الحرق	١	%٥.٦
سلاح أبيض (سكين)	٥	%٢٧.٧
الضرب بآلة حادة	٣	%١٦.٧
الضرب والخنق	٤	%٢٢.٢
الخنق مع مادة كيميائية	٢	%١١.١
المجموع	**١٨**	**%١٠٠**

يوضح الجدول تنوع الأدوات المستخدمة في جرائم القتل التي ارتكبتها مفردات العينة، ورغم تنوعها فإن طريقة القتل بالخنق (١١.١%) أو الخنق مع طريقة أخرى تكثر عن

غيرها(٣٣.٣%)، **ويأتي هذا لعدة أسباب**؛ أكثرها وضوحًا: ١- أن الخنق طريقة القتل الوحيدة التي لا تترك آثارًا أو بقايا إن تُخُلِّصَ من القتيل، فمثلًا لا تترك قطرات دماء أو آلة حادة يمكن الاستشهاد بها، وهذا ما اعتمدت عليه إحدى الحالات **(حالة(٦)-٣٩عام-متزوجة-تجيد القراءة والكتابة-عاملة نظافة بمصنع أحذية)** مع زوجها لسرقة صاحب المصنع الذي تعمل به، فعلى **حد قولها:**" أيوا أنا قررت أسرق صاحب المصنع علشان أعيش أنا وأولادي، عندي خمس أولاد وساكنة في منطقة فقيرة وجوزي قاعد في البيت مش لاقي شغل غير أنه بيشرب حشيش، والدنيا كلها ضاقت بيا وأنا كنت عاملة النظافة الوحيدة اللي في المصنع وبجيب الطلبات كمان، والدخل بسيط مش مكفي، فقولت أسرق صاحب المصنع، معه أنه كان بيساعدني والله، وساعات كتير كان بيستناني يوصلني معه لأقرب مكان لبيتي علشان مدفعش أجره أوفرها للعيال، خنقته من الكرسي اللي ورا بطرحة شعري وقف العربية واستغرب بعمل أيه، وجوزي كتفه ليا حسب اتفقنا أنه يعدي عليا اليوم دا ويروح معايا وصاحب المصنع هيوصلنا كدا كدا، وبعد كدا دلقنا على وشه مية نار وجوزي خد العربية وسرقها علشان يبعها وأنا خدت الفلوس، كانوا (٥٤٠٠٠) والمحفظة".٢- الصوت في حالات الخنق يكون منخفض أو معدوم.٣- يحتاج لتشريح دقيق لكي يُكتشَف مقارنةً بحالات القتل الأخرى خصوصًا لو تم بطريقة تكنيكية معينة.٤- يسهل تحوله لشنق بربط القتيل في مشنقة بعد قتله بلحظات، مما يطمس معه بعض ملامح الجريمة.٥- يتلاءم والطبيعة الجثمانية للمرأة؛ حيث تستطيع أن تمارسه وتنقل الجثمان لمكان آخر، سواء بهيئته كاملة أو بتقطيعه لأجزاء، أو محوه تمامًا، لوجود مواد كيميائية متوفرة وقليلة التكلفة تستخدم في التخلص من جثمان القتيل وإخفائه نهائيًا وسهلة البيع مثال المياه الكاوية بالتركيز الأعلى، وجاءت **أقوال حالة أخرى (حالة (٥)-٢٧عام-متزوجة-دبلوم فني تجاري-تمتلك محل خردوات، قتلت اثنين الزوج والعشيق)**:"أنا خنقت جوزي وهو نايم وبعدين جبت جارنا نقله معايا للعربية على أنها غيبوبة سكر وهو شرب الموضوع لأني كنت بصوت وعاملة منهارة، وقابلت عشيقي وتخلصنا من الجثة وغيبت عن البيت كام يوم ورجعت لابسة أسود وقولت أنه أتوفى في المستشفى وسيبت المنطقة وفضلت واهمة أهله وأهلي أنه اشتغل في شرم الشيخ لحد ما بعت الشقة أصلها كانت شرك في الفلوس وجوزي كتبها باسمي وهربت وأنا كمان معايا محل خردوات بتاع أبويا بشتغل فيه وأخويا شاب صغير، جوزي كان راجل كويس وطيب، بس عيبه أنه دبش ومش مهتم بيا غير كمان السكر، أمال ليه بصيت لغيره، وبعدين مكنش عندنا عيال كان مش بيخلف امال ليه كتب باسمي البيت، وكان ممكن الموضوع يمشي لولا أن طلع عشيقي غدار

وقتلته بس مكنتش اقصد اقتله ضربته بسكينه وأنا بدافع عن نفسي وهو بيضربني وعاوز يأخد مني باقي فلوس الشقة، وأهله كان هيقتلوني لولا الجيران قالوا نتصل بالشرطة، أنا فلت من الجريمة المقصودة واتسجنت في غير المقصودة"، وبسؤال المبحوثة رغم صغر سنك وعدم وجود أطفال ومستوى مادي جيد لماذا لم تطلبي الطلاق وتتزوجي من تحبين؟، أجابت بقولها:"جوزي ابن خالتي عيب اطلق وافضحه بمرضه ادام الناس وكمان مش بيخلف وأمي كانت تقولي عيب تطلقي، ولو على العيال بكرا أخوكي يخلف وعياله عيالك". بتأمل هذه الحالة ومعظم حالات الدراسة نجد أن أحيانا كثيرة يُرتكب القتل لثقافات تحمل بين طياتها أفكار واهية. هكذا يُمارَس فعل الخنق بأكثر من طريقة، كتم الصوت ثم الخنق، الخنق بالطرحة التي ترتديها الجانية أو الضحية، الضرب ثم الخنق. فمثلًا **حالة(١)** قتلت ابنتها بدافع الشرف عن طريق الضرب ثم الخنق بطرحة المجني عليها، وعلى حد وصفها كانت تتلذذ بإنهاء حياتها والانتقام منها لما الحقته من ضرر على نفسها وعلى عائلتها، وهذا تأكد أيضًا في **الحالة(١٧)**؛ حيث ارتكبت الجانية جريمتها بدافع الانتقام من ابنتها، وجاء **قولها**: "بنتي اتجوزت عرفي من ورانا وحملت، هي نزلت الحمل فعلًا وجوزها كان عاوز يتجوزها بس خلاص جرستنا ديه بقت مصدر جرسة وفضيحة علشان كدا خلصت عليها وخنقتها وضربتها كمان بالسكين علشان أكد موتها، هو أخوها كان هيقوم بالموضوع بس أنا رفضت علشان خاطر بيته وعياله والحمد لله ماتت وخلصنا منها وأنا مش ندمانة، أنا فرحانة ورافعة رأسي بين الناس كلها، دمرت شرفنا وشرف أبوها الله يرحمه، ووقفت على رأسها لحد ما الحكومة كمان جات، وقولت لأخوها اياك تدفنها في تربنا وجنب أبوك، أرميها في تُرب الصدقة واللي من غير أهل ولا تأخذ فيها ولا فيا عزا ولا تجيلي السجن، بس خلي بالك من أخواتك وبالذات البنات وعيالهم، نتعاير بها ليه موتها ودفنها سترة، وأنا كمان خدت جزائي مش قصرت في تربيتها". **وهنا؛ وقفت الدراسة** أمام الصعيد ودور أعرافه وموروثاته الشعبية حتي وصل الحال بتفضيلها على العقائد والأديان السماوية "**نتعاير بها ليه موتها ودفنها سترة**". وهذا ما ظهر جليًا في الحالة الثانية؛ فقتلتها الأم رغم زواج الابنة حتى أن الزوج كان لديه استعداد ورغبة لتحويل العقد العرفي إلى رسمي بفرح تشاهده البلدة بأكملها، هاتين الجريمتين ارتُكِبا بصعيد مصر على أيدي نساء يحملن عاداته وتقاليده ويفخرن بها "**عند الصعايدة لما البنت تغلط موتها أحسن**". ويأتي القتل بألة حادة (سلاح أبيض) بنسبة (٢٧.٧%). أن الأسلحة المستخدمة في القتل وطريقة حكي ومقولات المبحوثات كما اتضح سابقًا من حالتين فقط وسيتضح لاحقًا في باقي حالات الدراسة كشف النقاب عن نساء بدأت تخطط للجرائم باستخدام

أسلحة وأدوات تخفي معالم الجرائم (الخنق ومواد كيميائية، سم)، ونساء أخريات سبق العنف والعدوان أفعالهن (سلاح أبيض، ضرب، خنق، تشويه، حرق).

جدول (١٠): دوافع الجانية لارتكاب جريمة القتل العمد

دوافع الجانية لارتكاب جريمة القتل	ك	%
اقتصادية	٦	%٣٣.٣
الخيانة	٤	%٢٢.٢
الشرف والانتقام	٣	%١٦.٧
ابتزاز مادي وبلطجة	٥	%٢٧.٨
المجموع	١٨	**%١٠٠**

يبين الجدول دوافع جرائم القتل التي ارتُكِبَت. والدراسة هنا؛ لا تتحدث عن نسب بقدر ما تتجه نحو التحليل الميداني والتفسير السوسيولوجي لأسباب ارتكاب المرأة لجرائم القتل العمد داخل المجتمع المصري. حيث جاءت نسبة الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية (٣٣.٣%)، يليها دافع الابتزاز المادي والبلطجة (٢٧.٨%)، ودافع الخيانة (٢٢.٢%)، ثم الشرف والانتقام (١٦.٧%). توضح إحصاءات الجدول ارتفاع نسب الدوافع الاقتصادية، حيث تنوعت ما بين سرقة لصاحب عمل واستغلال أخ عاطل لظروف أخته المترملة، وهو ما أوضحته **أقوال الجانية (حالة(١٦)- ٣٨عام-أرملة- الإعدادية-بائعة):** "أنا جوزي مات وأنا عندي(٣٣) سنة ومعايا بنتين وولد، ومعايا الإعدادية واشتغلت بياعة في محل ملابس، كنت ساكنة في شقة إيجار جديد مع جوزي، ولما مات أمي قالتلي تعالي عيشي معايا في الشقة أنا وأخوكي، أخويا عاطل وكل شوية يضايق فيا علشان اديله فلوس، ويضايق في البنات ويضربهم، وأنا والله كنت بدور على شقة لحد ما روحت يوم ولقيته بيضرب أمي والبنات، كان الكيل فاض بيا وجبت سكينة وضربته بها وكنت قاصدة اقتله ومش ندمانة عليه، أنا بس مش عارفة مصير عيالي ايه، ربنا يتولاهم برحمته، خمس سنين من يوم موت جوزي وروحت عيشت معاهم أنا وبناتي وأحنا عايشين في مرار والايجار غالي عليا ومصاريف البنات، غير لما عشت مع امي بقا أمي وأخويا كمان، زهقت وعيالي تعبوا بس هاقول ايه لولا الحوجة مكنش دا كل حصل، دا ايجار فرشة الخضار بس لوحده ١٠٠ جنيه". **استخلصت** الدراسة من كلام المبحوثة وأمها والمحامي حين مقابلتهم أن هذا

الأخ كان أحيانًا يتحرش ببناتها، لكن إحدى الفتيات التي تمت مقابلتها مع جدتها لم تقر هذا، **ربما** ذكرت هذه النقطة بأمر المحامي، حتى يحول مسار القضية ويطالب بتخفيف العقوبة، أو انكارها الفتاة خوفًا على سمعتها، حيث جاء **قول أم المبحوثة (١٦)**:"ياريت ابني كان بيضربهم بس والله كان بيتهجم عليهم، هو ابني وصعبان عليا موته وكمان مقتول ومن أخته، وهي بنتي وغلبانة يارتني ما جبتها تعيش معايا، وبناتها غلابة مين هيتولاهم، لو كان شغال ومعه فلوس كان اتجوز، وهي لو فيه فلوس كانت دفعت الايجار وعاشت في بيتها دا إيجار الفرشة لوحده٩٠ أو ١٠٠جنيه، وأنا والله بديله معاشي كله وكل اللي بيرزقني بيه ربنا وبيجي من باب الله أو أخوه بيبعته بس هو شاب وعاوز، ربنا يرحمه، واحد مات وواحدة في السجن يا عالم هيحصل فيها أيه"، وجاء **قول المحامي (حالة١٦)**:"دا شاب فاشل وبلطجي واتهجم على البنت، وطبيعي حد يدافع عنها، والبيت كله ستات جدة مسنة، وأم، وبنات، ضربته بالسكين، والتقرير طالع أنه مدمن وشارب بانجو وحشيش، يعني قاعد للمخدرات"، أما **تعبيرات الأبنة (حالة١٦)**:"هو كان بيضربنا على طول أنا وأخواتي ويأخذ منا فلوس الأكل اللي ماما بتسبها، ولما تيتا دافعت عني ضربها وماما دخلت لقيته بيضربنا، حاولت تمنعه ضربها وجابت سكينة من المطبخ وموتته، هو كان بيتخانق كل شوية مع أي حد في البيت". أيًا كان الوضع فالقضية دوافعها اقتصادية، سواء من حيث المقتول الخريج الجامعي الذي لم يجد عملًا، وتجاوز عمره الثلاثة وأربعين عامًا ولم يتزوج، أو القاتلة التي كان في إمكانها تفادي جريمتها لو كانت تمتلك ظروفًا اقتصادية توفر لها ولأسرتها مسكنًا ملائمًا وحياة أبسط ما يقال عنها "**عيشة مستورة**". أيضًا هناك من قتلت زوجها إثر مجموعة خلافات ومشاجرات يومية دوافعها ظروف اقتصادية سيئة وضغوط حياتية متتالية، انتهت بقتل الزوج بإحدى الآلات الحادة "**يد هون حديد**"، **وقالت الجانية** التي تجاوز عمرها ستة وأربعين عامًا وقت ارتكاب الجريمة**(حالة (١٠)-٤٦عام-إعدادية-متزوجة-بائعة)**:"قتلت جوزي ومش ندمانة وريحت عيالي منه ومن قرفه، وربنا يتولاهم، يعني أنا وهو كنا عاملين لهم ايه، يمكن الناس تقف جنبهم لما يعرفوا أنهم بقوا يتامى من غير أب وأم، هم كانوا عايشين ليل ونهار مشاكلنا وفضايح بين الجيران، أب يجي آخر الليل شارب حشيش وزفت يوم يشتغل وعشرة لا، وأم طول اليوم تلف ببيض وجبنه مش عارفة تكفيهم عيش حاف حتى، عايشين على الصدقة، ربنا يتولاهم ربنا يتولاهم". **وبتحليل عبارات هذه الحالة** نرى أن الجانية ارتاحت بقتل زوجها والوصول إلى أبواب السجن، حتى إنها هي من سلمت نفسها واعترفت بجريمتها، ولم توكل أي محامي عنها ولا ترغب في هذا. **وهنا يبدو**؛ أن وصول الإنسان – أيًا كان نوعه ذكر أو أنثى-

إلى مرحلة معينة من الضغوط الاقتصادية والمعيشية، يجعله يلجأ للجريمة بكل صورها دون ندم على ما اقترفه من أفعال، حتى وإن وصل به الأمر إلى ممارسة الجريمة ضد نفسه فيقتلها طعنًا بالسكين أو بالانتحار بصوره كافة. ويتطابق الوضع تمامًا مع من قتلت جارتها لاقتراضها منها مبالغ طائلة تسعى بها لسد احتياجات بيتها وأسرتها، ومن قتلت صاحب المصنع الذي تعمل به لسرقته بالاشتراك مع زوجها، والغريب أنها هي من قامت بفعل القتل، ومن قتلت السيدة التي كانت تجالسها لمراعاتها صحيًا من أجل سرقة أموالها ومجوهراتها لسد احتياجات ونفقات أسرتها المستمرة، ومن ممرضة تسرق أطفالًا حديثي الولادة بالاشتراك مع غيرها، سواء ممرضات أو أحد أفراد الأمن، لسرقة أعضائه أو نسبه لغير أهله، حتى كُشِف أمرها وهي تدفن طفلًا مقتولًا من أجل سرقة كليته لطفلة أخرى **(الحالات(١٥)-٤٠عام-مطلقة-دبلوم تمريض-ممرضة، (١٤)٢٩عام-مطلقة-تعليم جامعي-جليسة،(٦)،(١٣)٣٦عام-أرملة-دبلوم صنايع-موظفة في شركة ملابس/قسم الحسابات، بالترتيب حسب عرضهن في الفقرة السابقة)**. ويتفق ما سبق، مع غالبية الدراسات السابقة وتوصياتها من أن الضغوط الاقتصادية أحد أهم دوافع جرائم المرأة وأولها القتل؛ مثال دراسة **(Barnali,Deka&Subhram,Rajkhowa,2024)**، والتي أوصت بإصلاحات سياسية تعالج الأسباب الجذرية لإجرام الإناث، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر، وتحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ نهج العدالة التصالحية، ودراسة **(محمد،وفاء،٢٠٢٢)**، حيث ركزت على وضع برنامج إسعافى لكل الأسر الفقيرة والمحتاجة للاعتماد على الذات، وإيجاد طرق رسمية حكومية وأهلية لرعاية النساء الأرامل والمطلقات خاصة من لديهن أبناء تخلى عنهم آباؤهم. ودراسة **(Gavrilova,Evelina,2021)** التي رأت أن تكلفة الفرصة البديلة للجريمة، حيث تستجيب النساء لحوافز سوق العمل، وسياسات الرعاية الاجتماعية، مثل برنامج المساعدة الغذائية التكميلية (SNAP) وبرنامج ائتمان الدخل المكتسب(EITC) يمكن أن تقلل من الإجرام النسائي، لا سيما بين الأمهات العازبات والنساء الأكبر سناً، مما يدعو لتطوير نموذج اقتصادي لمقاومة الجريمة خاص بالجنس، ودراسة **(Saeed,2018)** حيث أفادت بأن المجرمات ارتكبن جرائمهن نتيجة مشكلة مالية وبطالة الزوج والحاجة إلى المال لتربية أبنائهن. ودعّم الاطار النظري للبحث دور الضغوط الاقتصادية كدوافع قوية لارتكاب الجرائم النسائية، كذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجه النساء خاصة المعيلات أو اللاتي يعشن في اقتصاديات صعبة لتوفير احتياجات أسرهن، أو أن تكون المرأة معتمدة اقتصاديًا على شريك مسيء أو نظام أبوي يحد من استقلاليتها، أو الفجوة في الأجور والتمييز في

العمل؛ كلها ضغوطات قد تنتهي بارتكاب جرائم عدة قد يتخللها القتل العمد، وفي أحيان كثيرة أولها. وليس هذا فقط بل هناك من الدراسات ما أقرت أن تغيرات سوق العمل تؤدي بالمرأة لارتكاب الجرائم بأنواعها، حيث أشارت دراسة **(Dewees,Maria.2006)** أن تهميش النساء في سوق العمل وعدم المساواة في الأجور، وتقسيم العمل على أساس الجنس يساهم في ارتفاع معدلات إجرامهن، كما يرى **مؤيدو النظرية النسوية الماركسية** أن العلاقات الاجتماعية للشخص تتحدد أساسًا بالبنية الاقتصادية للمجتمع، وهذا أيضًا دعم **للنسوية الليبرالية** التي تؤكد أن النساء ليس لديهن فرص كافية للمشاركة في المجتمع لكونهن يعشن في عالم يهيمن عليه الذكور.

<u>يوجد عدة ملاحظات للدراسة</u> تؤكد أن الظروف الاقتصادية كانت أولى الدوافع التي تسببت في لجوء عدد كثير من النساء إلى الجرائم المختلفة، كالسرقة والقتل والدعارة والبلطجة وغيرها، كما أن الظروف الاقتصادية في الجرائم لا تفرق بين متزوجة أو غير متزوجة، فكلهن داخل السجون سواء، حيث أن عددًا كبيرًا من حالات قتل الأبناء بدافع الشرف أو غيره من الدوافع، كانت أحد أسبابها غير المباشرة ظروفًا اقتصادية طاحنة أدت إلى سوء سلوك الأبناء من أجل جمع المال أو مخالطتهم لرفقاء السوء في غياب دور الأسرة الرقابي، نتيجة لانشغال أعضاء الأسرة بجمع المال وسد احتياجات الأسرة المتتابعة، أو لمواكبة متطلبات الحياة العصرية للواقع المصري المعاش حاليًا، أو لحرص الأسر على الثراء الفاحش حتى ولو كان هذا على حساب تنشئة الأبناء واحتضانهم داخل أسرهم، وحل مشكلاتهم. **<u>نهايةً</u>**؛ تؤكد الدراسة بأدواتها أن معظم الجرائم التي ارتكبتها المرأة ودخلت على إثرها السجون نتيجة لدوافع اقتصادية بحتة، وأخرى ارتُكِبَت نتيجة دوافع اقتصادية ممتزجة مع دوافع اجتماعية وثقافية، **إلا أنه في جرائم القتل العمد لا تقبل المرأة على ارتكاب هذه الجريمة إلا لتعانق أكثر من سبب يعد أهمها خشية فضح أمرها أو يأسها من الحياة وفقد قدرتها على حل مشكلاتها المختلفة وتحملها، أو المساس ببيتها وبأولادها، مما قلل من دافع الندم عند الحالات على ارتكابهن لمثل هذه الجرائم**. أشارت دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن (٤٧%) من جرائم النساء يعود سببها إلى الحرمان العاطفي والبطالة، وأن جنايات القتل المتعمدة تحتل المرتبة الأولى في قائمة الجرائم التي ترتكبها النساء بنسبة (٣٣.٦%)، وتعد هذه النسبة قياسًا بجرائم العنف الأخرى التي ترتكبها المرأة كبيرة جدًا، الأمر الذي يشكل خطورة على المجتمع بأكمله **(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠١٢، ٢٠١٣)**. ويؤيد ذلك دراسة **(Kathryn,M.Whiteley,2012)** والتي أنتهت إلى أن الصوت الفعلي لمرتكبة جرائم القتل

لا يزال إلى حد كبير غائب عن البحوث الحاضرة، لذا ضرورة تقديم الصوت رسميًا من النساء اللواتي قتلن من خلال تصوراتهن الشخصية. وهو ما يتفق مع رؤية **(روبرت ميرتون)** حول مقولات نظرية **(الأنومي والإجرام النسوي وآليات الدفاع)**، حيث تحاول المجموعات البشرية مهما اختلفت بنيتها وتنظيمها أن توائم دائماً فيما بين الأهداف والغايات التي يسعى الأفراد لتحقيقها من جهة، وبين الوسائل التي يتيحها التنظيم الاجتماعي في الوصول لهذه الأهداف والغايات من جهة أخرى، وعند فشل الأفراد في هذا تظهر الجرائم.

أما فيما يتعلق بقضايا الخيانة (٢٢.٢%)، تجدر الإشارة إلى أن مرتكبات جرائم القتل العمد بدافع الخيانة جميعهن، سواء كانت الزوجة هي الخائنة أم الزوج، أقررن بدور وسائل التواصل الاجتماعي بكل صورها في اللجوء إلى الخيانة وارتفاع معدلاتها داخل الأسرة المصرية، **فجاءت التعبيرات** توحي تارةً بتسهيل عمليات الخيانة وممارستها وصعوبة اكتشافها، وتارةً ثانية بأنها كانت الدافع للخيانة بملء الفراغ العاطفي للزوج أو الزوجة، وثالثة بالتغلب بواسطة الجلوس أمامها على الضغوط الحياتية المختلفة، متشبعين باللهو وعدم التفكير فيها. **إن الإهمال العاطفي للمرأة من قبل الزوج كان له أثر واضح في ارتكاب بعض جرائم القتل العمد**؛ وهو ما أوضحته الدراسة الميدانية، أما باقي الحالات فذكرت أن العادات والتقاليد كبّلت المرأة ومنعتها من الزواج في حالة الطلاق أو الترمل؛ فعلى سبيل المثال نجد **(حالة٣)** أرملة تبلغ من العمر الخامسة والعشرين، توفي عنها زوجها في سن الحادية والعشرين بعد أن أنجبت منه بنتين توأم وابنة لا يتجاوز عمرها شهرين وقت وفاة زوجها، فعلى حد **تعبيراتها:**" أنا اتجوزت صغيرة في البداري بعد امتحانات الثانوية العامة، وخلصت الجامعة في بيت جوزي، تعب بالكلى لحد ما توفى، اتحملت كتير، ولما حسيت أني محتاجة أتجوز وأني صغيرة، لقيت رفض من أهلى وأهل جوزي، وازاي أدخل راجل غريب على بناتي، ولما قولتلهم خدوهم يعيشوا معاكم، وأنا هتجوز وأبقى اجي لبناتي بالنهار اشوفهم كل يوم، أخويا كان هيموتني، لحد ما عملت علاقة على النت، وشوية شوية بدأت أقابله وكنت بروح معه البيت لحد ما حماتي عرفت فسمتها وموتها، وأنا مش ندمانة أني موت حماتي، ديه لما حمايا مات كانت بتموت ولحد ما ماتت وهي ست كبيرة كانت بتقول ازاي الست تعيش من غير راجل، وأمي مش بتسيب أبويا لحظة، هم اللي حرّموا حاجة حلال، فيها ايه لو كنت اتجوزت وعيشت حياتي، ولا جبت العار لبناتي، مين هيتجوزهم دلوقتي أو حتى يتعامل معاهم!". حالة أخرى ذكرت قتل زوجها بدافع الخيانة والغيرة، **فجاءت أقوالها كالآتي (حالة(٩)- ٤٣عام-متزوجة-دبلوم فني تجاري-ربة منزل):**" أنا قتلت جوزي ومش ندمانة عليه خالص

خاين وخمورجي وحشاش، واستحملت معه لحد ما فاض بيا، قتلته وهو جاي ليا من عند واحدة وعاوز علاقة معايا، عاوز.....، فاكر أن كل الناس زيه ..... بس أنا رفضت وقاعدنا نتخانق وجه يضربني ضربته بالأباجورة، وفضلت اضرب فيه بغل كل سنين حياتي معاه لحد ما مات، حتى العيال كانوا شايفين الخناقة ومحدش دافع عنه، وكنا في أوضة النوم بالليل، والأباجورة كمان رخام"**(ذكرت هذه المبحوثة العديد من الألفاظ غير اللائق طرحها في بحث علمي، كما كانت تتحدث بنوع من العنف والغلظة)**. وهذا ما قدمه **(أجنيو)** ونظريته في الضغوط العامة، حيث أن فقدان المحفزات ذات القيمة الإيجابية؛ أي يفقد الأفراد شيئًا ذا قيمة لديهم مثال وفاة شخص عزيز، انتهاء علاقة مهمة، فقدان الحرية، أو التعرض لمواقف مؤذية كالعنف الجسدي أو النفسي، الإساءة... إلخ. يولد مشاعر سلبية قوية مثل الغضب، الإحباط، اليأس. وإذا لم يتمكن الأفراد من التعامل مع هذه المشاعر بطرق بناءة كالدعم الاجتماعي، أو التكيف الإيجابي، فقد يلجأون لسلوكيات إجرامية كوسيلة للتكيف وتخفيف الألم، أو الانتقام.

وجاءت جرائم القتل التي ارتُكِبَت بدافع الابتزاز المادي والبلطجة (٢٧.٨%) فكانت أيضًا دوافعها اقتصادية بحتة، ولكن اختلف الدافع الاقتصادي من العوز المادي إلى الابتزاز المادي أو الحفاظ على الوضع المادي المتاح، والرغبة في الثراء أو العيش المترف على حساب الآخر، فلو تأملنا **حالة (١١)** لوجدنا أن الدافع هو رغبة الزوج في الاستيلاء على ميراث زوجته من أبيها بالتنازل له، حتى إنه استخدم كل الحيل غير المشروعة في ذلك من ضرب الزوجة وتطليقها تارة، وتصوير أفلام جنسية لها تارة أخرى، ورفع قضايا لضم الأبناء له تارة ثالثة، حيث **جاءت أقوالها:**" كان بيضربني واستحملت علشان البيت والأطفال، بيسرقني وبتغافل وأقول يغور بالفلوس ربنا هياخد حقي، هو اللي طلقني علشان يساوم على العيال وأدفع فلوس ويسبهم معايا، اكتشفت أنه كان بيصورنا في السرير ودفعت مبالغ كبيرة ودهب علشان مينشرش الفيديوهات، ولا حتى خايف على أولاده، شغل محامين، بابا الله يرحمه حذرني وقالي بلاش محامي، بس كان سني كبر والناس بقت بتقول عانس وتجرحني بالكلام، مع أن معايا ماستر وكنت بدرس ومن عيلة محترمة وغنية". أيضًا ممارسة البلطجية لشتى أنواع العنف ضد الآخرين من أجل الحصول على المال منهم بفرض إتاوات، رغم امتلاكهم لعقارات داخل المناطق المسيطرين عليها، بل وخارجها **فجاء قول (الحالة(٧)-٤٧عام-مطلقة-دبلوم فني تجاري-بائعة):**"جوز أختي قتلته أنا وهي، اتجوزها بالعافية، بلطجي هو وأخواته، فارضين أتاوة علينا في السوق، قعد يطلع سمعة على البت اتجوزها، مبهدلنا معاهم فلوس كتير وبيوت ومبهدلني أنا وأختي وأمي وبناتي، ومين هيقف

لبلطجي ويضيع نفسه، من الغيظ مرة في خناقه من خناقاته اتلمينا عليه وولعنا فيه، وقولت أنا اللي عملت كدا، ويارب أخد إعدام هي الناس شاهدة معايا، وهو عند أهله كلب، بس قدام الناس عاوزين تار علشان هيبتهم، أخوهم تقتله مرا، اهو واحد قصاد واحد والموضوع يخلص، والله كله حصل في غمضة عين ولا كان مترتب، زي ما يكون كنا متفقين". وبالمثل الشاب الذي تقدم لخطبة فتاة رغبةً منه في العيش على نفقة والدتها، التي تعمل بالتجارة في كل مستلزمات المنازل ومشهورة في منطقتها بأنها لا يأتيها أحد بطلب أو عمل إلا وتنفذه له، فلو تأملنا **أقوالها (حالة (١٢)-٣٩عام- مطلقة-ثانوية عامة-تاجرة):**" أنا أطلقت من جوزي لما لقيته سلبي مش طموح، وعشت بعيالي، ورفضت فرص جواز كتير، وبدأت ابيع واشتري أي حاجة قديم وجديد، واتعرفت في منطقتي لحد ما جه البلطجي الحرامي دا وخرب حياتنا، أنا متعلمة معايا ثانوية عامة ومؤمنة بتعليم البنت، ونفسي بناتي يتجوزوا شباب متعلم ويكملوا تعليمهم مش حد جاهل، وابني الكبير بيساعدني، والبلطجي دا عاوز يتجوز بنتي طمعان فيا اجوزها له واصرف عليهم، ولما رفضت طلع سمعة على البنت واحنا في أرياف، واتخانق مع ابني أكثر من مرة، راح ابني كان عاوز يقتله في بيته، لحقت ابني لما كان هيموته بالمطواه، جيبت السكينة بنفسي من مطبخهم واديته في قلبه، أهو ابتلاء وخلاص، إن شاء الله هاخرج منها أو أخد كام سنة في الاستئناف، وهو يغور في داهية، مش معقول اتعدم في دا، وحتى لو اتسجنت أنا قعدة في السجن وبفلوسي اخليه يعدي عليا". وهنا يظهر العنف ضد الآخر في أخطر صوره وأبشعها وخاصة ضد المرأة، فيكون دافع قوي لجرائم القتل النسوي. أيضًا **(حالة(٢)-٥٦عام-مطلقة-إبتدائية-بائعة)** أقرت بأنها قتلت بدافع الابتزاز المادي لها غير نادمة سوى على أسرتها، فعلى حد قولها:" أنا أطلقت من جوزي مفيش نصيب من زمان ومعايا العيال، الحمدلله بشتغل والحال ماشي، بس نعمل أيه في شباب .... بدل ما يشتغل ماشي يبلطج على الحريم علشان يأخد منهم فلوس، زهقني ومحدش بيقف لحد دلوقتي وكل واحد فيه اللي ربنا يعلمه، اديله فلوس مرة واتقي شره ومرة بيتي أولى بالمال وشغلي، جه عاوز فلوس رفضت ضربني ضربته بسكينة الخضار اللي في ايدى، بنضف بيها الخضار، والله ما ندمانة على موته، أنا بس زعلانة أروح في دا السجن، تصدقي ضربني في السوق محدش دافع عني، والحمد لله إني أنا اللي موته لو عيالي عرفوا بضربه ليا كانوا قتلوه هم، أحنا صعيدة عندنا اللي أمه تضرب، يا يموت اللي ضربها يا يعيش بعاره)، وهكذا تظهر لنا ملحمة الصعيد وأعرافه معانقة ضغوط الحياة وغريزة الأمومة لنجاة أبنائها، مصاحبة لبلطجة شاب رفض تطوير ذاته لاسيما أنه حاصل على دبلوم فني صناعي،

هذه الحالة كان المجني عليه دافع لقتله بابتزازه المادي للجانية. **ووصلت نسبة جرائم الشرف والانتقام (١٦.٧%)**، حيث تعتبر معظم الجرائم التي ترتكبها المرأة وأكثرها وحشية وغلظة، هي الجرائم التي ترتبط بطبيعة العادات والتقاليد، والموروثات الثقافية، والأعراف الاجتماعية المتوارثة؛ فالمرأة تقتل خيفةً من فضح أمرها، أو دفاعًا عن الشرف، فتقتل ابنتها، أو تجهض نفسها وتعرض حياتها للموت، أو تقتل صغارها إذا كانوا أبناء غير شرعيين، أو تنتحر. فهناك عدد من الحالات التي ارتكبت جرائم قتل بدافع الشرف أو خوفًا من فضح أمرها –وخاصة في حالات الخيانة– حتى لا يلحق الأذى والعار بعائلتها، لدرجة أنها رفضت التحدث والمشاركة في الدراسة الميدانية خشية معرفتها وإلحاق الأذى بسمعة أسرتها، بل تمنت الموت وإخفاء أمرها، مما أدى ببعضهن إلى محاولة الانتحار أكثر من مرة داخل السجن. إن المجتمعات العربية تنسى الجرائم جميعها التي يرتكبها الأفراد مع مرور الوقت إلا الجرائم التي ترتكبها المرأة بدافع خيانتها أو ضياع شرفها، أو لضياع شرف إحدى فتيات أسرتها؛ حتى إن هناك العديد من الأسر والعائلات التي لا ترتبط بأية علاقة سواء عمل أو زواج مع أسرة أو عائلة ارتكبت بها امرأة جريمة قتل بسبب اخفاء خيانتها أو جريمة عِرض خصوصًا في صعيد مصر، مما يؤثر على مستقبل ومصائر الأجيال القادمة في هذه العائلات لفترات طويلة –وبالأخص الفتيات. المعايرة الدائمة لأسر القاتلات في مثل هذه الجرائم وسرعة انتشارها، لا سيما في ظل عالم السماوات المفتوحة، فقد لا يعاقب المجتمع لفظيًا أو عمليًا امرأة قتلت لدافع اقتصادي، بل يتفاعل معها عاطفيًا في حالات كثيرة ويطلب تخفيف الحكم عليها. **ومن ثم**؛ ضرورة التعرف على الأجواء الأسرية والعائلية التي دفعت إلى هذه الجرائم منذ البداية، وتأثيرات التنشئة الأسرية والاجتماعية، والتفاعلات الأسرية داخل هذه المجتمعات المحلية. ويتفق هذا مع دراسة **(المازني،حنان،٢٠١٨)**، والتي ركزت على دور الأسرة وأنماط التنشئة الأسرية والاجتماعية التي تتلقاها المرأة بوصفها أحد أهم عوامل الإجرام النسوي، وكذلك الوصم الذي يلحق المرأة بعد ارتكابها للفعل الإجرامي مما يؤدي أحيانًا كثيرة لعودتها للجريمة. دراسة احتياجات المرأة ومتطلباتها النفسية والبيولوجية في كل مرحلة عمرية وخاصة فترات ما قبل الحيض، وعدم تحريم شرع الله تحت دعاوي العرف والتقاليد، كزواج الأرملة والمطلقة التي لديها أبناء –وبالذات لو أناث– وعدم حرمانها منهن، وموافقة الفتاة على اختيار شريك حياتها، وهذا ما رصدته دراسة **(Patricia Weiser Easteal،1991)** من أن (٤٥%) من محاولات الانتحار حدثت خلال الأسبوع الذي يسبق الحيض، حيث وجد (إليس وأوستن) عام(١٩٧١) في سجن كارولينا الشمالية (٤١%) أن السجينات ارتكبن أعمالًا عدوانية خلال فترة

ما قبل الحيض، وراجع (مورتون) عام (١٩٥٣) السجلات الطبية لـ(٤٢) سجينة في ولاية (نيويورك) ووجد (٦٢%) ارتكبن جرائمهن فترة ما قبل الحيض، وعام (١٩٦١) نظرت (دالتون) في (١٥٦) امرأة بريطانية سجنن بتهمة السرقة أو الدعارة أو السُكر العلني، وأظهرت أن ما يقرب من نصف الجرائم حدثت خلال فترة ما قبل الحيض، كما أجرى (دوربان ودالتون) (١٩٨٠) مقابلة مع (٥٠) سجينة مدانة بجرائم عنيفة ووجدوا أن (٤٤%) من أعمال العنف حدثت خلال فترة ما قبل الحيض. جميع هذه النتائج أعلى بكثير مما يتوقع المرء أن يجده لمدة (٧-٨) أيام في الشهر. ومن ثم؛ خلص الباحثون لوجود علاقة محددة بين الدورة الشهرية والجريمة تعزى للتغيرات الهرمونية التي تولد سلوكًا إجراميًا. وجاءت **استنتجات الدراسة الميدانية** توضح أنه كلما ازدادت دوافع الخوف والانتقام لدى المرأة كانت وسائلها في القتل أكثر عنفًا وعدوانًا، وهذا ما أكدته إحدى الحالات في **قولها (حالة٤):**" ايوا أنا من كتر خوفي أنا وعشيقي خوفنا من أن البنت تفضح أمرنا لما شافتنا مع بعض، ففضلنا نضرب فيها ونكتم في نفسها لحد ما البنت فرهضت وماتت في ايدينا، وبعدها خدنها لحتة بعيدة وحرقنا الجثة علشان محدش يتعرف عليها". **ويسؤال الجانية:**" مكنش فيه طرق أخرى أكثر إنسانية للتعامل مع هذه المشكلة"، أجابت بقولها:" البنت شافتني مع عمها في أوضة نومه ازاي هتسكت، وبعدين الصدمة خلتنا عملنا كدا مش عارفين حصل ازاي، كان كل هدفنا أننا نلغي الموضوع دا وقتها، ولكن الموضوع دا جرنا لحاجات أكثر"، ولا يختلف الحال كثيرًا عن حالة أخرى أقرت قتل ابنتها بالخنق والضرب لاكتشافها لخيانة أمها مع أحد الشباب صغير السن داخل قريتهم، **فجاء حديثها على النحو التالي (حالة٨):**" أنا قتلت عروسة على وش جواز علشان عرفت حقيقة أمها، وياريت كان أبوها اللي مكانها، بس أعمل أيه مكنش ادامي حل غير كدا، عمرها ما كانت هتسكت ولا أنا عمري ما كنت هاقدر اواجهها وأقف في وشها تاني، وكان كل همي محدش يعرف علشان أخواتها ميعشوش بعار أمهم، وكمان خفت أبوها يموتني ما الروح غالية برضو، لا ياريتني أنا اللي كنت موت مكانها، أنا مش قادرة انسى شكلها وهي بتموت وروحها بتطلع في أيدي، كمان قولت ضربتها علشان عاوزة تتجوز واحد بلطجي ومن ورانا وهي لا تعرف حاجة خالص، وهي بنت صغيرة أصلاً ١٢ سنة عمرها كله".

٣- أنماط الحياة وتفاعلات مفردات العينة اليومية

تتناول هذه النقطة تفاعلات الجانيات والمجني عليهم اليومية كما وردت من أسرهم ومحاميهم؛ من حيث صفاتهم العامة، والأمراض التي يعانون منها إن وجدت، ونوعيات البرامج

والمسلسلات التي يفضلون مشاهداتها، وأصدقائهم، والمحافل التي يفضلونها... إلخ. لقد **لاحظت الدراسة –وبنسبة (١٠٠%)**– أن من ترتكب جرائم–وخاصة القتل– تعاني من خلل ما، باستثناء حالات الدفاع عن النفس، سواء كان الخلل عضويًا أم نفسيًا أم اجتماعيًا، كما أنها تتميز بالشراسة والجرأة أكثر من غيرها من النساء. **اتضح من الدراسة الميدانية أنه في أحيان كثيرة يكون للمجني عليه دور ما فيما وصل إليه، وفي النهاية كلاهما الجاني والمجني عليه خضعا لعوامل ذاتية أو خارجية أدت بهم إلى ما آلت إليه مصائرهم.** ونظرًا للضغوط النفسية والعصبية التي تعاني منها النساء المطلقات أو الأرامل، أو المهملات عاطفيًا من قبل الأزواج، أو الضغوط المتتالية للحياة الأسرية والمجتمعية الطاحنة، فإن المرأة تقع فريسة سهلة لكل هذا، لا سيما لو كان الوازع الإيماني والأخلاقي لديها لا يؤهلها لتحمل تلك المشكلات وتبعاتها، فتصبح لقمة سائغة لممارسة الانحرافات والجرائم، حتى وإن كانت جرائم القتل في أكثر صورها غلظة ووحشية، ويكون المجني عليه هنا أي شخص، حتى وإن كانت ابنتها. **أظهرت نسبة (٩٨%) من أفراد العينة أن مشاهدة مشاهد العنف المتتالية والقتل وقصص الخيانة في الأفلام ومبرراتها، والسلوكيات الإجرامية، جعلت الجرائم شيئًا مباحًا أكثر منها مخاطر تهدد أمن المجتمع وسلامته،** كما أنها أثرت في الدور الحقيقي للأسرة بوصفها حاضنًا تربويًا وعاطفيًا؛ فالإعلام لم يعالج الظواهر الإجرامية خاصة مع وسائل التواصل الاجتماعي، التي بدأت تنشر الجرائم وكأنها مصورة ومخطط لها لا تحدث في الحقيقة والواقع، **فعلى حد قولهن:**" أحنا طول النهار نشوف جرايم وانحرافات وبعدين التليفزيون بدأ يخلينا نعرف حاجات مكنتش معروفة وخلى حاجات ملهاش لازمة بقت ضرورية في حياتنا وحياة العيال" **(حالة١٥)**. " الناس كلها عندها مشاكل بس عايشة الواحد بس هو اللي مش عايش، شوفي الفيس والستات عايشة ازاي"**(حالة٣)**."هو حد فسد البنات غير التليفزيون والمدارس والصحاب والموبيل، البنات بقت بتطلب حاجات غريبة"**(حالة١٧)**. "مفيش توعية حقيقية بالجرائم وخطورتها على أفراد الأسرة، ولا معالجة صادقة للعوامل اللي بتؤدي للجرائم منذ البداية، مفيش المسلسل الاجتماعي الحقيقي اللي بيسلط الدور على الحياة الاجتماعية والأسرية ومشكلاتها ومخاطرها وازاي تحمي أولادها وبناتها ونفسها من الانحرافات والاستغلال بأشكاله" **(حالة١١)**. "حتى لو فيه مسلسل أسرة محترم بقت بتظهر حاجات فيه على أنها عادية وطبيعية زي ارتباط الزوج بواحدة تانية أو خيانة الزوجة، العيال عادي يتأخروا ويباتوا برا عند أصحابهم حتي البنات، الحوار بينك وبين العيال كله غلط وقلة أدب، تناول برشام ومخدرات على أنها بتساعد على السعادة والتركيز في المذاكرة والشغل وأنها

مش مخدرات، صحيح كل الحاجات ديه موجودة من زمان وأكثر منها بس زادت أوي مع المسلسلات الجديدة ديه، شوفتي مسلسل الأسطورة الناس أتضايقت على محمد رمضان لما مات ازاي سوى رفاعي ولا ناصر أكثر من اللي عمله، دا أنا نفسي عيط عياط لما رفاعي مات" **(حالة١)**.

<u>مما سبق قوله</u>؛ تستطيع الدراسة أن تؤكد أن دور الإعلام الصحيح والفعال في المجتمع تشوبه العديد من المغالطات؛ حيث يتلاعب بنا كل يوم ليسلط الأضواء على ما يريد من الشعوب معرفته، وبخاصة شعوب العالم النامي، فيسلط الأضواء وفق رؤيته السياسية أو الاجتماعية أو المنفعة المادية، أو ما يريد سيادته مستقبلًا. إن الإعلام بكل وسائله يمارس هذا العبث على مدار يومه، ولا نجد أكثر من النساء متأثرات به وبما يعرضه، إضافة إلى أن صورة المرأة في الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تجاري مجتمعات تختلف تمامًا عن مجتمعاتنا، فبدأت تنادي بدعوات تحررها من كل شيء حتى تربية أبنائها، **فجاءت تعبيرات الحالة (٩):**" صراحة احنا فهمنا حاجات مكناش نعرفها زمان، يعني مش من مسؤولية الست أنها تتحمل شغل البيت لوحدها، أو تطيع زوجها على الفاضي والمليان"، **والحالة (٣)** " مش مفروض الست تستحمل حماتها وظروف جوزها طول الوقت"، **(حالة١٦)**" ليه الست تترمل على أولادها وتشتغل عشانهم وتموت نفسها ومحدش مقدر حاجة ولا فاهم حاجة خالص من الضغوط اللي عليها"، **(حالة٧)** " احنا في مجتمع الست فيه مطمع"، **(حالة٩)** " بنعمل حاجات كتير مش مطلوبة منا، شوفي حملة ساعدها في البيت وخليك راجل، مفروض الراجل يساعد مراته في كل حاجة". وعلى جانب آخر نجد تيارات متشددة، لا تكرر إلا آيات ومقولات معينة جُرِّدَت من **معانيها الحقيقية وسياقاتها: (حالة١)**"الست ست والراجل راجل، الست محتاجة لراجل"، **(حالة١٧)** "ربنا قال الست تعبد جوزها، هم قوامين عننا". كل هذه الصراعات الاجتماعية جعلت المرأة دائمة الشعور بالتناقض والحيرة والصراعات النفسية؛ مما أفقدها الرؤية الصحيحة في حياتها وحياة من يقع تحت رعايتها. لهذا أوصت دراسة **(Giovanna,Lima,2014)** بضرورة اختيار أعمال الدراما الإجرامية الشعبية التي تعرض لكونها تصل لأكبر عدد من المشاهدين؛ وبالتالي لديها أكبر إمكانية للتأثير عليهم، **وهو ما يؤكد أهميته الدراسة الحالية** من ضرورة إشراف الهيئة العامة للرقابة على المصنفات الفنية باختيار أعمال الدراما الإجرامية الشعبية التي تعرض لكونها تصل لأكبر عدد من المشاهدين؛ خاصة صغار السن من الذكور والأناث؛ مع وجود خطاب ديني أكثر حضورًا؛ لمحاربة الموروثات

الثقافية والعادات والأعراف المخالفة للشرائع السماوية لما لها من تأثيرات سلبية ومخاطر تدفع المرأة لارتكاب الجرائم عامة والقتل خاصة؛ مع التركيز على القتل تحت مسمى الحفاظ على العرض والشرف لا سيما الأطفال والقاصرات.

أيضًا أثبتت الدراسة أن (٨٨%) **من المجني عليهم** كانوا هم أحد أهم دوافع جرائم القتل التي ارتكبتها النساء، فباستعراض الظروف والأسباب التي ارتُكِبَت في ظلالها الجرائم **تبين التالي**:-

- جرائم القتل التي ارتُكِبَت بدافع خيانة الزوج للزوجة، وعدم مقدرة الزوجة على ترك المنزل حفاظًا على الكيان الأسري أو خوفًا على أبنائها –خصوصًا الإناث وصغار السن، أو رفض الأهل طلاقها وترك بيت زوجها تحت مقولة " **سيبيه يعمل اللي هو عاوزه مش مهم آخر الليل بيرجع بيته**" **(حالة ٩)**، أو لعدم قدرتها على تحمل تبعات الأسرة الاقتصادية بعد الانفصال عن زوجها وتركها المنزل. ويتفق هذا مع نتائج دراسة **(Biomy,Amina,2021)** من أن البدائل المتاحة للرجال للتعامل مع الفقر أوسع من البدائل والفرص المتاحة للمرأة داخل المجتمع المصري. كما تزداد شدة هذه المعاناة كلما قلت المجتمعات المتقدمة والنامية على المستوى الإنتاجي والثقافي والمستويات التشريعية في ضوء مصفوفة القيمة والتراث التاريخي الذي يزيد من الرجولة وتحطيم النسوية، فيؤدي لخلق البيئة الاجتماعية التي تسهل انحراف المرأة والسلوك الإجرامي نتيجة الفقر والضغوط الاجتماعية والاختلافات بين الجنسين/الطبقة.
- جرائم القتل التي ارتُكِبَت نتيجة لخيانة الزوجة وخوفها من فضح أمرها، كانت هناك أسباب عدة لذلك مثل الحرمان العاطفي وانشغال الزوج عن زوجته. التمسك بالعادات والتقاليد في الحفاظ على كيان العائلات الممتدة؛ مما منع الزوج والزوجة من الاستقلال عن بيت العائلة الكبيرة، بالتالي الاختلاط الزائد ما بين الزوجة وأحد أقارب الزوج في ظل غياب الزوج عنها. الموروثات الثقافية التي منعت الكثير من النساء من الارتباط بآخر بعد وفاة الزوج أو طلاقها، لا سيما إذا كانت أمًا لأولاد يعيشون معها وفي كنفها. التنشئة الأسرية السيئة التي جعلت عددًا من النساء يلجأن للخيانة دون مبرر. رفيقات السوء اللاتي يستسهلن بعض الأفعال والتصرفات التي انتهت بهن إلى الانحرافات وارتكاب الجرائم. قلة الوازع الإيماني والأخلاقي لدى الفتاة أو المرأة. الاندماج الخاطىء والسلبي مع وسائل التواصل الاجتماعي، مما جعلها مجالًا للابتزاز وتهديد حياتها الأسرية،. الذهاب إلى عدد من الدجالين ودعاة العلوم الدنيوية والدينية لحل مشكلات تعاني منها، فتصبح إحدى ضحاياهم المهددة دائمًا بتلبية أوامرهم، فتتحول إلى قاتلة

أو عاهرة. وهو ما تفسره نظرية **(Agnew)** للجرائم النسوية بواسطة التركيز على أنواع الضغوط الفريدة التي تواجهها النساء، وكيفية استجابتهن لهذه الضغوط مقارنة بالرجال، حيث غالبًا ما تختلف طبيعة هذه الضغوط وتأثيرها على النساء نظرًا لأدوارهن الاجتماعية والجندرية والتوقعات المجتمعية، والظروف الاقتصادية، وإذا لم يتم التعامل مع هذه الضغوط بطرق بناءة كالدعم الاجتماعي أو التكيف الإيجابي، فقد يلجأن لسلوكيات إجرامية كوسيلة للتكيف وتخفيف الألم، أو الانتقام.

- جرائم القتل التي تُرتكب بدافع الشرف غالبًا ما تكون المجني عليها بتصرفاتها وما آلت إليه حياتها، والعواقب الوخيمة التي تسببت فيها لنفسها ولأسرتها أحد آليات ارتكاب الجرائم ضدها، كتعرضها لتشوهات جسدية نتيجة عقابها أو فقدان لحياتها.
- الجرائم التي ارتُكِبَت بدافع السرقة؛ الضحايا كان منهم أحد دوافع ارتكاب الجرائم ضده بعدم وجود فواصل محددة في علاقاتهم مع الجانيات. عدم الحسم في اكتشاف الجاني من قبل أفراد الأمن. ابتزاز المجني عليهم للجانيات وتهديدهن. عدم بحث المجني عليهم لمصادر أخرى للعمل وزيادة دخلهم ودخل أسرهم. الإنفاق على بنود لا تفيد الأسرة، بل العكس هو الصحيح كالتدخين والمخدرات في ظل إمكانات اقتصادية تكاد تكفي مستلزمات الأسرة وبصعوبة بالغة. ممارسة أعمال البلطجة على الجانيات واستغلال ظروفهن.

أثبتت الدراسة بعناصرها أن مرتكبات جرائم القتل غالبًا ما تتعدد علاقاتهن داخل الأسرة وخارجها. وبالمثل المجني عليهم، فبسؤال أسرهم تبين أن أوضاعهم لا تختلف كثيرًا عن الجانيات، أيضًا تبين من الدراسة أن المرأة لا تقتل خارج المحيط العائلي أو المجال الجغرافي والاجتماعي المحيط بها إلا في حالتين؛ السرقة أو جرائم قتل ترتبط بمجالها المهني، وغالبًا ما تكون قليلة للغاية، فجرائم قتل النساء عادة ما يكون هناك صلات وثيقة بينها وبين المجني عليهم، مما يوجِد في أحيان كثيرة عددًا غير متناهٍ ومتجددًا من العوامل التي تتحكم في إجرام النساء خاصة القتل، وبالأخص داخل المجتمعات النامية والبيئات الفقيرة والمهمشة. وهذا ما دعمته أحدث دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من أن دوافع القتل عند المرأة يأتي الانتقام في مقدمتها بنسبة (٣٠%) يليه النزاع العائلي (١٤.٧%)، ثم دافع العار والخوف من الفضيحة (١٢%)، والحصول على مال المجني عليه (١٠.٥%)، والتغطية على جريمة أخرى (٦.٣%)، وتسهيل ارتكاب جناية أو جنحة (٤.٤%)، والدفاع عن النفس (٣.٨%)، والغيرة (١.٥%)، ثم النزاع على أرض (١.٣%)، والإرث (١.١%). وتبين الدراسة كذلك أن

ضحايا عمليات القتل التي تقوم بها النساء قد تجاوزت (٦٥%) من الرجال و(٣٤%) من النساء مؤكدة أن هدف الانتقام يعود إلى الأزواج بسبب زواجهم من أخريات أو إقامة علاقات عاطفية، وبعد ذلك تأتي الجيران في المرتبة الثانية حيث أوضحت الإحصاءات الأخيرة إلى أنها تمثل نسبة (١٨.٦%) من جرائم القتل، ثم يأتي قتل الغرباء في المرتبة الأخيرة (٢.١%). وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب الجرائم إحداها يتعلق بالأسباب المادية بعد التغييرات الحادة التي شهدها المجتمع المصري منذ اندلاع ثورة (يناير ٢٠١٠) وخاصة الفترات الأخيرة، أما السبب الثاني فيتعلق بالصراعات الأسرية التي ازدادت بسبب نمو العلاقات الفردية وغياب التماسك الاجتماعي الذي زاد من حدته مواقع التواصل الاجتماعي، كما أكدت الدراسة أن العلاقة بين العوامل المؤثرة في الجانب النفسي للمرأة ومدى رغبتها في ارتكاب الجريمة، ومن هذه العوامل فترة الدورة الشهرية حيث ثبت أن (٤٥%) من جرائم النساء ارتُكبت في الأيام السابقة على الدورة الشهرية أو أثنائها أو بعد فترة قصيرة من انتهائها؛ حيث تكون المرأة في هذه الفترة في أسوأ حالاتها النفسية وأكثر ميلًا لممارسة العنف، حتى إن الصراعات والنزاعات الزوجية والأسرية، وارتفاع نسبة الطلاق تكثر في هذه الفترات أيضًا، وأضافت الدراسة أن (٤٨.٦%) من النساء القاتلات اعتمدن على شريك رجل في ارتكاب جرائمهن.

وربطت الدراسة بين البطالة والأمية بالنسبة للمرأة؛ حيث ارتفعت نسبة جرائم القتل التي ارتكبتها سيدات لا يعملن عن نسبة الجرائم التي ارتكبتها سيدات عاملات، وهذا ما أكده جدول (٥) من ارتفاع نسبة الجانيات ربات البيوت، وربطت الدراسة بين مسلسلات التليفزيون والأفلام وما تحمله من قتل الزوجات لأزواجهن وكثير من الجرائم الأخرى التي ساعدت على اكتساب النساء خبرة القتل (https://www.dostor.org/2728765.2019).

٤- مصائر أسر الجانيات والمجني عليهم بعد ارتكاب الجريمة

تناول البحث مصائر أسر الجانيات والمجني عليهم بعد ارتكاب الجريمة وثبوتها ونطق الحكم، لكونها تؤثر وتحرك مستقبل أجيال وأسر وعائلات بأكملها؛ **حيث اتضحت معالمها ومدى خطورتها من أقوال أسر الجانيات والمجني عليهم على السواء:**" احنا اللي بنتحمل مصير الجريمة اللي ارتكبتها وقدرها وخاصة العيال" **(والدة الجانية الحالة٣)**. "مين هيجوز ابنه لبنات أمهم قتلت أبوهم هيخافوا منهم يعملوا في ابنهم زي ما أمهم ما عملت" **(والدة الضحية الحالة٩)**. "محدش بيبقى فاهم حاجة ولا فاهم الظروف وفي النهاية اللي بيشيل العيال، أو يتجوزوا جوازات فاشلة وخلاص، أو تداري على الأسر اللي هتنسبيها، بس ابدا بعد الفيس والنت والتصوير

محدش عارف يداري حاجة خالص كل حاجة بقت مفضوحة" **(أحد أفراد أسرة الجانية والمجني عليها الحالة١)**. "اللي بيحصله حاجة في بيته بسبب حد برضو الناس بتحمله الظروف، يعني لو اتسرقتي يقول انتي اللي قصرتي، لو حد اتحرش ببناتك يقولوا البنات هي السبب لو ماشية عدل مش هيحصلها حاجة، لو بقا حصل قتيل في بيتك يلوم على القاتل والمقتول بنفس الدرجة ويسألوا ويستفسروا ويقولوا لو كان قادر يقتله كان قتله، وعاوزين يعرفوا ايه اللي حصل وايه اللي جرا" **(ابن الجانية الحالة١٢)**، "لا لا قضايا الشرف حاجة تانية أي أسرة وأي عائلة لها الفخر تناسب حد بيقتل علشان يحافظ على سمعة عيلته وبناته، بيبقى عارف أنه مناسب عائلات محترمة، هي بس العيال بتزعل شوية علشان صحابهم وكدا بس لما بيكبروا وبيفهموا الدنيا بتختلف" **(أخو الجانية وخال المجني عليها الحالة١٧)**. هذه الأقوال نماذج توضح تأثير الإجرام النسوي على الأسر والعائلات؛ حيث **أستفاضت** الدراسة في تحليلها، حتى مع من ليس لهم علاقة مباشرة بارتكاب الجريمة، كالمحامين وإدارة السجن، لتبين ما أسفرت عنه نتائج هذه الجزئية لتأثيراتها المختلفة، **<u>التي تتضح في الآتي</u>**:

- أوضحت نتائج الدراسة الآثار السلبية للمعلومات والبيانات التي تُنشر عن الجرائم ومرتكبيها وطرق ارتكابها على وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت أداة يستغلها الكل في كل كبيرة وصغيرة، ففاقت سلبياتها النفسية والاجتماعية استخداماتها العلمية على الأسر؛ حيث تسببت في فضح عائلات بأكملها:"العيال من يوم ما جريمة أمهم انتشرت علي الإنترنت ونفسيتهم تعبانة وسابوا المدرسة، ايوا على رأيك هم بينشروا الحروف الأولى بس للعظة، بس بينشروا حاجات تبين مين هم الجناة والضحايا" **(والدة الحالة١١)**.
- غالبًا ما تكون قضايا القتل التي ترتكبها النساء داخل المحيط العائلي، وبالتالي نحن أمام قضايا مركبة؛ حيث تنقسم العائلات في تفاعلاتها وتعاملاتها ما بين الجاني وأسرته النووية وكذلك المجني عليه، مما يؤثر في طبيعة العلاقات الأسرية والعائلية في المستقبل، فتزداد معها الانقسمات والانشقاقات بين أبناء العائلة، بل أحيانًا الأسرة الواحدة، فترتفع معدلات التفكك الأسري والطلاق والهجر، إلى غير ذلك من أساليب الانهيار الأسري والعائلي التي تسعى مؤسسات الدولة كافة إلى تفادي تأثيراتها.
- العزلة النفسية والاجتماعية لبعض أبناء الجانيات أو المجني عليهم، مما يؤدي إلى الرغبة في الانتحار والإدمان والانفلات الأخلاقي؛ حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن أبناء الأسر التي ارتُكِبَت جرائم القتل داخلها بسبب الخيانة أو الشرف غالبًا ما يدفعهم ذلك لارتكاب كل

الموبقات إيمانًا منهم بأن من سيقترب من هذه الأسرة بعد ذلك سوف يبتعد عنها سريعًا، حتى وصل الأمر إلى المتزوجين أيضًا، فيتجهون إلى الخيانة والانحرافات الأخلاقية. ومن ثم؛ تدور الجرائم في دوائر مغلقة داخل الأسر، فلا أحد يستطيع الافلات منها.

- رغبتهم الدفينة والعلنية في موت الجانية والتخلص منها في معظم الأوقات، حتى إن بعضهم لا يجلب لها محاميًا للدفاع عنها؛ إذ تسببت في معايرتهم الدائمة وفضيحتهم غير المتناهية كما يقولون.
- هناك العديد من الأسر التي يكون عائلها الوحيد هو الجانية، وبالتالي الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للأسرة.
- تشرد أبناء الجانيات والمجني عليهم في أحيان كثيرة، فعلى حد **قول أحد الأبناء:**" احنا ولاد مناطق لا بتنسى المصائب ولا الفضايح، بس الحمد لله الكأس داير) **(ابن الحالة١٠).**

٥- أساليب التربية والتوجيه داخل أسر الجانيات والمجني عليهم.

أثبتت الدراسة الميدانية أن أساليب التنشئة داخل الأسر المصرية تشوبها العديد من التناقضات، ما بين أسر تفضل تربية الولد كالبنت في تحمل المسؤوليات والأعباء الحياتية، وفي الوقت عينه ترفض تحكمها في أمور حياتها الخاصة وتجعلها مقيدة بأحكام الرجل وعاداته مدى حياتها، سواء كان هذا الرجل أب أم أخ أم زوج، أم الأعمام والأخوال، بل وصل الأمر إلى الأبناء، **فعلى حد تعبير إحدى الحالات (حالة١):**" تفضلي طول عمرك يتقالك أنتي راجل طالما بتراعي عيالك ومتحملة مشاكلهم ومصاريفهم وأعباء حياتهم وحياتك، إنما تخدي قرار يخص حياتك أو حياة بيتك مينفعش، تعيشي لوحدك مينفعش وبالذات في العيلة المعروفة مش علشان هم هيصرفوا عليك لا لا خالص علشان سمعة العيلة بس"، **وهو ما يتفق مع نظريات علم الإجرام النسوي** ورؤيته من أن الطبيعة الأبوية للمجتمع عامل رئيسي في تفسير تجارب النساء مع الجريمة، حيث أختبرت أبحاث **(Meda Chesney-Lind)** كيفية تأثير النظام الأبوي على تجريم الفتيات والنساء ودوره في تشكيل نظام للطبقات الاجتماعية يستخدم سياسات وممارسات رقابية واسعة لتعزيز سلطة الذكور وإبقاء الفتيات والنساء خاضعات للرجال. وأسر لا يهمها سوى حمل لواء العادات والتقاليد ولا تقدر متطلبات الأفراد المادية والعاطفية، أسر تحمل نساءها عب الحياة وتستغلها في ظروفها الاقتصادية. **أقرت الدراسة** وما رأته من حالات متنوعة داخل سجن القناطر؛ من طلاق وترمل وعنف عائلي وظروف اقتصادية سيئة داخل أسرهن، ليس فقط المرتكبات لجرائم القتل بل لكل الجرائم النسائية بمختلف أنماطها، أيضًا لاحظت-**وأكدت الحالات**- ضعف الرقابة الأسرية، خاصة في ظل السماوات المفتوحة وانشغال الأسر بوسائل التواصل الاجتماعي خصوصًا النساء؛ فهناك عددًا كبيرًا من الأسر أسهمت وسائل التواصل

الاجتماعي في انهيار حياتها نظرًا لانشغال الزوجة أو الزوج بها، مما أدى إلى الانفصال، سواء بالطلاق الرسمي أم الزواج الصامت، كذلك ارتفاع معدلات الخيانة الزوجية. كذلك **أثبتت الدراسة** أن الوسط الاجتماعي الذي ينشأ به الفرد له دور كبير في اتجاهه لارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة، فمثلًا العائلات الممتدة تتمسك بالسكن داخل بيت العائلة نفسه، حتى وإن كان كل فرد وشأنه الاقتصادي، تسبب الاختلاط الزائد غير المحدد بضوابط اجتماعية ودينية وانفتاح الأسر النووية على بعضها البعض في أحيان كثيرة –خصوصًا في ظل مشكلات أسرية غير متناهية بين الزوج والزوجة، وتواجد فراغ عاطفي حاد أو عدم التفرقة بين الأبناء، فكلهم يعيشون مع بعضهم البعض في كنف رعاية كبير الأسرة سواء كان الجد أم الجدة أم أحد الأخوة الذكور في كثير من الجرائم. أيضًا قد يكون التدليل الزائد وعدم الرعاية الأسرية التي يتمتع بها المجني عليهم سببًا في ارتكاب الجرائم، ويظهر جليًا في جرائم الشرف؛ حيث ضعف الرقابة الأسرية على الفتاة والتوجيه والإرشاد الأسري، أيضًا رفقاء السوء وخلو الحياة العائلية من حوار أسري بناء وهادف. إضافة إلى ضعف الوازع الديني الذي ظهرت معالمه داخل الأسر جميعها بلا استثناء، وملاحظة عدم وجود برامج دينية اجتماعية تلتف حولها الأسرة المصرية. المستوى التعليمي الذي لم يكن فارقًا في الجرائم؛ فالفروقات التعليمية والاختلافات الدينية والعرقية، والتباينات في المستويات التربوية والأسرية، وبالمثل الطبقية، كل هذه الاختلافات مجتمعةً لا تلعب أدوارًا حيوية وفارقة في القضايا والمفاهيم التي تحكمها الأعراف الاجتماعية والموروثات الثقافية؛ وبخاصة قضايا الشرف والأخلاقيات العامة، حيث تخضع داخل المجتمع المصري لعادات أفراده التي لا تختلف من بيئة لأخرى، وإن اختلفت تختلف في درجات التأثير فقط، والتي دومًا ما يكون الانتقام ضد الفتاة، فهي من تمتلك معالمه **(مفهوم الشرف بمعناه الضيق)**. ومن يقوم بالعقاب هو الأب؛ لكونه المسؤول الأول عن عرض الفتاة وشرفها، في حالة وفاته ينتقل العقاب إلى الابن الأكبر. ولكن ما أُستحدث في الأونة الأخيرة؛ هو انتقال العقاب إلى الأم رغبةً منها في تحمل جزء من خطيئتها –كما تعتقد هي ويعتقد كثير ممن حولها، **فعلى حد تعبير الحالات (حالة١،١٧)**:" أنا انتقمت من بنتي وبموتها سترتها، وفي نفسي بسجني وإعدامي كفاية تقصيري اللي فات في حق تربيتها". ويعتبر هذا أشد أنواع العنف الثقافي ضد النفس والآخر، والذي وصفه عالم الاجتماع الفرنسي "**بيار بورديو**" قائلًا:"عنف تشترك خلاله الضحية وجلادها في التصورات نفسها عن العالم والمقولات التصنيفية، وأن يعدا معًا بنى الهيمنة الذكورية من المسلمات والثوابت" (بيير بورديو، ترجمة حسان، أحمد٢٠٠١، ص٤٠–٤٢)، وأكدته **النظرية النسوية** من أن ذكوريات المجتمع عامل أساسي وداعم في تفسير تجارب النساء مع الجريمة، وأوضحته **(PatCarlen)** من أن جرائم المرأة لا يمكن فصلها عن الخلفية الذكورية المهيمنة في المجتمع، والتي تحدد القواعد والمعايير للسلوك المقبول وغير المقبول، وأيدته دراسة **(Nicola,Lacey,2018)** من أن فهم أسباب الجريمة النسائية وأنماطها لا يتم بمعزل عن فهم تأثير التوقعات الجنسانية والأدوار الاجتماعية على سلوك المرأة، وكيف يتم تصوير هذه التأثيرات في الثقافة الشعبية، ودراسة

(Barnali Deka&Subhram Rajkhowa,2024) من تسليط الضوء على أهمية مراعاة التداخل في فهم إجرام الإناث، حيث تتقاطع عوامل مثل العرق والطبقة والموروثات الثقافية مع النوع الاجتماعي للتأثير على تورط المرأة في الجريمة. وأوصت دراسة **(Samridhi,2024)** ضرورة تطوير واضعي السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة تدخلات أكثر استهدافًا وأنظمة دعم وسياسات تعالج الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي للمرأة وتقليل المخاطر المرتبطة بتورطهن في الجريمة. كما يذكر التقرير الفصلي للشرق الأوسط أن جرائم الشرف أكثر انتشارًا في البلدان التي تسكنها أغلبية من العرب المسلمين، وتمثل نسبتها (٧٢%) من مجمل حالات بلدان العالم (التقرير الفصلي للشرق الأوسط،٢٠١٩).

رابعًا- النتائج العامة للدراسة

- التساؤل الأول: كيف تصبح الأعراف والتقاليد عوامل محركة لارتكاب النساء لجرائم القتل العمد؟

كشفت الدراسة الميدانية بتحليل العلاقة بين الأعراف والتقاليد المجتمعية؛ بما في ذلك أدوار النوع الاجتماعي والتوقعات الثقافية ودفع النساء لارتكاب جرائم القتل العمد عن كم هائل من موروثات ثقافية أُلصقت بالمرأة المصرية عبر مراحل حياتها المتغيرة، فاختلفت معها أدوارها من مرحلة عمرية إلى أخرى، ومن حالة اجتماعية إلى أخرى، مما أزال النقاب عن عادات وأعراف أثقلت كاهل المرأة بخاصة المطلقة والأرملة، والتي بالتأصيل لها لا نجد سوى أنها نُقِلَت عبر الأجيال، فأضاف كل جيل عليها مشقاته ومعاناته في الحياة وعنفه تجاه الآخر، فدارت معها المرأة وسط دوائر من العنف المغلقة أضفت بتبعاتها عليها وعلى حياتها، فألزمت معها المرأة بسلوكيات معينة لا ترتبط بدين ولا حتى بالمفهوم العلمي للقيم والأخلاقيات القويمة. وهو ما يفسر كيف أصبحت المرأة ضحية وجانية في الوقت ذاته، كيف عُنِّفَت من قبل الرجل والمجتمع، وفي الوقت عينه مارست العنف على غيرها. كما **لاحظت** الدراسة أن الضغوط البيولوجية والنفسية التي تعرضت لها النساء وفرضتها موروثات ثقافية حرمت المرأة من ممارسة حقها في الزواج أو الاختيار ما بين مرض زوجها وبقائها معه، أو تحمل الخوف من لوم الآخرين لها إن تزوجت بعد وفاة زوجها، ومعايرة المحيطين بها خصوصًا أهلها وأقاربها، دفعها لارتكاب الجرائم والقتل **العمد أولها**. ومن ثم؛ تظهر التنشئة الاجتماعية وآلياتها كحاضن قوي ينقل معه الأعراف والتقاليد الاجتماعية، حيث وضحت مقابلات أهالي الجانيات وبالمثل المجني عليهم أننا ما زالنا نقف أمام ثقافات وموروثات شعبية تحتاج إعادة تفكير في شأنها من جديد؛ **حيث** أسر بررت قتل الفتيات حال خطأهن، غير محاولين إعادة تربيتهن وإصلاح ما حدث لهن من تشويهات خلقية ونفسية، والبحث عن الأسباب التي دفعتهن لهذا. الخوف من الفضائح وسط المحيط الاجتماعي والعائلي للمرأة، واللوم الذاتي والأسري، كان دافعًا قويًا وراء قتل ضحايا بطريقة عمدية مخططة لكونهن اكتشفن خيانة المرأة. **أثبت** أن المرأة أصبحت أكثر عنفًا ووحشية من الرجل حينما تريد الدفاع

عن حياتها وشؤونها الخاصة. ثقافات الصمت التي تربت وتعودت عليها المرأة جعلتها لا تناقش حقوقها –خاصة الجنسية في ظل عادات (العيب) وثقافات (الحرام)، مما دفعها للقتل بصور أكثر عنفًا.

– التساؤل الثاني: هل تدفع الضغوط الاقتصادية النساءلارتكاب جرائم القتل العمد؟

أوضحت نتائج الدراسة تأثير الضغوط الاقتصادية (الفقر، البطالة، انخفاض الدخل) على توجه النساء نحو جرائم القتل العمد، فالدوافع الاقتصادية لها دور حاضر في إجرام النساء إذ بلغت نسبتها (٣٣.٣%)؛ حيث أثبتت أن لانخفاض معدلات دخل الأسر والبطالة، والضغوط الاقتصادية، وإعالة المرأة للأسرة سواء كانت متزوجة أم غير ذلك، وطلاقها وتحملها أعباء الحياة الاقتصادية بمفردها، إلى جانب المتطلبات الأخرى للأسرة، وبالمثل الأرامل، وارتفاع الأسعار، وعدم شعور المرأة بالاستقرار داخل عملها، ونقص تحديد معالم حياتها بصورة أكثر وضوحًا نتيجة للتقلبات الاقتصادية المختلفة داخل مجتمعها. **ومن ثم**؛ تؤكد الدراسة على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم الدعم المادي لها من قبل الدولة خاصة المرأة المعيلة، بالتركيز على برامج اقتصادية تراعي الجنس والمستوى التعليمي وتطورات المجتمع، وهذا ما تضمنته **استراتيجية التنمية المستدامة** لمصر(٢٠٣٠) قضايا المرأة بكل محاورها؛ وأولى خطواتها زيادة تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تحسين نسبة مشاركة المرأة في العمل ورفع نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة إلى (٤٥%)، والعمل على وصول نسبة الفقر للمرأة المعيلة إلى (٠%)، وأكدته **المادة (١١) من الدستور المصري**، ونصها:" تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة، والمرأة المعيلة والمسنة، والنساء الأشد احتياجًا". أيضًا قد يكون ثراء النساء أو اكتفائهن الذاتي وتحملهن لتبعات الحياة ومشقاتها المختلفة دافعًا في لجوء المرأة لارتكاب الجريمة أو لارتكاب الجريمة ضدها، وهذا حينما تصبح مصدرًا للابتزاز من أجل الحصول على المال، وهذا ما أكدته إحصاءات الدراسة حيث وصلت نسبة جرائم الابتزاز المادي والبلطجة (٢٧.٨%)، والابتزاز فقط دون ممارسة أعمال العنف والبلطجة (١٦.٧%) **(ملحق١، جدول الحالات)**.

– التساؤل الثالث: لماذا تؤثر المفاهيم الثقافية حول الشرف والانتقام في ارتكاب النساء لجريمة القتل العمد؟

بفحص تأثير المفاهيم الثقافية للشرف والانتقام في سياق ارتكاب النساء لجريمة القتل العمد، أكدت نتائج الدراسة أن نسبة (٦٨%) من الجانيات غالبًا ما تتميز بالحدة والغلظة في مجالات

الحياة المختلفة منذ الصغر، كعنفها الموجه إلى أفراد الأسرة أو زملائها في المدرسة، أو عنفها الموجه إلى رؤسائها متى كبرت واتجهت إلى العمل، أو عنفها الموجه إلى المرؤوسين، أو عنفها الموجه إلى الزوج، أو عنفها تجاه أبنائها، أو عنفها تجاه الخادمات أو العمال لديها. أيضًا أكدت غالبية عناصر الدراسة الميدانية أن المرأة التي ترتكب جرائم القتل تتسم بالتهور والمبالغة في ردود الفعل، مما يجعلها لا ترتكب جريمتها فقط بقتل المجني عليه، بل تشوه الجثة وتنتقم منها أشد انتقام. وليس أدل على هذا من قضايا الشرف. **وما تسعى الدراسة هنا؛** إضافته من معلومات تم الحصول عليها من مقابلات داخل السجن مع الجانيات وخارجه مع أهالي المجني عليهم، والمحامين، وأمناء الشرطة، أن المرأة هي المحرضة الأولى والأخيرة، سواء برد فعل مباشر أم غير مباشر في قضايا القتل بدافع الشرف، وسواء كانت الأم أم الحمى أم الزوجة أم حتى الابنة، وإن لم تكن المحرضة فتكون المتقبلة لفعل القتل في هذه الحالات والمدافعة عنه. والمثير للدهشة أن المرأة قد تساعد الفتاة في سوء سلوكها في أحيان كثيرة وتبرره لها طالما لم يُتَعَرَّف عليه ويُفعل في الخفاء، وفي الوقت نفسه تكون هي عينها المدافعة عن الشرف والعرض حين يُكتَشف. أننا أمام منظومة مجتمعية من موروثات ثقافية وشعبية لا تحتاج إلى تنقيح، بل تحتاج إلى هدم شامل ونشأة منظومة أخرى أكثر وعيًا وأقل تعقيدًا، لقد أهلكت هذه المنظومة كاهل المرأة المصرية فجعلتها جانية وضحية، ويؤكد صدق ما قيل التقرير السنوي الذي أصدرته منظمة "بلان الدولية" تحت عنوان " لأنني فتاة " أن ما بين (٤٠%:٨١%) من النساء يرون أن ضرب المرأة له ما يبرره مثل إهمال البيت أو الأطفال، أو رفض إعطاء الرجل حقوقه الشرعية، أو الجرأة في الرد على أزواجهن، أو العصيان. ومن ثم؛ **فالتساؤل الذي يفرض نفسه:** إذا كان هذا الحال في الأمور البسيطة التي يمكن معالجتها بيسر، فكيف لنا في قضايا الشرف والانحراف الأخلاقي، والخيانة؟ (تقرير منظمة بلان الدولية،٢٠١٢). نحن أمام عدة مشكلات تعاني منها النساء **لعل أهمها؛** أننا في حاجة ماسة إلى خطاب إعلامي ومؤسسي مستنير وخطابات دينية وتفسيرات عقائدية تنزل بنا إلى واقعنا المعاش، فتناقش مشكلاتنا ومعاناتنا داخل بيئاتنا المختلفة. التعامل مع العادات والموروثات الثقافية بوصفها حقائق ثابتة لا تزول، ولا نجد أفضل من قول إحدى الحالات "المسلم والمسيحي اختلفوا في مين هو الله واتفقوا في عاداتهم داخل مصر، احنا بنغلّب العادات على الدين والحقوق".

<u>– التساؤل الرابع:ما دور شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية والمستحدثة في حياة النساء المرتكبات لجرائم القتل؟</u>

بتقييم دور شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية (الأسرة، الأصدقاء، المنظمات المجتمعية)، والمستحدثة (وسائل التواصل الاجتماعي) في حياة النساء المرتكبات لجرائم القتل العمد، أوضحت نسبة (٨٧%) من عينة الدراسة الميدانية أن المرأة التي ترتكب جريمة القتل غالبًا ما تكون لديها مخاوف من كشف أمر ما وفقدان مزايا تتمتع بها، أو تعاني أحد الأمراض والاضطرابات النفسية،

أو غير قادرة على تحمل ضغوطات الحياة المختلفة بمفردها، أو لا تستطيع الاستجابة لموروثات ثقافية وعادات عائلية تتحكم بها، وفي الوقت نفسه لا تقدر على مقاومتها، أو تعاني من حرمان عاطفي وتفكك أسري، أو نشأت في أسر منهارة نفسيًا واجتماعيًا. في حين أكدت النسبة الباقية (١٣%) على القتل بدافع السرقات أو خوض مواقف أجبرت المرأة على ارتكاب هذه الجرائم. أيضًا أثبتت (١٠٠%) من عينة الدراسة المختارة أن هناك خللًا في أساليب التنشئة التي تتلقاها المرأة أو الفتاة داخل الأسر المصرية. لا تختلف النتيجة السابقة عما أقرته إحدى دراسات مركز البحوث الاجتماعية والجنائية من أن (٤٧%) من النساء اللاتي يرتكبن جرائم أو يقودن عصابات، يفعلن ذلك بسبب الحرمان العاطفي من حيث التربية والتنشئة الخاطئة، أو نتيجة للعنف الأسري من خلال الازواج. أيضًا **أظهرت** الدراسة أن معظم جرائم القتل التي ارتكبتها النساء بدافع الخيانة تنتمي إلى أسر يتواجد لدى بعض أفراها عدد من الانحرافات الأخلاقية والأسرية، بينما جرائم القتل التي ارتكبتها المرأة بدافع السرقة أثبتت الدراسة أن هناك من أفراد أسرتها من يمارس أعمال مشبوهه أو سُجن بسبب سرقات، أو إيصالات أمانة، أو تعاني فقر شديد. في حين بينت الدراسة أن الجرائم التي أُرتكبت بدافع الانتقام أو الشرف يتسم أفراد العائلة فيها جميعهم بالعنف والغلظة والتمسك الأعمى بالعادات والموروثات الثقافية، والإفراط في المشاعر والانفعالات، سواء بالسلب أم الإيجاب. كما تقدم الأسرة دعمًا ماديًا ومعنويًا للمرأة أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة وخاصة التي قتلت بدافع الدفاع عن الشرف، أما جرائم الخيانة الزوجية تتنصل الأسر تمامًا من الجانية لأنها تحمل وصمة اجتماعية حتى في حالة قتل الزوج بدافع الخيانة، لذلك جاءت نسبة (٨٩%) تعبر عن ضعف تواجد شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية في حياة الجانية. في حين أوجدت (١٠٠%) من حالات الدراسة أن شبكات الدعم المستحدثة كوسائل التواصل الاجتماعي وبرامج التوك شو، وفيديوهات اليوتيوب وصمت الجانية وأسرتها، مما يجعل من الصعب على العائلات والأقارب والمجتمع تقبل المرأة المدانة بالقتل ودعمها، أو دعم أبنائها وأسرتها، وكانت أحد أهم أسباب المرأة للخيانة.

خامسًا- توصيات الدراسة

١- تصدي مؤسسات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة للبرامج والأعمال الدرامية التليفزيونية، التي تنشر التفاصيل الكاملة والدقيقة للجانيات والضحايا لما لها من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية سيئة على حياة أسرهن وعائلاتهن فيما بعد خصوصًا الآناث؛ وبخاصة القاتلات بدافع الخيانة أو الشرف. مع القيام بحملات توعوية وندوات لدعم تقبل المجتمع لأسر القاتلات.

٢- حملات توعوية من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على مستوى محافظات مصر تستهدف الأزواج والزوجات، الشباب والفتيات المقبلين على الزواج لفهم كل منهم طبيعة الآخر، فهم التقلبات المزاجية للمرأة، الاحتياجات البيولوجية والنفسية المختلفة والمعقدة،

وإدراك مخاطر الحرمان العاطفي والوحدة التي تعاني منها النساء بالتركيز على الأرامل والمطلقات، حبذا لو تصادف هذا مع ظروف اقتصادية سيئة وعدم وجود دعم أسري واجتماعي لهن.

٣- قيام الدولة بزيادة برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، توفير فرص التدريب على اكتساب المهارات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تؤهلها لملاحقة تطورات سوق العمل المتجددة، وضع برامج إسعافية سريعة التنفيذ لكافة الأسر المحتاجة والفقيرة للاعتماد على الذات، وإيجاد طرق حكومية وأهلية لرعاية النساء الأرامل والمطلقات لاسيما من لديهن أبناء وتخلى عنهم آباؤهم.

٤- سن الدولة قوانين وتشريعات تجّرم وتحاكم المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك وبرامج التوك شو، التي تنشر التفاصيل الكاملة والدقيقة والصور والفيديوهات لمرتكبات الجرائم لاسيما جرائم القتل بدافع الشرف والخيانة.

٥- سرعة البت وتنفيذ أحكام قضايا القتل والإعلان الرسمي عنها لتكون رادعًا ضد ارتكابها، وبالأخص قضايا قتل الأطفال والقاصرات؛ مع اهتمام واضعي السياسات بتطوير تدخلات أكثر استهدافًا وأنظمة دعم، وسياسات تعالج الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي للمرأة بالتركيز على النوع والطبقة والعرق والأصل العرقي.

مراجع الدراسة

المراجع العربية

١. أبو شهبه، فادية. المجدوب، أحمد. عبد الغني، ماجدة(٢٠٠٣)؛ النساء مرتكبات جرائم القتل العمدى: دراسة مسحية لسجون النساء فى مصر، القاهرة، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.

٢. إحصائية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن جرائم النساء في المجتمع المصري لعام ٢٠١٢، ٢٠١٣

٣. بركات مقاط الجوير، سارة(٢٠١٧)؛ جرائم القتل لدى النساء في المجتمع السعودي، قسم الدراسات الاجتماعية، مجلة كلية الأداب، جامعة الملك سعود، الرياض، مجلد ٢٩، عدد٢.

٤. بنطالب، إيمان(٢٠٢٤)؛ التطور الكرونولوجي لدراسة الجريمة عند المرأة، الناشر عبدالمولى المسعيد،مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية.

٥. بورديو، بيير، ترجمة حسان،أحمد(٢٠٠١)؛ السيطرة الذكورية، القاهرة، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى.

٦. الجوهري، محمد. الخريجي، عبدالله(١٩٩٧)؛ طرق البحث الاجتماعي، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة.

٧. الحسيني، السيد(١٩٨٣)؛ النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة، دار المعارف.

٨. حمة ويس نصر الله، واحدة(٢٠١٦)؛ جرائم النساء أنواعها وأسبابها: دراسة ميدانية في إصلاحية الكبار النساء في مدينة السليمانية أنموذجا، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، المجلد ٢٠١٦، العدد١١٨.

٩. السمري، عدلي(١٩٩٢)؛ السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٠. على شتا، السيد(١٩٩٧)؛ علم الاجتماع الجنائي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.

١١. قانون العقوبات(٢٠نوفمبر ٢٠٢١)؛ قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات وفقاً لآخر تعديل، فاروق الأول ملك مصر، نص التشريع، الجريدة الرسمية، العدد٧١، في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧.

١٢. المازني، حنان(٢٠١٨)؛ المرأة والجريمة: دور الأسرة في نزوع المرأة إلى الجريمة.. حالة السجينات بفاس (السجن المحلي عين قادوس)؛ رسالة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس.
١٣. محمد عامر، نوال(١٩٨٦)؛ مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
١٤. محمد عبدالغني، ماجدة(يوليو٢٠٠٦)؛ تصنيف المرأة المرتكبة جريمة القتل العمدي باستخدام أسلوب تحليل التمايز، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد٤٩، العدد٢.
١٥. محمد علي خلف الله، إسراء(٢٠١٧)؛ العوامل الإجتماعية والإقتصادية لإرتكاب المرأة للجريمة: دراسة حالة دار التائبات، سجن أمدرمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
١٦. محمد علي محمد، وفاء(٢٠٢٢)؛ الأبعاد الاجتماعية المؤدية إلي ارتكاب جرائم النساء "دراسة ميدانية في محافظة سوهاج" مجلة كلية التربية ، العدد الثامن والعشرون، الجزء الأول، جامعة عين شمس.
١٧. محمد عياش عبد العاني، ليث(٢٠١٠)؛ أنماط العنف الموجه نحو المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفق تنميط منظمة الصحة العالمية للعنف، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، دراسة منشورة بمؤتمر كلية التربية الثامن، من ٢٠ –٢٢ نيسان ٢٠١٠، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
١٨. منظمة بلان الدولية (٢٠١٢)؛ تقرير لأنني فتاة.
١٩. ناصر يوسف الخروصية، ابتسام(٢٠١٩)؛ جرائم المرأة في المجتمع العماني "دراسة حالة نزيلات السجن المركزي بولاية سمائل، رسالة ماجستير، ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان.
٢٠. الورداني، نجلاء(٢٠٢١)، سوسيولوجيا الجريمة والمكان "دراسة في علم الاجتماع الجنائي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، الإسكندرية.
٢١. يونس كرو العزاوي، رحيم(٢٠٠٧)؛ مقدمة في منهج البحث العلمي ، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان.

مواقع الأنترنت

١- إحصائيات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لجرائم القتل النسوي، ٢٠ يوليو ٢٠١٩. https://www.dostor.org/2728765.

٢- التقرير الفصلي للشرق الأوسط، يونيو ٢٠١٩.-https://www.ida2at.com/honor -killing-murder-under-eyes

٣- الدول العربية الأعلى في معدلات الجريمة لعام ٢٠٢٤. https://x.com/for_me_now21921/status/1873817278707278008

٤- إحصاءات وزارة الداخلية ٢٠١٧. https://www.egypt.gov.eg/services/listServicesCategory.aspx?ID=1347&section=serviceproviders

٥- الموقع الرسمي لمركز البحوث الاجتماعية والجنائية: تقرير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية "دراسة ٧٩% من جرائم النساء المصريات.. معظمها آخر الأسبوع!"،القاهرة، مايو ٢٠٠٦، https://www.yellowpages.com.eg، https://www.facebook.com/ncscr.eg، https://www.lahaonline.com/articles/view/10749.htm

6- CrimeIndex,byCountry,2025. https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp

7- crime-index,2015.https://www.statista.com/statistics/1389290/egypt-crime-index, https://www.alarabiya.net/articles/2004%2F08%2F28%2F5969, https://library.idsc.gov.eg/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=7282

المراجع الاجنبية

1. Adler, Freda(1975), Sisters in Crime: The Rise of the New Female Criminal, New York, McGraw-Hill.
2. Agnew, Robert (1992), Foundation for A General Strain Theory of Crime and Delinquency, Criminology, Val. 30, No. 1, 1992. .An overview of general strain theory. Los Angeles, CA: Roxbury Publishing Company.
3. Agnew, Robert (1996). Pressured into crime.
4. Ankita Jakhmola & Diwanshi Arya, An Insights Into Feminist Criminology: A legal Observation Through A Psychological Lens, ndian Journal of Integrated Research in Law Volume III Issue III | ISSN: 2583-0538.

Available Online at http://www.internationalscholarsjournals.com/ © International Scholars Journals.

5. Biomy, Amina Mohamed (January,2021), Sociological Analysis of women's Violence"A Case Study in Egypt", Misr University Journal for Human Studies, Volume 1, Issue 1.
6. Blad, John (2022), Feminist crimes theory and feminist sociology institutes, Department of Political Science, University of Bologn, Bologna, Italy, International Journal of Law and Legal Studies ISSN 2736-1608, Vol. 10 (4), pp. 001, December, 2022.
7. Campaniello, Nadia (2014), Women in crime, University of Essex, UK, IZA World of Labor | November 2014 | wol.iza.org .
8. Çelik,Hande(May2008),A Sociological Analysis of Women Criminals in The Denizli Open Prison, in Partial Fulfillment of The Requirements for THE Degree of Master of Science in Sociology, A Thesis Submitted to The Graduate School of Social Sciences of Middleeast Technical University.
9. Chesney-Lind Meda & Morash Merry (2016), Feminist Theories of Crime, he Library of Essays in Theoretical Criminology, irst published 2011 by Ashgate Publishing Published 2016 by Routledge٢ Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN711 Third Avenue, New York, NY 10017, USA , Copyright.© .
10. Curran and Renzetti(1994),"Theories of crime", Allyn &Bacon.
11. Daltaon, Friel, Jose ph, (2014), An Examination of Robert Agnew's General Strain Theory, Western Carolina: Western Carolina University.
12. Deka, Barnali& Prof. Rajkhowa, Subhram(2024), An Economic Perspective on Female Criminality in The 21ST Century: Trends,Patterns and Societal Implications, Gnlu journal of Law & Economics, Volume VII, Issue II.
13. Dewees, Maria A. (2006), Gender, Economics, and Crime: Exploring The Effect of Women's Economic Marginalization and The Patriarchal Capitalist Structure on Femaie Offending, A Dissertation Presented to The Graduate School of The University of Florida in Partial Fulfillment of the Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy,University of Florida .
14. Frei Andreas, Völlm Birgit, Graf Marc, Volker Dittmann,(September 2006), Female serial killing: Review and case report, Article in Criminal Behaviour and Mental Health • September 2006 DOI: 10.1002/cbm.615 • Source: PubMed, All content following this page was uploaded by Andreas Frei on 16 May 2018.The user has requested enhancement of the downloaded file, Criminal Behaviour and

Mental Health)in press) Published online in Wiley InterScience (www.interscience.wiley.com) DOI: 10.1002/cbm.615, See discussions, stats, and author profiles for this publication at:https://www.researchgate.net/publication/6947987

15. Gavrilova, Evelina (January 15, 2021), Females in Crime, NHH Norwegian School of Economics, Norwegian Center for Taxation, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/105891, MPRA Paper No. 105891, posted 10 Feb 2021 05:27 UTC/.
16. Greenfeld, Lawrence A. and Snell, Tracy L. BJS Statisticians(December 1999), Bureau of Justice Statistics Special Report, Women Offenders, U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs, Lawrence A. Greenfeld and Tracy L. Snell BJS Statisticians, Revised 10/3/2000, th, NCJ 175688.
17. Guerreiro Ana, Gomes Sílvia, Sousa Pedro (2022), Feminist Criminology and Women in Organized Crime: A Theoretical Exercise, ex æquo, n.º 45, pp. 45-63. DOI: https://doi.org/10.22355/exaequo.2022.45.05.
18. Holdawy, Simon. D(1988), Crime and Deviance, Hong Kong, Macmillan. Education.
19. João Leote de Carvalhom, Maria. Duarte,Vera & Gomes, Sílvia(2023), Female Crime and Delinquency: A Kaleidoscope of Changes at the Intersection of Gender and Age, To cite this article: Female Crime and Delinquency: A Kaleidoscope of Changes at the Intersection of Gender and Age,Women & Criminal Justice, 33:4, 280-301, DOI: 1 0.1080/08974454.2021.1985044 To link to this article: https://doi.org/10.1080/08974454.2021.1985044.
20. Lima, Giovanna C. (May 2014), When Women Kill, A thesis presented tothe faculty of the Department of Criminal Justice and Criminology East Tennessee State University In partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts in Criminal Justice and Criminology, East T East Tennessee State Univ ennessee State University ersity Digital Commons @ East TTennessee State Univ ennessee State University ersity.
21. Merton, K.Robert(1957), Social theory and Social Strucuter, New York, Free Press.
22. Morash Merry (2011). Tuart Henry ,Series Editor, School of Public Affairs San Diego State University, USA.
23. Nicola, Lacey(2018), Women, crime and character in the 20th century, Maccabaean Lecture in Jurisprudence read 26 October 2017,

Journal of the British Academy, 6, 131–167. DOI https://doi.org/10.5871/jba/006.131 Posted 26 March 2018. © The British Academy.

24. Raffel Price, Barbara(Februaty 24. 1979), Women and Crime, Ph.D Georgia. Atlanta.· .Dr. Price is Associate Professor of Criminal Justice. John Jay College of Criminal Justice. City University of New York. 444 West 56th Street, New York. NY 10019
25. Rajkhowa, Subhram & Deka, Barnali (AUGUST, 2023), Theoretical Perspectives of Female Criminality with Reference to Strain Theory, CMR University Journal for Contemporary Legal Affairs, Volume 5 , Issue 1.
26. Saeed, Naima(2018), A Criminological Study of the Socioeconomic Factors of Criminality Among Pakistani Females, International Journal of Civic Engagement and Social Change (IJCESC) (54).
27. Samridhi(May-June2024),Unveiling Complexity:Factors Influencing Women's Involvement in Crime, , LL.M, Faculty of Law, SRM University, Sonepat, Haryana, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), E-ISSN: 2582-2160, Volume 6, Issue 3.
28. Sellin, Thorsten (1950-1951), The Sociological Study of Criminality, 41 J. Crim. L. & Criminology 406.
29. Simon, Rita(1975), Women and Crime. New York: John Wiley & Sons.
30. Weiser Easteal,Patricia(April 1991), Women and Crime Premenstrual Issues, No.31, Australian Institute of Criminology t r e n d s & i s s u e s in crime and criminal justice, ISSN 0817-8542, ISBN 0 642 16022 8,GPO Box 2944,Canberra ACT 2601,Australia, http://www.aic.gov.au.
31. Whiteley, Kathryn M. (2012),Women as Victims and Offenders: Incarcerated for Murder in the Australian Criminal Justice System,Queensland University of Technology Faculty of Law School of Justice Brisbane Queensland, Australia.

Wollstonecraft, Mary(1792), A Vindication of the Rights of Woman: With Strictures on Political and Moral Subjects (London: J. Johnson, 1792).

(ملحق١، جدول وصف خصائص الجانيات والمجني عليهم وجرائم القتل ونوعياتها)

رقم الحالة	عمر القاتلة	الحالة الاجتماعية للقاتلات	الحالة التعليمية للقاتلات	الحالة المهنية للقاتلات	صلة القرابة بالمجني عليه	عمر المجني عليه	الحالة التعليمية للمجني عليه	الحالة الاجتماعية للمجنى عليهم	الحالة المهنية للمجني عليه	الدافع لارتكاب الجريمة	الأداة المستخدمة	نوع الجريمة	محل الجريمة
١	٤٦	أرملة	دبلوم فني تجاري	تعمل بتجارة الأثاث	ابنتها	١٧	إعدادية	عزباء	طالبة	فقدان عذرية بدون زواج "الشرف"	الضرب والخنق	فردية	صعيد مصر
٢	٥٦	مطلقة	إبتدائية	بائعة	لا توجد	٢٤	دبلوم فني صناعي	متزوج	بلطجي بدون عمل	البلطجة و الابتزاز المادي	سكين تنظيف الخضار	فردية	عواصم كبرى
٣	٢٥	أرملة	تعليم جامعي	ربة منزل	حماتها	٦٢	إعدادية	أرملة	ربة منزل	زنا وشرف	السم	فردية	صعيد مصر
٤	٣٧	متزوجة	تعليم جامعي	ربة منزل	ابنتها	٧	إبتدائية	عزباء	طالبة	الخيانة	الضرب والحرق	جماعية	صعيد مصر
٥	٢٧	متزوجة	دبلوم فني تجاري	تمتلك محل خردوات	زوجها	٣٦	معهد فني تجاري	متزوج	موظف	الخيانة	الخنق	فردية	عواصم كبرى
					عشيقها	٣٣	إعدادية	متزوج	بائع	ابتزاز وطمع	ضرب بالسكين	فردية	عواصم كبرى
٦	٣٩	متزوجة	تجيد القراءة والكتابة	عاملة نظافة	عمل	٥٥	دبلوم فني صناعي	متزوج	صاحب مصنع أحذية	السرقة	الخنق ومادة كيميائية	جماعية	عواصم كبرى
٧	٤٧	مطلقة	دبلوم فني تجاري	بائعة	زوج أختها	٣١	دبلوم فني صناعي	أعزب	بدون عمل	البلطجة	الحرق	جماعية	عواصم كبرى
٨	٤٨	متزوجة	إعدادية	ربة منزل	ابنتها	١٢	إعدادية	أعزب	طالبة	الخيانة	الضرب والخنق	جماعية	صعيد مصر
٩	٤٣	متزوجة	دبلوم فني تجاري	ربة منزل	زوجها	٥١	معهد فني تجاري	متزوج	موظف	الغيرة والخيانة	الضرب بأباجورة جرانيت	فردية	عواصم كبرى
١٠	٤٦	متزوجة	إعدادية	بائعة	زوجها	٥٥	إبتدائية	متزوج	حرفي	ظروف اقتصادية	الضرب باید لهون	فردية	ريف مصر
١١	٤٩	مطلقة	تعليم فوق الجامعي	مدرسة	طليقها	٤٩	تعليم جامعي	مطلق	محامي	الابتزاز	الخنق مع مادة كيميائية	فردية	عواصم كبرى
١٢	٣٩	مطلقة	ثانوية عامة	تاجرة	متقدم لخطبة ابنتها	٢٩	دبلوم فني صناعي	أعزب	بدون عمل	الطمع والابتزاز	الضرب بالسكين	جماعية	ريف مصر
١٣	٣٦	أرملة	دبلوم فني صناعي	موظفة في شركة ملابس قسم الحسابات	جارتها	٣٣	دبلوم فني تجاري	متزوجة	ربة منزل	ظروف ودوافع اقتصادية وضغوط حياتية مختلفة	الضرب بالسكين	فردية	عواصم كبري
١٤	٢٩	مطلقة	تعليم جامعي	جليسة	صاحبة المنزل	٧٢	تعليم جامعي	أرملة	ربة منزل	السرقة	الخنق	جماعية	عواصم كبرى

رقم الحالة	عمر القاتلة	الحالة الاجتماعية للقاتلات	الحالة التعليمية للقاتلات	الحالة المهنية للقاتلات	صلة القرابة بالمجني عليه	عمر المجني عليه	الحالة التعليمية للمجني عليه	الحالة الاجتماعية للمجنى عليهم	الحالة المهنية للمجني عليه	الدافع لارتكاب الجريمة	الأداة المستخدمة	نوع الجريمة	محل الجريمة
١٥	٤٠	مطلقة	دبلوم تمريض	ممرضة	سرقة أعضاء شاب	٤٤	إبتدائية	أعزب	بدون عمل	ضغوط اقصادية	آلات حادة	فردية	مدن ساحلية
١٦	٣٨	أرملة	إعدادية	بائعة	أخيها	٤٣	تعليم جامعي	أعزب	بدون عمل	ضغوط اقتصادية وحياتية	الضرب بالسكين	فردية	عواصم كبرى
١٧	٥٤	أرملة	إبتدائية	ربة منزل	ابنتها	١٩	ثانوية عامة	متزوجة	طالبة	زواج من وراء الأهل "الشرف"	الضرب والخنق	فردية	صعيد مصر